الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي– الاغواط–

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

تخصص : علم اجتماع تنظيم وعمل

مذكرة مكملة لشهادة الماستر بعنوان

التصورات الإجتماعية تجاه عمل المرأة في الوسط الريفي

دراسة ميدانية في بلدية عين ماضي ولاية الأغواط

من اعداد الطالبة :

- *نورالدين خيرة*

لجنة المناقشة

- الدكتور شتيح عبد القادر ..... رئيسا .
- الدكتور نوعي عطاء الله ..... مشرفا .
- الدكتور محمد كروم ..... مناقشا .

السنة الجامعية : 2019م/2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC oF ALGERIA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

اللجنة العلمية

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Amar Thelidgi – Laghouat

Faculty of Social Sciences

Department of Sociology and Demography

The Scientific Committee

تصريح وتعهد

أنا الطالب (ة) الممضي (ة) أسفله :

الطالب (ة): .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :.....الصادرة بتاريخ :..... عن دائرة :.....ولاية.....

رقم التسجيل :.....

التخصص:.....

عنوان مذكرة نهاية الدراسة :

أصرح بشرفي أنني قمت بانجاز مذكرة نهاية الدراسة المذكور عنوانها أعلاه بجهدي الشخصي وفقا للمنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي وبذلك أتحمل المسؤولية كاملة عن أي مخالفة لقواعد الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية وما يترتب عن ذلك من متابعة بما فيها الإجراءات الإدارية المتعلقة بالنظام الداخلي للجامعة وكذلك القررات الوزارية المعمول بها.

توقيع الطالب (ة): الاغواط في :.....

إهداء

إلى أمي العزيزة الغالية وأبي الغالي اللذان تعبا من أجلي

إلى إخوتي و أخواتي و صديقتي إلى جميع افراد الاسرة التربوية في الجزائر

إلى جميع الأساتذة الكرام بجامعة عمار ثليجي

اهدي هذا العمل المتواضع

ونسال الله ان يجعله نبراسا لكل طالب علم.

امين يارب العالمين

الحمد والشكر لله صاحب النعم الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل ،الأستاذ النوعي عطاء الله ، الذي قَبِل الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علي بعلمه ونصائحه ،فأرجوا أن أكون قد وفّيت له حقّه في تقديم عمل يليق باسمه ومكانته التي تنير الجامعة الجزائرية.

كما أتقدم بشكري لكلّ أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل قصد إنارتي بما يفيدني في أبحاثي المستقبلية.

فهرس المحتويات

- شكر و تقدير
- إهداء
- مقدمة

الفصل الاول :الإطار المنهجي للدراسة النظرية	ص

1- أسباب إختيار الموضوع.....10
2- أهمية الدراسة 12
3- أهداف الدراسة 12
4- إشكالية الدراسة 13
5- الفرضيات 14
6- التعاريف الإجرائية لمفاهيم الدراسة 14
7- منهج الدراسة 14
8- الدراسات السابقة 15

الفصل الثاني	ص

1- تمهيد.....16
2- العمل تعريفه وأهميته.....16
3- نظرة تاريخية لنشأة وتطور عمل المرأة.....17
4- المرأة والعمل في العالم الثالث والعربي.....18
5- عمل المرأة في التشريع الإسلامي.....21
6- دوافع وأسباب خروج المرأة للعمل.....23
7- متغيرات تحكم خروج المرأة للعمل.....41
8- وضعية المرأة الجزائرية في قانون العمل.....43
9- الانجازات التي تمت لصالح المراة الجزائرية.....44

فهرس المحتويات

10- خلاصة الفصل.....55

الفصل الثالث	ص

1- تمهيد.....57.

2- التنشئة الاجتماعية.....58

3- محددات مكانة المرأة في العائلة التقليدية.....60

4- المجتمع الريفي وفكرة خروج المرأة للعمل.....62

5- المهن النسائية في نظر المجتمع الريفي: 64

6- تقدم المرأة الريفية.....66

7- الخاتمة.....74

دراسة ميدانية	ص

الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

1- الإطار الزماني للدراسة 77

2- الإطار المكاني للدراسة 77

3- الإطار البشري.....77

4- المنهج المستخدم في الدراسة 78

5- أدوات الدراسة 78

6- عينة الدراسة 80

عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية	ص

1- التحليل الوصفي لخصائص العينة.....82

- إختبار فرضيات الدراسة 88
- خاتمة .
- قائمة المراجع .

فهرس المحتويات

- قائمة الملاحق .

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	ص
01	يبين رضا عمل المرأة عن نفسها	88
02	يبين استطاعة المراة في التوفيق بين العمل واسرتها	91
03	يبين الآثار والعوائق والميزات لعمل المرأة	93

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	ص
01	يمثل عينة البحث .	81
02	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	83
03	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب العمر	84
04	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	86
05	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة.	87

شهدت المجتمعات الحديثة تغيرات وتطورات لم تقتصر على مجال دون غيره ، بل شملت جل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية والفكرية، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات ، شهد هو الآخر هذه الجملة من التغيرات ولعل أبرزها التغير في البنية الاجتماعية والأسرية والذي يتجلى وبشكل بارز في تغير بنية الأدوار الملقاة على عاتق المرأة باعتبارها تمثل نصف المجتمع ، فقد سطرت المرأة في العصور القديمة والحديثة وخاصة في المجتمعات العربية الإسلامية أسطرا من نور في جميع المجالات ، حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنانة وأديبة وفقيهة ومحاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريفة... والى الآن مازالت المرأة تكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة ، وهي الزوجة التي ترعى زوجها ، وهي ربة البيت التي تديره وتوجه اقتصاده ، ضف إلى ذلك أنها قد تكون عاملة دفعت الظروف بعضهن إلى العمل ، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الأسرة التي باتت تعاني اليوم من مشكلات كثيرة ومع ارتفاع عدد ساعات العمل وترك الأبناء وحدهم بالمنزل بعد عودتهم من المدرسة دون رعاية ، من هذه المشكلات يمكن الإشارة إلى ضعف التواصل وعمالة الأطفال والتفكك الأسري والطلاق وغيره ، بسبب انشغال الوالدين بعملهما وعدم وجود الوقت الكافي لتلبية الاحتياجات النمائية للأبناء، ونتيجة عدم معالجة الأمور الأسرية باستمرار هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب ألا يكون عمل المرأة ومشاركتها بالنشاط الاقتصادي في المجتمع، على حساب استقرار الأسرة كون ذلك يتعارض مع السياسة التنموية، لأن فشل الأبناء وانحرافهم قد يجعل منهم أفراد مستهلكين لا منتجين، ومن ثم فإن فشلهم يكلف الدولة أضعاف ما تقدمه المرأة من أعمال تنموية، من هنا جاء بحث الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل خارج البيت بهدف تشخيص واقع المرأة العاملة خارج المنزل ومعرفة آثاره على الأسرة، بغية الوصول إلى الحلول اللازمة لتمكين المرأة العاملة من التوفيق بين أدوارها داخل المنزل وخارجه، لضمان أهمية مشاركتها في تنمية المجتمع الجزائري من جهة، والحفاظ على أسرة المرأة العاملة من جهة أخرى بعيدا عن التشتت والانحراف لتكون أسرا مستقرة، يتكون البحث من قسمين قسم نظري، وقسم ميداني إن القسم النظري يتكون من ثلاثة فصول، الفصل الأول تضمن تقديم البحث قدم فيه الباحث مشكلة الدراسة وأهميتها ودوافعها وأهدافها والتعاريف الإجرائية لمفاهيم الدراسة ، أما الفصل الثاني فتمحور حول تطور عمل المرأة ودوافع خروجها للعمل وجاء فيه نظرة تاريخية لنشأة وتطور عمل المرأة، ومفهوم عمل المرأة، والمرأة والعمل في العالم الثالث والعربي، ودوافع خروج المرأة للعمل منها الدوافع الاقتصادية ودوافع وأسباب اجتماعية ، أما الدوافع النفسية فتناولت وجود وقت الفراغ الذي يدفع المرأة إلى العمل خارج المنزل، ودافع تحقيق الذات، ومن جانب آخر ناقش الفصل الثاني إلى جانب الدوافع والأسباب الآنفة ذكرها

دراسات حول دوافع وأسباب خروج المرأة الجزائرية للعمل ، ومتغيرات تحكم خروج المرأة للعمل، والإنجازات التي تمت لصالح المرأة الجزائرية.

الفصل الأول

- اسباب اختيار الموضوع
- اهمية الدراسة
- اهداف الدراسة
- اشكالية الدراسة
- الفرضيات
- التعاريف الإجرائية لمفاهيم الدراسة
- منهج الدراسة
- الدراسات السابقة

اسباب اختيار الموضوع :

قد تكون الدوافع وراء القيام بهذا البحث عديدة، منها ، دافع معرفي للتعرف على واقع خروج المراة للعمل وتأثيره عليها وعلى أسرتها وأقاربها ومحيطها الاجتماعي، ودافع تنموي من أجل تبيان الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة العاملة المتزوجة في عملية التنمية إضافة إلى الدافع الشخصي لذلك تهدف الدراسة إلى ما يلي:

-الوقوف على أبعاد ظاهرة عمل المرأة الجزائرية المتزوجة، ورصد الآثار الأسرية المترتبة عن عملها خارج المنزل حفاظا على البناء الصحيح للأسرة من جهة وتدعيم عملية التنمية المجتمعية من جهة ثانية.

-التقصي الميداني للآثار الاجتماعية لعمل المرأة الجزائرية على جوانب الحياة الاجتماعية، التي تتعلق بها وبأسرتها وبالمجتمع بشكل عام.

-معرفة المشكلات التي تنجم عن عملها في مختلف القطاعات الإدارية والصحية والتعليم ، وفي مختلف القطاعات الحكومية ، وذلك بعد خروج البحث بنتائج ومقترحات قد تفيد الباحثين وصناع القرار في هذا المجال

2-أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في التعرف على آثار عمل المرأة الجزائرية المتزوجة على ذاتها وعلى زوجها وأطفالها وعلى محيطها الاجتماعي ،ومعرفة المعوقات التي تحول وخروجها للعمل ، واقتراح الحلول للتخفيف من المعاناة اليومية التي تلحق بالمرأة العاملة التي تحد من تكيفها في العمل بهدف تمكينها وادماجها في سوق العمل، ولفت أنظار صناع القرار لأهمية زيادة نسبة الإناث في قوة العمل، بهدف دفع عجلة الاقتصاد الوطني، لأن نسبة إسهام الإناث العاملات في قوة العمل ما تزال محدودة، رغم تحسنها في السنوات الأخيرة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقرار الأسرة وثباتها وتطورها

وقدرتها على لعب أدوارها، ويتلخص ما سبق في النقاط التالية:

-يعد هذا البحث بحثا نفسيا اجتماعيا يتناول شريحة هامة من شرائح المجتمع هو المرأة العاملة خارج المنزل خصوصا المتزوجات اللاتي لديهن أطفال.

-يبين هذا البحث الآثار الأسرية التي تنتج جراء خروج المرأة للعمل وترك البيت مدة طويلة.

-يبن هذا البحث الآثار الاجتماعية التي تنتج جراء خروج المرأة للعمل.

-معرفة الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة إلى ميدان العمل سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية

التعرف على مدى تأثر العلاقة بين الزوج والمرأة أثناء خروجها للعمل مدة طويلة خارج المنزل.

-التعرف على مدى تأثر عملية التنشئة الأسرية للأبناء بخروج الأم للعمل.

-التعرف على علاقة المرأة العاملة بأسرة زوجها وجيرانها بخروجها للعمل.

4-أهداف الموضوع:

-تهدف الدراسة بشكل عام إلى محاولة التعرف على الأثار الأسرية والاجتماعية لعمل المرأة خارج البيت لدى عينة من النساء العاملات بمدينة الأغواط.

-معرفة طبيعة الآثار الأسرية المترتبة عن خروج المرأة للعمل (سلبية ، ايجابية.)

-التعرف على طبيعة الآثار الاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة للعمل (سلبية ، ايجابية.)

-التعرف على الأبعاد الأسرية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل.

-التعرف على الأبعاد الاجتماعية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل.

-معرفة الفروق في الآثار الأسرية المترتبة عن خروج المرأة للعمل حسب متغير الحالة الاجتماعية.

-معرفة الفروق في الآثار الأسرية المترتبة عن خروج المرأة للعمل حسب متغير عدد الأطفال.

-معرفة الفروق في الآثار الاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة للعمل حسب متغير السن.

-معرفة الفروق في الآثار الاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة للعمل حسب متغير مدة الزواج

1-مشكلة الدراسة:

إن التحولات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية للجزائر منذ الاستقلال دفعت المرأة للخروج إلى ميدان العمل بجانب الرجل ،من أجل العمل معا على تحقيق التنمية في شتى المجالات ، مما ساهم وبشكل بارز في تغيير بنية الأدوار الملقاة على عاتقها ، وبسبب المتطلبات الكثيرة للأسر كالتعليم والبحث عن متعة المدينة ، إذ أن تعقيدات الحياة وانتشار الصناعة و الاختراعات والتكنولوجيا هي من الأسباب الرئيسية التي أثرت على استخدام الأيدي العاملة الذكرية والأنثوية، وأصبح الرجل غير قادر تماما على القيام بحاجات أسرته من تعليم وتربية وأجور مسكن وتحصيل القوت اليومي والعلاج له ولأفراد أسرته، هذه الأمور وغيرها دفعت المرأة إلى الانخراط في سوق العمل لدعم الرجل ولسد النقص الناتج عن عدم قدرته على سداده ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التحاق المرأة بالعمل يعتبر أحد الطرق المشروعة في كسبها لقوتها، ولمساعدة أفراد أسرتها وتحقيق ذاتها والقضاء على الملل و الفراغ و الروتين في المنزل ، وكذلك تستطيع المرأة عن طريق العمل إشباع حاجاتها الاجتماعية واقامة صداقات في مجال العمل و الشعور بالحرية في التعبير عن الذات، وتشعر نتيجة لذلك باحترامها لذاتها وتقديرها لها، وبالرضا عن إنجازها والإحساس بقيمتها ومكانتها في الأسرة والمجتمع، وبالأمن حيال ظروف الحياة الطارئة و مشاقها، إن دوافع المرأة نحو العمل في الوقت الحاضر عديدة ، وثمة عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة تدفع المرأة نحو العمل وكان من أهم هذه العوامل ارتفاع مستوى تعليم المرأة الجزائرية، من جانب آخر ترافق ارتفاع مستوى تعليم المرأة مع ارتفاع تكاليف المعيشة، مما أدى لخروج أعداد متزايدة من النساء إلى العمل خارج المنزل، الأمر الذي أسهم في ارتفاع نسبة القوة العاملة النسائية من إجمالي القوة العاملة ، فالظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسرة الجزائرية دفعت بأعداد متزايدة من النساء للخروج إلى العمل، بسبب محدودية الدخل وتغير أنماط الاستهلاك، بعد أن تحولت الحاجات الكمالية إلى حاجات أساسية، كما أصبح الشباب الذكور يفضلون شريكة الحياة عاملة، تعينهم في تحسين دخل الأسرة، بعد الزواج وتكوين الأسرة، وما يعقبها من إنجاب الأبناء ونفقات تنشئتهم ريثما يكبروا ويصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم، ومع عولمة أنماط الاستهلاك أصبحت الحياة وكأنها سلسلة من النفقات المادية، لاسيما بعد انتشار الإعلام الفضائي وتأثير الدعاية والإعلان أصبح الدخل لا يتناسب والإنفاق، وبالنتيجة لم يعد دخول المرأة ميدان العمل مسألة إرادية أو تعبير عن قناعات فكرية معينة، بل أصبح مسألة ضرورية، لكن الأسرة الجزائرية دفعت ثمنا باهظا لخروج المرأة لميدان العمل فظهرت مشكلات اجتماعية ونفسية جديدة، انعكست على الأسرة وعلى المجتمع الجزائري بوجه عام، واذا كان خروج المرأة إلى العمل في البلدان المتقدمة قد ترافق مع تأمين مستلزمات العمل، وتوافر الخدمات الأساسية مثل، دور الحضانة ومؤسسات الإطعام وتنظيف الملابس ووسائط النقل المريحة، التي هيأت الظروف المناسبة للمرأة لأداء عملها بالشكل الأمثل، لكن في المجتمع الجزائري لم تتوافر بعد مثل هذه المستلزمات والشروط والخدمات

الضرورية لنجاح انخراط المرأة في العمل رغم وجود بعض المحفزات في تشريعات العمل الحديثة، وتختلف الدوافع الكامنة وراء خروج المرأة إلى العمل من امرأة لأخرى، ومن بيئة ثقافية معينة إلى بيئة أخرى داخل المجتمع الواحد، فثمة دوافع وعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة، وقد يكون الدافع الأساسي للغالبية العظمى من النساء هو الدافع الاقتصادي، فعملها يسهم في تحسين دخل الأسرة، وقدرتها على إعالة ذاتها وأولادها، لكن المشكلات التي تعانيها جراء خروجها إلى العمل خارج المنزل عديدة وهذه المشكلات اجتماعية ونفسية بالمقام الأول، والتصدي لحل هذه المشكلات يمكن المرأة من المساهمة بشكل أكبر في عملية التنمية المجتمعية، لاسيما أنها تؤلف نصف المجتمع، الأمر الذي يتطلب زيادة نسبة مشاركة المرأة في العمل من خلال تذليل جميع المعوقات التي تحول دون ذلك، قد تختلف درجة وشدة معاناة المرأة العاملة وأنواع المتاعب التي تواجهها من قطاع لآخر، وحسب نوع العمل والجهد الجسدي أو الفكري، وربما بين قطاعات الاقتصاد ، ويلعب مستوى التعليم دوره هنا في عمل المرأة فالمرأة التي لم تكمل تعليمها، وتعمل في المصانع والمعامل تواجه مشكلات ومتاعب تختلف من حيث النوع ومن حيث الشدة، عن مثيلاتها من العاملات المتعلمات واللواتي يمارسن أعمالا مكتبية، من ناحية أخرى يحصل تضارب في الأدوار الاجتماعية، داخل الأسرة وخارجها عند المرأة العاملة، فهي مضطرة للقيام بالواجبات الأسرية والمنزلية كزوجة وأم، لكنها تعاني من عدم توفر الوقت الكافي للاهتمام بالمنزل والزوج والأبناء ناهيك عن النظرة المجتمعية لعمل المرأة وأدوارها الاجتماعية، ، من الصعب الحكم وتبني أراء مسبقة عن عمل المرأة، وما يترتب عنه من نتائج إيجابية أو سلبية على ذاتها، و على زوجها وأطفالها، فقد أشار الباحثون في علم الاجتماع والتربية وعلم النفس إلى القلق النفسي الدائم والتوتر الذي تعانيه المرأة العاملة، الذي يترافق مع تفكيرها الدائم بضرورة إنجاز كافة الأعمال المنزلية، لاسيما إذا كان لديها أطفال صغار بحاجة لرعاية، ولا توجد جهة ما أو أشخاص يعتنون بهم في فترة غيابها عن المنزل، بعد أن كانت الجدة تقوم بهذه المهام في العائلة التقليدية، إضافة لذلك فالمرأة العاملة تعاني من تعب جسدي نتيجة عملها اليومي داخل وخارج المنزل، الأمر الذي قد يؤثر على توازنها النفسي والانفعالي ويؤدي لمشاحنات مع أفراد الأسرة، بسبب معاناتها النفسية والجسدية، وقد تنعكس حالة الإرهاق في العمل على راحتها وراحة زوجها وعلى التحصيل الدراسي لأبنائها والاهتمام بهم وتأمين مستلزماتهم، أما على الصعيد المجتمعي، فإن عمل المرأة قد يكون على حساب فرص العمل المتاحة للشباب الذكور، الذين يبحثون عن عمل، ليتمكنوا من الزواج وتكوين أسرة، وقد تؤثر ظروف المرأة العاملة ومشكلاتها سلبا على إنتاجها في العمل، ومن ثم على عملية التنمية بشكل عام، مما يحول دون إدماجها إدماجا حقيقيا في سوق العمل، لكن وجود آثار سلبية لخروج المرأة إلى العمل خارج المنزل، لا يعني أبدا إنكار الآثار الإيجابية، المتمثلة في تحسين دخل الأسرة والمساهمة بالإنفاق والإعالة إلى جانب الزوج والمساهمة في صنع القرار الأسري، وبحكم تعدد المراكز الاجتماعية التي تشغلها المرأة العاملة ، تتعدد لديها الأدوار وبذلك تتعدد التوقعات المنتظرة

منها:

الزوج له توقعاته ،الأبناء لهم توقعاتهم... وهذه التوقعات تجعل هذه المرأة تعيش حالة صراع الأدوار وخاصة عند إحساسها بالتقصير في الواجبات التي يفرضها كل دور من هذه الأدوار على اعتبار أن كل دور يستنفذ طاقة وجهد ويتطلب شغل حيز من وقت هذه المرأة ، إضافة إلى ما يحمله العمل من فائدة معنوية بزيادة وعي المرأة وتوسيع دائرة اطلاعها وثقافتها ومعارفها، وتنمية وعيها بأهميتها من خلال استقلالها الاقتصادي، واد اركها لأهمية الوقت، كما يزداد وعيها بمكانتها الاجتماعية وأهمية دورها كفرد فاعل ومنتج في المجتمع، لكل هذه الأسباب مجتمعة تظهر أهمية البحث في هذا الموضوع للتعرف ميدانيا على الآثار المترتبة عن خروج المرأة إلى العمل، السلبية منها والإيجابية، وانعكاس هذه الآثار على شخصيتها، وعلى أسرتها وعلى محيطها الاجتماعي ، ومما سبق يمكن أن **نطرح الاشكالية التالية:** هل عمل المراة اوصلها للرضى الذاتي والنفسي والاسري ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل العام مجموعة اسئلة فرعية ذات صلة مباشرة بعمل المراة وهو:

-هل استطاعت المراة حقيقة التوفيق بين العمل واسرتها؟

-هل عمل المراة عائق ام حافز او ميزة اضافية لها لمواصلة حياتها الاجتماعية ؟

فرضيات الدراسة :

انطلاقا من التساؤل الرئيسي والاسئلة الفرعية صيغت فرضيات الدراسة على النحو التالي :

الفرضية العامة :يساهم عمل المرأة في التوفيق بين رضا النفس واحتياجاتها الذاتية

الفرضيات الجزئية :

-توفيق المرأة بين الادوار المهنية والادوار الاسرية متوقف على مدى حصولها على المساندة العائلية

- عمل المرأة حافز حسب حياتها الاجتماعية والمادية

5-التعاريف الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

-المرأة العاملة :

حسب هذه الدراسة هي المرأة (المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة) التي تزاول عملا خارج بيتها بشكل رسمي ومنتظم في قطاع التعليم أو الصحة أو الإدارة ، مقابل أجر مادي تتقاضاه ، وهذا إضافة إلى أدوارها داخل بيتها والمتمثلة في دور الزوجة (ترعى زوجها وتلبي حاجاته المختلفة (دور الأم (تسهر على تربية أبنائها ورعايتهم جسميا ونفسيا) ، دور ربة البيت (إدارة

وتسيير شؤون بيتها من طبخ وغسيل وتنظيف. (...

-الآثار الأسرية لعمل المرأة خارج البيت:

هي الآثار الايجابية والسلبية التي تطرأ على المرأة وأسرتها من خلال عملها خارج البيت، وتشتمل هذه الآثار كل ما يتعلق بالمرأة نفسها وأبنائها وزوجها.

-أثار عملها علة نفسها : هي الانعكاسات الإيجابية والسلبية التي تطرأ على المرأة العاملة من خلال عملها خارج البيت ، وتشمل هذه الآثار صحتها الجسمية والنفسية ، مكانتها الاجتماعية ، ودورها الأسري ، وتوفيقها بين العمل حاجاتها النفسية والاجتماعية.

-أثار عملها على زوجها : هي الانعكاسات الأسرية الإيجابية والسلبية التي تطرأ على المرأة العاملة من خلال عملها خارج البيت ، وتشمل هذه الآثار توافقها الزواجي ، مساعدة زوجها، تكيف الزوج مع عمل زوجته.

-أثار عملها على أبنائها : هي الانعكاسات الأسرية الإيجابية والسلبية التي تطرأ على المرأة العاملة وأسرتها من خلال عملها خارج البيت ، وتشمل هذه الآثار تربية الأبناء والوقوف على احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتحصيلهم الدراسي.

-الآثار الاجتماعية لعمل المرأة خارج البيت:

هي الانعكاسات الاجتماعية الإيجابية والسلبية التي تطرأ على المرأة العاملة من خلال عملها خارج البيت ، وتشمل هذه الآثار علاقة المرأة بأسرتها وأسرة زوجها وجيرانها وزملائها في العمل كما تدركها المرأة العاملة

-أثار عملها على أقربائها : هي الانعكاسات الاجتماعية الإيجابية والسلبية التي تطرأ على المرأة العاملة من خلال عملها خارج البيت ، وتشمل هذه الآثار علاقتها بأسرتها وأسرة زوجها وأقربائها.

-أثار عملها على جيرانها : هي الانعكاسات الاجتماعية الإيجابية والسلبية التي تطرأ على المرأة العاملة وأسرتها من خلال عملها خارج البيت ، وتشمل هذه الآثار علاقتها بجيرانها من خلال الزيارات وتبادل الهدايا في المناسبات ، والاحترام المتبادل.

-أثار عملها على زملائها في العمل : هي الانعكاسات الاجتماعية الإيجابية والسلبية التي تطرأ على المرأة العاملة وأسرتها من خلال عملها خارج البيت ، وتشمل هذه الآثار علاقتها بزملائها في العمل

6-المنهج المستخدم في الدراسة:

إن طبيعة مشكلة الموضوع ونوع المعلومات التي نريد الوصول إليها عن طريق تحليل وتفسير البيانات، وبما أن هدف الدراسة هو الوقوف على التصورات الاجتماعية تجاه عمل المرأة الريفية , كل هذا جعل منا ملزمين باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على اعتبار أنه المنهج الأمثل لهذا النوع من الدراسة.

ويقوم هذا المنهج على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية . ولا يقتصر المنهج الوصفي التحليلي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى تدقيق للظاهرة ونتائجها.

7-الدراسات السابقة:

قامت أسبوعية " الجزائر الأحداث " سنة 1980بتحقيق حول النساء العاملات بمصنع الإلكترونيك بمدينة سيدي بلعباس، اشتمل التحقيق على ثلاث محاور:

-المرأة العاملة والعائلة تخطي العقبة الأولى

-المرأة العاملة والمجتمع الثورة الصامتة

-المرأة العاملة والمدينة تحدي الحقيقة

أثار خروج 1320امرأة للعمل بمصنع الإلكترونيك وضعية اجتماعية ونفسية لا مثيل لها في حياة سكان مدينة سيدي بلعباس، وخلق وضعيات جديدة وجدت العائلة التقليدية نفسها في مواجهة متطلبات التصنيع والمدينة، هذه الوضعية التي تتطلب إعادة النظر في سلم القيم السائدة، وظهر ذلك جليا من خلال ردود الفعل الساخطة سواء من طرف العائلة أو الرأي العام أو حتى العمال داخل المصنع.

في البداية عرض المحقق الظروف التي صاحبت خروج المرأة للعمل وموقف العائلة من ذلك من خلال استجوابات أجريت مع بعض العاملات وعائلاتهن وبعض العمال وبعض سكان مدينة سيدي بلعباس وتوصل هذا التحقيق الميداني إلى النتائج التالية:

-تعتبر العائلة عمل المرأة ظاهرة جديدة من شأنها أن تحدث اضطرابات في التوازن العائلي، وتفرض إعادة النظر في دور المرأة ووظيفتها في العائلة كما أنها تهدد بنية العائلة التقليدية المستوحاة من التعاليم الدينية، ومن أجل هذا تقوم العائلة بإجراءات كالتحقق من الجو السائد في المؤسسة مصاحبة الفتاة إلى مقر عملها، وقد تقوم بزيارة المصنع لتختار بنفسها المكان الذي تراه مناسبا أخلاقيا لعمل ابنتها.

-إن سماح العائلة للمرأة بالخروج للعمل لا يعني بالضرورة موقف نهائي للعائلة بل معظم الفتيات اللواتي استجوبن صرحن أن العائلة لها أن تضع حدا لحياتهن المهنية متى رأت ذلك ضروريا.

-تنتمي معظم النساء العاملات في هذه المؤسسة إلى طبقة فقيرة مما يعني أن العائلة في حاجة ماسة إلى عملهن، لكن بالرغم من ذلك يقابل عملهن بالرفض ويظهر ذلك من خلال المشاكل التي يتعرضن لها داخل البيت[1]

-أما الرأي العام فإنه ينظر إلى المؤسسة وكأنها تمثل بؤرة انحلال أخلاقي ويرى المحقق أن هذا الإدراك جاء نتيجة الاختلاط داخل المؤسسة خاصة إذا علمنا أنها تضم 2704عامل من الرجال، ويقول المحقق في هذا الصدد أنه أصبح " ليس من المشرف أن يصرح الرجل بأنه يعمل في السونيلاك " بالإضافة إلى أنه من بين 1320امرأة عاملة 742منهن لا تتجاوز أعمارهن 20سنة، هذا العدد الهائل الذي ينتقل يوميا وفي ساعات غير مألوفة مع الرجال بين المدينة والمؤسسة يغذي الشائعات ويزيد بالتالي من تدمر العائلة وتأثرها بما يقال عن عاملات هذه المؤسسة

- تتعرض المرأة العاملة أثناء تنقلها (موقف الحافلات) إلى التهجم اللفظي ويصف المحقق ذلك بأنه نوع من الإرهاب النفسي.

-وبخصوص حياتها المهنية في المصنع، فالعاملة تقضي 8ساعات في المؤسسة، وتتميز طبيعة العمل بالرتابة مما يجعله مملا خاصة إذا علمنا أن معظمهن لا يمتلكن تكوينا في هذا المجال. في النهاية أكد المحقق على العوامل التي تدفع المرأة للعمل وهي:

-حالة الفقر التي تعيشها عائلات العاملات.

-وفاة الوالد أو الزوج أي الكفيل المادي.

-الحاجة لتحقيق الذات.

-دراسة عبروس ذهبية 1989 :اعتبرت الباحثة أن ظاهرة عمل المرأة خارج بيتها جاء بالخصوص نتيجة للتغيرات التي تحصل في التنظيم الأبوي للعائلة الجزائرية، ذلك من خلال تحليل الظروف التي أدت إلى بروز هذا الواقع الجديد والنتائج الاجتماعية التي أحدثت تصدعا في البناء العائلي، وبتعبير أدق هل يمكن أن يحدث عمل المرأة خارج بيتها تغيير في العلاقة غير المتوازنة التي تحكم المرأة والرجل، وانطلاقا من هذا التساؤل طرحت الباحثة ثلاث فروض تمثلت فيما يلي:

-إن التصد الذي أحدثته ظاهرة عمل المرأة خارج البيت بالنسبة إلى تقسيم الفضاء الداخلي الخاص عادة بالمرأة والفضاء الخارجي الخاص بالرجل لا يعني بالضرورة أن المرأة أصبحت لها كامل الحرية في التنقل خارج فضائها، بل ترتب عن هذا

[1]- بن زيان مليكة, عمل الزوجة وانعكساته على العلاقات الاسرية, دار الطباعة للنشر , قسنطينة , 2004.

الخروج تقوية وتشديد المراقبة على تحركاتها من طرف الرجل.

-إن الحصول على راتب لا يمكن اعتباره وسيلة تحرر اقتصادي للمرأة العاملة باستثناء النساء الأرامل والمطلقات واللواتي يتصرفن في رواتبهن باستقلالية أما عدا ذلك من النساء العاملات فهن لا يملكن حق التصرف في رواتبهن.

-إن القيام بالأعمال المنزلية حتى في حالة خروج المرأة للعمل يبقى من مسؤولية المرأة وحدها مما يحافظ على نفس توزيع الأدوار التقليدية بين المرأة والرجل في البيت.

وللتحقق من هذه الفرضيات اختارت الباحثة عينة تتكون من 100امرأة عاملة في مختلف المهن تتوزع كما يلي:

54%موظفات في القطا الإداري والخدمات، 35 %في المجال الصناعي، و11 % في مجالات مختلفة، كما أضافت الباحثة إلى عينة البحث 24رجل لمعرفة نظرتهم لظاهرة خروج المرأة خارج البيت للعمل. وترى من خلال هذا المنطق الأبوي يمكن تفسير ظاهرة حجب المرأة وسيطرة الرجل عليها لضمان حاجتها المادية أو حاجة أبناءها وضمان الدفا عن شرفها، هذا الذي نتج عنه إقصاء المرأة من الحياة العامة تحت وصاية الرجل.

أما نتائج البحث: بينت المقابلات الشبه الموجهة بوضوح الحافز الذي يكمن وراء خروج المرأة

للعمل وهي:

-حوافز ذات طابع اقتصادي وهي خاصة بالمطلقات والأرامل وفتيات ينتمين إلى عائلات ممتدة.

-العمل كنتيجة طبيعية لفتيات بلغن مراحل دراسية ثانوية وجامعية حالة الفتيات العازبات التي تتراوح أعمارهن بين 20و 30سنة)أو متزوجات يمارسن عموما مهنة التدريس وأحيانا إطارات في الإدارة يبحثن من خلال ما أسمته الباحثة " :التحرر الاقتصادي كوسيلة لتحقيق دوافعهن."

-كما توصلت الباحثة أيضا إلى أنه من خلال اجتياز المرأة لعتبة المنزل العائلي أحدث هزة في النظام الاجتماعي، ولمواجهة هذه الوضعية الجديدة لقد أوجدت العائلة استراتيجيات دفاعية جديدة، إما عن طريق زيادة مراقبة الرجل لتصرفات المرأة العاملة وذلك بواسطة فرض لبس الحجاب حسب الباحثة لأنها تعتبر لبس الحجاب حاجز نفسي ، كما أن العائلة تأخذ أجرة العاملة باستثناء النساء الأرامل والمطلقات، وأغلب النساء صرحن بأنهن لا يرغمن على منح ما يكسبن إلى العائلة بل تمنحه بمحض إرادتهن، وترى الباحثة أن هذا السلوك تعويض للعائلة التي سمحت بخروج المرأة للعمل.

الفصل الثاني

- تطور عمل المرأة ودوافع خروجها للعمل

- تمهيد
- العمل تعريفه وأهميته
- نظرة تاريخية لنشأة وتطور عمل المرأة
- المرأة والعمل في العالم الثالث والعربي
- عمل المرأة في التشريع الإسلامي
- دوافع وأسباب خروج المرأة للعمل
- متغيرات تحكم خروج المرأة للعمل
- خلاصة الفصل

تمهيد:

منذ القدم شاركت المرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية واحتلت مكانة لا تقل عن مكانة الرجل ، ولقد لعبت دورا هاما في بناء الأسرة وتربية الأطفال وكانت تعمل الأعمال الشاقة، لقد كانت المرأة إلى جانب الرجل في مختلف مراحل التطور الإنساني، فكان تقسيم العمل بينهما قد ظهر بوقت مبكر من فجر التاريخ الإنساني فاختصت المرأة بالعمل داخل المنزل والرجل إلى العمل من أجل تحصيل القوت خارج المنزل ، ولقد شهد المجتمع الجزائري تغيرات اجتماعية واقتصادية انعكست بصورة واضحة على الأسرة ، لأن هذه الأخيرة عبارة عن إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي تظهر وتتطور فيه فإذا تغيّر المجتمع اقتصاديا تحتم على الأسرة مسايرة هذا التغير أو التطور، ولم لا محاولة التكيف معه وايجاد أساليب مناسبة للتكفل بمتطلبات وحاجيات أفراد الأسرة ، ومن بين التغيرات الاجتماعية ظاهرة تعلم المرأة وخروجها للعمل بشكل ملحوظ، ففي بداية التسعينات ومع انخفاض القدرة الشرائية للأسر الجزائرية ودخول أغلب أفراد الأسرة إلى التعليم بمختلف أطواره ، حتى الأم أرادت تحقيق طموحها في التعلم وتحقيق ذاتها اجتماعيا ومهنيا مما دفعها للخروج إلى ميدان العمل وبنسب متفاوتة ، فالمرأة تسعى اليوم إلى بلوغ غايتين أساسيتين هما : تحسين مستوى معيشة أسرتها ومساعدة الزوج في تحمل الأعباء والواجبات ، ومن أجل التحرر من القيود الاجتماعية سعيا لتحقيق طموحاتها ورغباتها

1-العمل تعريفه وأهميته:

ثمة تعاريف متعددة إلى العمل، فالبعض يراه واجبا على كل فرد قادر عليه دون تمييز بين الرجل والمرأة ، والبعض الآخر يراه حقا من حقوق الفر د، سواء أكان رجلا أم امرأة ، فقد عرف بعضهم العمل بأنه:

ذلك النشاط النوعي المميز للخصائص الإنسانية الرفيعة وهو مصدر كل إنتاج وثروة وحضارة، فهو الجهد العقلي أو العضلي الذي يقوم به الفرد بهدف تلبية حاجياته المادية والمعنوية في وقت واحد .وفيما يخص تعريف عمل المرأة فقد رأى البعض أنه حق طبيعي للمرأة وواجب مقدس وشرف تؤديه بشروط وفرص متكافئة[1] وكانت اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لدول غرب آسيا (الأسكوا) قد عرفت عمل المرأة:

)بأنه حق طبيعي وواجب مقدس وهو يمثل توسعا في زيادة الانتاج وتقدم المجتمع ورفاهية الأسرة (فالعمل بالنسبة للمرأة : ليس مجرد نشاط اقتصادي هدفه الكسب من أجل العيش فحسب، بل هو نشاط وجودي للإنسان أيضا يخص بناء شخصيته من جوانبها المختلفة العقلية والاجتماعية والثقافية وغيرها[2]

[1]-شمدين عفاف ، واقع وعمل المرأة بين النظرية والتطبيق ، الجامعة العربية، دمشق،1998 .
[2]- خليل حامد، المرأة والعمل، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق،1999

فالعمل حاجة ضرورية لوجود الإنسان، تتعلق بجوانب مختلفة من حياته، شخصية واقتصادية واجتماعية وتنموية معا، وتتجلى أهمية عمل الإنسان في بناء المجتمعات وتطويرها بإضفاء البعد الحضاري والإنساني على عمل أفرادها، وبمشاركة المرأة التي تعد جزءا أساسيا من إنتاج المجتمع، عبر إسهاماتها الهامة فيها ، في مراحل تاريخية مختلفة ، فالعمل قيمة إنسانية كبرى تنمي في الفرد جوانب مختلفة من شخصيته، فهي تنمي حواسه واد اركه وقدراته الفكرية وعلاقاته الاجتماعية، وباختصار فالعمل بالإضافة لكونه حاجة فهو يطور الشخصية الإنسانية التي تتطور المجتمعات بتطورها ، وتأتي القوانين والتشريعات إلى العمل لتضفي عليه بعدا حقوقيا، فقد ساوى القانون الجزائري مثلا في مواده بين المرأة والرجل من حيث الحق في العمل والأجر المتساوي.

2-نظرة تاريخية لنشأة وتطور عمل المرأة:

2-1نشأة مفهوم عمل المرأة:

يرجع مفهوم عمل المرأة إلى بداية الثورة الصناعية في أوروبا، وذلك عندما بدأ عمال المصانع يضربون عن العمل نتيجة لإرهاقهم بساعات عمل طويلة وذات أجر محدود بسبب ذلك دخلت المرأة ميدان العمل لتغطي نقص الأيدي العاملة في المصانع، خوفا من توقف العمل والخسارة المالية المترتبة على ذلك ، ويرى بعض الكتاب العرب أن دخول المرأة لميدان العمل ما هو إلا نتيجة لخطط مدروسة من قبل الرأسمالية التي ولدت على يد اليهود وهذا لغرض إنشاء مجتمع مالي بدون دين ولا أخلاق وكانت الوسيلة الوحيدة للوصول إلى غايتهم الخبيثة تحرير المرأة. [1]

2-2تطور عمل المرأة:

إن وضع عمل المرأة التاريخي يرتبط ويتأثر بالظروف والدوافع الحضارية والثقافية والنظم الاقتصادية وهذا حسب خصوصية كل مجتمع، حيث أن عمل المرأة كان يرتبط ارتباطا وثيقا بوضعها ومكانتها ونظرة المجتمع إليها، كما أننا نجد أن المجتمعات يختلف فيها وضع المرأة ودورها في الحياة فأحيانا يكون سلبيا وأحيانا يكون إيجابيا نشيطا، وهذا الاختلاف وضع المرأة كنتيجة لتلك الظروف والأوضاع الحضارية، حيث كانت وضعيتها تختلف من مرحلة تاريخية لأخرى ففي فترة اكتشاف الزراعة، حيث كانت ملكية الأرض مقصورة على الرجال بما في ذلك المرأة والعبيد، حيث كانت تعمل في قصور الأسياد، في مرحلة الإقطاعية إلى مرحلة الرأسمالية، لم يحل مشكلة المرأة، إذ مازالت تعاني حتى الآن في بعض البلدان من مشكلة التمييز بينها وبين الرجل سواء كان ذلك في ميدان العمل أو الأجر[2].

[1]- ابن محمد الرماني زيد، اضطراب العمال ...السبب في عمل المرأة، مقال إستراتجية عمل المرأة 2003،
[2]- إحسان محمد الحسن ،علم إجتماع المرأة ، دار وائل للنشر ،ط ،2عمان ، .2014

إلا انه في الدول الاشتراكية أعطت حق المساواة بين الرجل والمرأة في معظم دساتيرها فأصبحت المرأة تعيش مع الرجل وتخوض غمار التجربة وتحاول النجاح في جميع مجالات العمل واثبات قدرتها ومهارتها وكفاءتها في أداء مختلف المهن، واثبات أيضا أَ ن النجاح في العمل يعود إلى الشخص نفسه وطموحه ومهارته وخبراته، وليس لتحديد الجنس الذكري أو الأنثوي دور في هذا الموضوع، مما سمح لها بإثبات قدرتها وكفاءتها في مجال العمل الإنتاجي.

وهناك اتجاه عالمي يتزايد نحو إعطاء المرأة حرية أكثر وأنه ليس هناك فروق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالذكاء والقدرات وفي حالة وجود فروق تكون نتيجة الثقافة لا الفطرة ويعتبر المجتمع الصناعي الحديث الأول الذي أعطى المرأة حرية أكثر وذلك إعطائها حق العمل مستقلة عن زوجها بفتح مجالات شتى للعمل في مختلف الأنشطة، بحيث أصبحت تتمتع بمكانة اقتصادية مساوية للرجل وبالتالي أن العمل ليس منافسة بين الرجل و المرأة بقدر ما هو مشاركة من جانب المرأة للرجل بزيادة الدخل والنهوض بالمجتمع.

3-المرأة والعمل في العالم الثالث والعربي:

3-1المرأة والعمل في العالم الثالث : هناك من الباحثين من ينظر إلى المرأة نظرة غير لائقة، معتمدين في تبرير وجهة نظرهم على القول بأن المرأة في العا لم الثالث ما تزال أسيرة للتقاليد التي تحدد أدوارها في المجتمع ومن ثم مشاركتها في عمليات التنمية مشاركة محدودة، ويعني ذلك أن هناك اختلافا بين الباحثين والمثقفين فيما يتعلق بمساهمة المرأة، ولقد أشار " لويس" في عرضه لبعض الآراء حول هذه القضية إلى وجهات نظر متفرقة يمكن تلخيصها فيما يلي:

فالبعض يرى أن المرأة في العا لم الثالث ما تزال أسيرة للنظرة التقليدية التي تضفي على الإناث مكانة أقل وتفترض أن دورهن ما هي إلى أدوار هامشية، وتعتمد هذه النظرة على افتراض مؤداه أن المرأة في العا لم الثالث لن تحقق مكانة عالية ولن تشارك مشاركة فعالة في الأنشطة الاقتصادية إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقة الأوروبية الحديثة ونفضت أيديها من التقاليد البالية.

والبعض الآخر يرى أن التقاليد في حد ذاتها ليست السبب في تخلف المرأة في العا لم الثالث وانما الاستعمار الذي حاول أن يغير من هذه التقاليد القائمة على نظام أبوي صارم ولقد أدى هذا الوضع إلى تأكيد الدور التابع للمرأة وأصبح عقبة في سبيل تحقيقها للاستقلال.

بينما الاشتراكيون يعتبرون أن كلا من الاستعمار والتقاليد مسئول عن وضع المرأة، فكثير ما تعرض المراة لأشكال من الاستغلال بسبب النظرة التقليدية وانما أضاف مظاهر جديدة لاستغلال المرأة تحت وطأة الرأسمالية.

ومع ذلك تبقى النظرة الأخيرة متفائلة تذهب إلا أن دول العا لم الثالث تعيش ظروفا تاريخية خاصة تختلف عن ظروف المجتمعات الأوروبية ، وبناءا على ذلك فإذا ما كانت هناك مظاهر لعدم المساواة بين الذكور والإناث في العا لم الثالث فإنها

ترجع إلى عملية التحديث التي تخيرها هذه المجتمعات، فهذه العملية تخلق تناقضات منها مثلا أنها تركز على المجتمعات الحضارية دون المجتمعات الريفية،.

ومن خلال هذا ينظر إلى المرأة في العالم الثالث على أنها متخلفة مقارنة بالمرأة في المجتمعات الأوروبية ومن ثم تخلفها يفسر على أنه استمرار للاتجاهات التقليدية هي مجتمعات تسلطية يسيطر عليها الرجال، أما المجتمعات الحديثة فهي مجتمعات ديمقراطية تقوم على المساواة، وتعتبر عملية التحديث ذاتها وما يرتبط بها من سياسات وبرامج التنمية من العمليات التي تساوي بين الرجل والمرأة، ومن ثم فإنها تقف في صف المرأة من الناحية
العملية، لان المرأة تخضع أكثر من الرجال للتقاليد التي تحدد أدوارها[1]

3-2المرأة والعمل في العالم العربي:

إن المتأمل في واقع المرأة في البلاد العربية يرى أنه يختلف من بلد عربي إلى بلد آخر، بسب الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها هذه البلدان وتعرضها لسلسلة الاستعمارات غيرت من بنيتها الاجتماعية والأسرية، وكانت المرأة متأثرة من هذا الاستعمار فتطلبت التنمية الشاملة لكل بلاد خروج المرأة للعمل ، إلا أن سيطرة القيم الثقافية التقليدية حول المرأة وعملها كانت عائقا في تطورها.

ولكن استطاعت المرأة العربية النزول إلى ميدان العلم والعمل خارج المنزل في كثير من الأحيان حيث مارست مختلف النشاطات السياسية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية والنضالية، حيث يعتبر المكان الحقيقي للمرأة هو المنزل لتكون فيه الأم والمربية والزوجة الأخت ....الخ ، حيث يعتبر الرجل في المنزل وفي العائلة هو السيد أخا أو أبا أو زوجا، عمليا يستطيع لرجل منع المرأة من العمل بسبب أو بدون سبب فكونه يتمتع بحق القوامة يعطيه الحق في التدخل في حياة المرأة ومنعها من العمل فهو يعتبر نفسه مسئولا عن العمل واعالة الأسرة وغالبا ما نجد المجتمع والعرف يقفان إلى جانبه، مع أن
ذلك لا يتطابق مع الشريعة الإسلامية لعدم وجود نص شرعي يمنع المرأة من العلم والعمل. [2]

لقد كان المجتمع ينظر بازدراء للفتيات العاملات في التمريض والتعليم والمهن الأخرى، وكانت كل العائلة محترمة تمنع بناتها من امتهان هذه المهن، لقد بدأت المرأة في الذهاب للمدارس في بداية القرن الماضي، ومع الوقت وتحت ضغط الحاجة المادية اضطرت المرأة إلى الخروج للعمل بكثافة، فمجتمعنا مازال يؤمن أن المرأة خلقت أصلا لتلعب دور الأم والزوجة

[1]- شكري علي وآخرون ، علم اجتماع العائلة ، الجامعة العربية ، دمشق . 1988
[2]- الفقيه البشير، ، المرأة العربية المعاصرة واشكالية المجتمع الذكوري ، دار ومكتبة البلاد للطباعة والنشر، ب ط، 2009.

والمربية للأطفال، وهي أصلا لم تذهب للعمل إلا عندما أرغمتها الحاجة الاقتصادية، وأصبحت المرأة العاملة خارج المنزل تعود إلى المنزل دورها كأم ومربية.

3-3 وضع المرأة العاملة في المجتمع الجزائري:

لم تخلف وضعية المرأة الجزائرية عن قريناتها من نساء البلدان العربية، حيث أنها تأثرت بسلسلة التغيرات التي طرأت على المجتمع وخاصة في المرحلة الاستعمارية، حيث أنها وجدت نفسها وحيدة في البيت لمغادرة كل الرجال للمشاركة في الثورة التحريرية، فألقيت مسؤولية إدارة وتسيير شؤون الأسرة على عاتق المرأة ومن ثم خرجت المرأة إلى ميادين العمل في المؤسسات الاستعمارية وبعد الاستقلال شاركت المرأة الجزائرية في عملية التنمية الشاملة التي عرفتها البلاد باقتحامها جميع الميادين، ولم تكن ظاهرة خروج المرأة للعمل جديدة في المجتمع وانما امتداد لكفاحها ونضالها من أجل تحرير الوطن.

إن وضعية المرأة العاملة الجزائرية أضفى لها أدوار جديدة اكتسبها نتيجة التحاقها بمجالات التعليم والعمل ، وأدت هذه الأدوار المكتسبة إلى إحداث التغييرات في مجال قيم وعادات المجتمع من أدوار تقليدية، إلى أدوار جديدة مكنتها من التخلص من مكانتها الهامشية.

لكن بالرغم من تطور وضع المرأة الجزائرية إلا أنه مازال هناك من يعارض خروجها للعمل وحتى إلى التعليم ويمكن تلخيص نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة لثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول :وهو الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسما وعقلا والذي يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد ألا وهو الزوجية بمفردها الخضوعي والأمومة بمفهومها التوالدي، إذ يرى المحافظون أن رأيهم هذا راجع إلى تعاليم ديننا السمح ، ويرون في اختلاط المرأة بالرجال وعملها خارج المنزل يسبب فساد أخلاقي وانحلال للقيم والمعايير السائدة في المجتمع، لكن في المقابل نجدهم لا يعارضون عمل المرأة في الزراعة وتربية الحيوانات رغم قسوة هذه الأعمال، مما يؤكد أن موقفهم هذا لا يمت لتعاليم ديننا الحنيف بالصلة، إنما يرجع إلى تمسكهم بالقيم والعادات البالية التي تريد السيطرة على عمل المرأة وجعلها في المرتبة الثانية بعد الرجل . [1]

الاتجاه الثاني :وهو يمثل الغالبية العظمى من الجنسين، ويتسم هذا الاتجاه بنو من التحرر، فهو لا يعارض عمل المرأة خارج المنزل مادام هذا العمل لا يكون منافيا للتقاليد والأعراف، وبهذا فهو يقر بتبعية المرأة للرجال مهما كانت صلة القرابة بينهما أبا، أخا، زوجا إذ يعترفون بعمل المرأة في وظائف محددة ومعينة تنسجم و تتناسب مع انوثتها ليكون طبيعة

[1]- شلق محمد وأخرون، المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية، بحوث ومناقشات، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1 .1987

عملها مقبولا ومرغوبا فيه، لأنه يساعد على زيادة دخل الأسرة ويحرر المرأة كاملا ويساويها مع الرجل.

الاتجاه الثالث :وهذا الاتجاه المتحرر المتفتح، والذي يساوي بين الحقوق و الواجبات لكل من المرأة والرجل في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية حتى منها السياسية إذ يعتبر المرأة إنسان قادر على العمل والإبدا، وتحمل المسؤوليات دون اعتبار هذه المساواة تهديدا للرجل، كما يرجع هذه الاتجاه أن تخلف المجتمع راجع لعدم اطمئنان المرأة بالعمل على مستقبلها، وتخوفها من هذا المستقبل المجهول، لأنه ليست عضوا فاعلا فيه، ويطالبون بالتحاق المرأة بالعمل على اختلاف أنواعه وتخصصاته. [1]

4-عمل المرأة في التشريع الإسلامي:

يعّد الدين الإسلامي دين احت ارم حقوق الإنسان التي تشمل ا لم أرة والرجل من النواحي المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساواة في الحقوق والكرامة التي هي المدخل الأول لتحقيق العدالة الاجتماعية، عدالة ترتبط بقواعد الأخلاق وتعطي كل ذي حق حقه. فالقرآن يؤسس بشكل واضح للظروف الإنسانية الواحدة، التي أوجدت الذكر والأنثى لقوله تعالى:

﴿ يا أَيهَا النَّاس اتَّقُوْاَ رَبُكُم الَّذيَ خلَقَكمٍّ منَّ نْفِسَ وِا حَدِةَ وَخلَقِ مْنهَاَ زْوَجهَاَ وَبثِ مْنهُما رَجالاَ كثِيًرا ونَساءَ واتَّقُوْا اللّهَ الَّذي تَساءلُوَن بِهَ والأَرَحاَم إَّ ن اللّهَ كاَنَ علَيْكْمَ رِقيبا ﴾ سورة النساء [1]

فالحمد لله الذي خلقنا ورزقنا , وحدد لنا مهمتنا في هذه الحياة وشر لكل جنس ما يناسبه ويصلحه,

فقال سبحانه : ﴿ ولاَ تَتَمنَّوْاَ ما فَضَل ٱللَّهُ بِهَ بعضُكْمَ علَىَ بعِض لّلّرَجاِلَ نصيبّ مَّما ٱكتَسبُوْاَ ولِلّنساءَ نصيبّ مَّما ٱكتَسْبنَ وٱسأَلُوْا ٱللَّهَ من فَضلِه ﴾ سورة النسآء [32]

وكرم الله تعالى المرأة بتكليفها بالعمل الصالح مع الرجل سواء بسواء بقوله تعإلى: ﴿ مْنَ عِملَ صالحِا منَ ذَكرٍ أَو أُنثَىَ وُهوَ مؤِمْنَ فلَنحيِيَّنهَُ حَياةً طَّيبَةً ولَنجزِيَّنهُم أٌ جرَهْم بِأحسنِ مَا كاُنواَ يعَملُوَن ﴾ سورة النحل [97]

فالعمل هو وسيلة الاكتساب ومعنى هذا أن القرآن الكريم يقرر حق المرأة في العمل لقوله تعالى:

...﴿ أني لا أُ ضيعُ عَمَ ل عامِلِ مْنُكم من ذكرٍ أو أُنثى ﴾ سورة آل عمران [195]

فلقد كانت النساء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم يخرجن لقضاء حوائجهن غير ان هناك

بعض الآيات التي توصي بغير ذلك، لقوله تعالى:

[1]- شلق محمد وأخرون، المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية، بحوث ومناقشات، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1 .1987

﴿ وقَرنَ فِي بيُوتُكُنَ وَلا تَبَرَّجن تَبَرُّجَ الْجاهلِّيةِ الْأُولَىَ وأَقْمَن الَصَلاةَ وآتِين الزَّكاةَ وأَطعن اللَّهَ وَرُسولَهُ إِنَّمَا يرِيُد اللهُ لِيْذهبَ عنُكُم الِّرجَس أَهَل الْبَيتَ ويُطَهِّرُكْم تَطهِيرًا ﴾ سورة الأحزاب [33]

فهذه الآية تقر وتوصي بعدم الخروج للعمل، فالإسلام دين يكرم المرأة ويحميها ويريدها مصونة عفيفة، لأن في ذلك حماية للمجتمع بأسره فالمرأة مستقر الرجل ومستود سره وحاضنته ومربيته فإذا كانت صالحة قدمت للمستقبل جيلا صالحا، فقد حمل الله عز وجل لكل من الزوجة حقوقا وألزمها بواجبات ليكتمل بناء الأسرة والمجتمع، فالرجل يقوم بالكدح والعمل والاكتساب والنفقة والمرأة تقوم بتربية الأولاد وتركها لواجبات المنزل ضياع البيت وتفكك الأسرة حسيا ومعنويا.

ويمكن توفيق بين الآيات في ضوء مرونة الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان وفي ضوء حرصه على الكرامة الإنسانية، فواجبات المرأة المنزلية ورعاية شؤون أسرتها قد تكون كبيرة غير أن ظروف الواقع وضرورات الحياة قد توجب غير ذلك فتملي على المرأة ألا تكتفي بدورها في المنزل بل تشارك الزوج في كسبه.

ولقد اشتغلت المرأة المسلمة بالتدريس وتتلمذ عليها أفاضل الرجال ، فالمرأة في الإسلام جلست مجلس العلماء وأجازت التلاميذ وهذه تعتبر بداية اشتغالها بمهنة التدريس، ولم يقف اهتمامها بالعمل عند هذا الحد بل شاركت في الحروب وقامت بتمريض الجرحى ورعايتهم طبيا، وكذلك فقد اهتم بعضهن بالسياسة، وقد تلقت المرأة في الإسلام العلم في المساجد والزوايا وقصور الخلفاء ودور الكتب والمدارس وغيرها من أماكن التربية التي كانت معدة لتعليم الرجال.

فالمرأة المسلمة شاركت الحياة العامة مع الرجل سواء في دور العلم أو في مجال العمل فهي

بهذا تكون قد حققت دوراً جديداً في المجتمع إلى جانب دورها الأساسي في أ ن تكون زوجاً وأُماً وذلك بتشجيع من الرجل واعت ارف منه على قدرتها وكفاءتها في القيام بالعمل الخلاَق. [1]

و الناظر في الأحاديث الشريفة وسنة المصطفى القولية والفعلية يجدها قد حفلت بمشاهد

كثيرة عن عمل المرأة، فهي مفسرة للقرآن، ومكملة لشر الله سبحانه وتعالى، ولهذا فإن الأحاديث والسنة تناولت عدداً من الصحابيات اللاتي بايعن الرسول صلى الله عليه وسلم، وهاجرن معه،

وشاركن في نشر الدعوة، كالسيدة خديجة وأسماء بنت أبي بكر وسواهن، حفظن كتب السير الإسلامية، فالسنة تظهر أ ن دور المرأة في الحياة لم يقتصر على عملية حفظ وبقاء واستمرار النوع بل تعدت ذلك، فأظهرت إسهاماً فعلياً للمرأة ، ومشاركة واضحة في شئون الحياة الإسلامية.

فخروج المرأة للعمل قد يكون الباعث عليه الضاغط الاقتصادي وتقل مسؤوليات الأسرة المادية، حيث أن الإسلام يكفل للمرأة أن تعمل حفاظا على شرفها بدلا من التردي إلى الهاوية الرذيلة، كما يكفل لها أن تعمل بدلا أن تفقد كرامتها

[1]- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

فتضطر للتسول أو تصير عبئا على غيرها[1]

فالإسلام أعطى حق المرأة في أن تشغل ثروتها وأن تستثمر أموالها فمن حقها أن تعمل وأن تكسب في التجارة والزراعة والصناعة، وكانت السيدة خديجة " رضي الله عنها " تعمل في التجارة وكانت النساء في عهد الرسول عليه الصلاة و السلام يقمن بهذه الأعمال فالعمل مشرو للمرأة خاصة إذا فقدت العائل وتوفرت لها الظروف المناسبة و بالتالي لا نجد نصا يحرم العمل على المرأة و لا يعني بالضرورة إلغاء أنوثتها، ولكن هناك حالات لعمل المرأة في الإسلام ويمكن استفرادها فيما يلي:

1/يسمح الإسلام للمرأة في المجالات التي تستغني فيها عن الرجل حتى يتم الحفاظ على حياة النساء من الاختلاط بالرجال كوظيفة طبيبة أمراض النساء والتوليد، ممرضة تقدم الخدمات الطبية للنساء المرضى قد ثبت أن الصحابيات اشتغلن بالتطبيب والتمريض.

2/حالة طلاق المرأة أو موت زوجها دون وجود عائل لها، ودون كفالة بيت مال المسلمين لها، حيث يحق لها العمل في هذه الحالة لأن العمل يكون لها ضرورة حياتية حالة نبوغ المرأة في مجال يندر فيه وجود النساء و الرجال معا، وتكون مصلحة للمجتمع أن تعمل المرأة ذات النبوغ مثل المرأة طليقة اللسان صاحبة الكلمة المؤثرة، صاحبة العلوم والمعارف التي تبد فيها، ففي هذه الحالة قد يكون عملها إذا كان في ذلك مصلحة كبيرة

3/حالة المرأة الريفية والبدوية التي يحق لها العمل بجانب زوجها أو والدها أو أسرتها ومساعدتهم في الحقل أو الرعي والواقع في عملها في هذه الحالة لا يشكل لها أي مشكلة.

4/أخيرا عملها في مجال التدريس للفتيات في كل أطواره والعمل في مثل هذه المجالات يعد من باب فرض الكفاية الذي يسقط به الحرج عن جميع النساء.

5-دوافع وأسباب خروج المرأة للعمل:

من أكثر المسائل المثيرة للجدل في المجتمعات المعاصرة الحديث عن عمل المرأة ، فإذا كانت الاتجاهات المسيطرة في الساحة الثقافية تعتبر أن عمل المرأة أصبح حقا بديهيا لمساواتها في الحقوق الإنسانية مع الرجل ، وحاجة موضوعية تفرضها طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية ، فإن الاتجاهات الأخرى تعتبر أن عمل المرأة مع ارتفا معدلات البطالة وعدم توافر الظروف للعناية بالأسرة والأولاد يعد خطوة محفوفة بالمخاطر ,كما أن النساء أصبحن منافسات للرجال في سوق العمل ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العديد من المجتمعات التقليدية ما تزال تعد عمل المرأة الأساسي هو المنزل والعناية بالأولاد

[1]- سيد فهمي محمد، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم ال الث، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية ، .2004

والأسرة لكن على الرغم من جميع التحفظات حول عمل المرأة، فالواقع يدفع بأعداد متزايدة من النساء في البلدان النامية لسوق العمل بسبب الحاجة لتحسين دخل الأسرة، حتى لو لم تكن لديها قناعة بضرورة العمل .[1]

يجب التمييز بين الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لعمل المرأة وبين الدوافع المختلفة لعملها، و قد يتداخل السبب مع مفهوم الدافع، الذي يعد تعبير عن الرغبة في إشبا حاجات إنسانية قد تكون حاجة بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية وهي تنبع من داخل الفرد ذاته فالدافع يختلف عن الحافز في كونه ينبع من الداخل، أما الحافز فإنه تنبيه يأتي من الخارج يشجع على القيام بسلوك ما، فدافع العمل هو دافع من داخل الفرد يدفعه إلى السعي بشكل جدي والمثابرة بهدف تلبية حاجة إنسانية،أما الحصول على المكافأة فهي عبارة عن محفز للقيام بسلوك ما تدفعه نحو العمل والقيام بنشاط حركي وعقلي معين وتعمل الحوافز كمحرك للدوافع ، أي أن الدوافع تنبع من الداخل أما الحوافز فتأتي من الخارج.وقد تتداخل الدوافع والحوافز في كثير من الأحيان في موضو عمل المرأة سواء بالنسبة للمرأة في البلدان المتقدمة أو المتطورة وفي البلدان النامية مثل الجزائر، إلا أن هناك خصوصيات ثقافية وقيمية تحول أحيانا بين المرأة ومزاولة مهنة معينة، وتفضيلها لعمل عن آخر، وقد تختلف باختلاف الدول والمناطق الجغرافية ، بالإضافة لذلك قد تكون دوافع عمل المرأة بأجر خارج المنزل مختلفة داخل المجتمع الواحد، من امرأ ة لأخرى، فقد يكون غياب المعيل وعدم وجود دخل عند المرأة الفقيرة في المرتبة الأولى، في حين أن الدوافع الاجتماعية والنفسية تأتي في مراتب متأخرة ، فهناك جملة من الأسباب تدفع النساء إلى العمل خارج المنزل تختلف باختلاف الخصائص الذاتية ومكونات الشخصية للمرأة، أو وجود خصوصيات مختلفة تتحدد بجملة من الظروف الاجتماعية تبين أي من هذه العوامل هي الأهم في دفعها إلى العمل، فثمة حزمة من الدوافع إلى العمل عند المرأة، ترتبط بجملة من الظروف المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالإضافة للسياسة العامة لنظام الحكم في الجزائر، والجانب التشريعي المتعلق بوضعية المرأة في المجتمع وحقوقها، كما ترتبط بشكل أدق بجملة الظروف الأسرية التي تحيط بالمرأة، إذ تتعدد الدوافع بين رفع المستوى الاقتصادي للأسرة والمشاركة في الحياة العامة ، أو الشعور بالمسؤولية وتحقيق مكانة اجتماعية ، وقد تكون لأسباب نفسية بهدف شغل أوقات الفراغ، أي أن العمل يلبي عند المرأة مجموعة من الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تفرض نفسها، وقد تكون متداخلة مع بعضها البعض لدرجة يكون الفصل بين الدوافع والأسباب والآثار مسألة صعبة، من جانب آخر يلاحظ بالنسبة لعمل المرأة خارج المنزل أن الأمر مرتبط بالوضع الاقتصادي للأسرة فكلما كان دخل الأسرة مرتفعا أو كافيا لسد المصاريف شعرت المرأة بعدم الحاجة إلى العمل والعكس صحيح فانخفاض الدخل في الأسرة يدفع بالنساء إلى العمل لتحسين مستوى الدخل وتفيد هنا دراسة اجتماعية حول المستوى المعيشي للأسر، أن الأسر الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض تميل إلى تحسين مستواها المعيشي وزيادة دخلها،

[1]- سيد فهمي محمد، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم ال الث، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية ، .2004

مما يجعل عمل المرأة يأخذ بعدا اقتصاديا بالمقام الأول وتغلب عليه القيمة الاقتصادية، أما الأسر ذات المستوى المعيشي المتوسط فهي تميل على الأغلب لتعميق التواصل الاجتماعي مع البيئة المحيطة بها، مما يجعلها تنظر إلى عمل المرأة ضمن هذا التصور .[1]

فالأولوية اقتصادية قبل أن تكون اجتماعية كون الحياة الأسرية فيها مجموعة احتياجات تتحدد حسب سلم من الأولويات التي تفرض نفسها على الأسرة هكذا فإن عمل المرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بعمل زوجها أو بدخل أسرتها فالأسرة أ و العائلة في البلاد النامية وحدة لا تتجزأ، إذ يعتبر دخل الزوج أحد العوامل الأساسية المؤثرة على معدل نشاط الإناث،رغم أن الإناث ذوات المستوى التعليمي المرتفع، واللواتي لأزواجهن دخول مرتفعة ، يمكن أن يعملن لمجرد تحقيق الذات ولأسباب غير اقتصادية، وكقاعدة عامة، كلما كان دخل الزوج مرتفعا كلما انخفض احتمال وجود الزوجة في عداد قوة العمل لأن ضرورة بحثها عن مردود مادي ستنخفض[2]

وأكدت ذلك دراسة لحمد إسعاف أنه كلما زاد ما يكسبه الرجل من موارد قل احتمال مزاولة زوجته العمل [3]فالغني والفقر عاملان حاسمان في مسألة عمل المرأة ، ووجود دخل مرتفع للأسرة يجعلها لا تفكر في تشغيل النساء حيث لا حاجة لعملها بينما تحاول الأسر الفقيرة تشغيل بناتها، و إن اقتضى ذلك العمل في المعامل أو حتى في أعمال مرهقة أو في أوقات غير مناسبة.

يستشف أن الدوافع الاجتماعية والنفسية لعمل المرأة لا يمكن تجاهلها، كما أن الأسباب الاقتصادية تتصدر هذه الدوافع، وقد صنفت هذه الدوافع حسب الأهمية والأولوية ، بحيث كانت الدوافع الاقتصادية أولا تليها الدوافع الاجتماعية ثم النفسية والذاتية، دون إغفال دور المرأة في التنمية وضرورة مشاركتها وإسهامها في تنمية وتطوير مجتمعها كونها تشكل جزءا مهما منه إلى جانب أفراد المجتمع الآخرين.

5-1 دوافع اقتصادية:

في دراستنا لهذه الدوافع بينت بعض الدراسات أن من أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية وضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحديث ، إذ أن أعباء المعيشة وغلاءها من جهة والتطلع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى دفع المرأة إلى الخروج في البحث عن عمل ، حيث أن الإحساس بأهمية العمل كوسيلة للحصول على النقود لرفع مستوى المعيشة كان من أهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي، ومن هنا يعد الدافع الاقتصادي عامل من عوامل

[1]- الأصفر أحمد، أثر المستوى المعيشي للأسرة في المعاني الاجتماعية لعمل المرأة، مكتبة الأزهر ، 2005
[2]- عبد االعالي مليكة، تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصا ية في عمل المرأة ، جامعة حلب،1989
[3]- حمد إسعاف ، مساهمة المرأة في قوة العمل ودورها في عملية التنمية دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية في مدينة دمشق، جامعة دمشق،.1992

الارتقاء بالمستوى العام للأسرة، فقد يكون الدافع للعمل الوصول إلى مستوى أرقى من حيث التعليم أو تحقيق بعض الكماليات أو من أجل الوصول إلى مكانة اجتماعية أرقى.

ففي دراسة لـ هايرhayer ( ) أكد فيها دوافع خروج المرأة إلى ميدان العمل المهني وعملها من أجل جمع المادة . [1]

إن أساسيات الأسر تفرض على المرأة الخروج إلى ميدان العمل أو امتهان بعض الحرف حتى المنزلية منها إحساسا بأهمية المال كوسيلة لرفع مستوى معيشة الأسرة ،وبينت الدراسات الأولى في هذا المجال أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية وقوتها الملحة لكسب المال وحاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة .(عوفي مصطفى،2002: 142)

وما لبث الأمر أن تغير وقلت قيمة هذا الدافع تدريجيا بازدياد فرص التعليم وباتا عدد المشتغلات وكذاك بالتغير الذي حدث في مفهوم دور المرأة ، فقد تبين أن للعمل في حد ذاته أهمية كبرى في حياة المرأة ومن أهم الدوافع الاقتصادية التي لخصها [2] التي تدفع المرأة أن تعمل خارج البيت هي كالآتي:

-طبيعة المجتمع كونه زراعيا(في الريف) او صناعيا(في المدينة) واقترابه من فكرة النظام الاقتصادي الرأسمالي أو الاشتراكي كل هذه المتغيرات تؤثر على جوهر طبيعة عمل المرأة في هذه المجتمعات

-سياسة الأجور والرواتب أيضا لها تأثير على معنويات المرأة في العمل ، إما ان تشدهم للعمل وتحفزهم على زيادة الإنتاج أو تضعف كفاءتهم وتخفض من أدائهم في العمل وهذا من أهم الدوافع الذي قد يسمح للمرأة ويبرر خروجها للعمل.

-ظروف العمل وساعات الاشتغال لها تأثير سلبي وايجابي على طبيعة عمل الم أرة مثل ظروف عمل مناسبة وساعات عمل مناسبة ومقبولة وفرص ترقية وتطور، تشد المرأة نحو العمل ، وكذالك الظروف البيئية التي تخلو من الضمانات والأمن والاستقرار والتي تؤثر بدرجة سلبية في كفاءة المرأة العاملة وكثرة المخاطر وساعات العمل الطويلة ليلا ونهارا تقلل ميل المرأة اتجاه العمل.

-يعد الرضا الوظيفي من أهم الظواهر التي نالت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين ويعد من مشاعر السعادة عن تصور الفرد عن الوظيفة ويعطيه قيمة مهمة تتمثل في رغبة الفرد في العمل ، فهناك تباين في ميولهم واتجاهاتهم فمنهم من يعطي قيمة عليا للأجور قياسا بالعوامل الأخرى والبعض الآخر يعطي قيمة أعلى للاستقرار الوظيفي وهذا يعني أن الرضا الوظيفي يحصل لدى الفرد عندما يدرك بأن الوظيفة التي يؤديها تحقق له القيم المهمة بالنسبة له ، فالرضا الوظيفي هو تعبير عن

[1]- بوتفنوشت مصطفى، العائلة الجزائرية ر التطور و ال خصائص الحديثة، ترجمة، دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1980.
[2]- حيدر خضر سلمان ، دوافع العمل لدى المرأة العاملة ، المكتبة الجامعية ،جامعة الموصل ،العراق,2007

مدركات الأفراد للموقف الحالي مقارنة بالقيمة التفصيلية.

-هناك علاقة بين نمط القيادة والإشراف ورضا المرأة عن العمل ، فالرئيس الذي يتبع الأسلوب البيروقراطي في قيادة عماله لا يكسب ولاءهم مما يجعلهم يستاؤون منه ، أما الرئيس الذي يعتمد على الأسلوب الديمقراطي والمشاركة في القيادة ، فيجعل العمال يشاركون في اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى تطوير علاقات الدعم والولاء بينهم للعمل وهذا له تأثير إيجابي في دوافعهن ورضائهن عن العمل يؤثر مستوى التعليم في عمل المرأة ،إذ يعمل مستوى التعليم على الرفع في زيادة تطلعات المرأة ، إن ارتفا مستوى التعليم يعني امتلاك المرأة لرصيد من المعرفة ، مما يساعدها على تحليل جوانب المشكلة بشكل موضوعي ومن ثم اتخاذ القرار المناسب في العمل والأسرة معا ، وفي الوقت نفسه تكون قراراتها مبنية على أسس علمية بعيدة عن التحيز الذاتي والمصالح الشخصية والحاجات الفردية ، فمستوى التعليم يؤثر في إمكانياتها على تحليل المواقف والمشكلات التي قد تواجهها في حياتها اليومية سواء في الأسرة أو في مكان العمل.[1]

وقد أجرى دراسة في تونس بعنوان (العوامل المحددة لعمل المرأة وتحصيلها العلمي،) هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي تدفع المرأة للعمل ، وأجريت الدراسة على عينة من النساء العاملات :واستخدم الاستبيان في الدراسة، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

-غالبا ما تكون الناحية المادية هي من أهم دوافع المرأة للعمل.

-والعامل الآخر هو الجانب المعنوي المرتبط بشغل أوقات الفراغ أو الحصول على مركز اجتماعي .[2]

كما بينت دراسة المعمري عمل الزوجة وأثره على الأوضاع الأسرية أن أهم الدوافع لخروج المرأة المتزوجة للعمل هو الدافع الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للأسرة

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن هناك آثار اجتماعية لعمل الزوجة منها ما هو إيجابي ، مثل أن العمل أثر إيجابا على حياتها الأسرية وأكسبها القدرة على حل المشكلات الأسرية وتفهمها، وأثار سلبية تتمثل في الحد من الزيارات للأهل والأقارب بحكم الخروج المستمر للعمل ، ويمكن الحديث عن الدوافع والأسباب الاقتصادية في النقاط التالية:

5-1-1تحسين الدخل:

دفعت الحاجة بالمرأة لسوق العمل في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي والإنساني لتعمل عملا شاقا لا تقره قوانين

[1]- حيدر خضر سلمان ، دوافع العمل لدى المرأة العاملة ، المكتبة الجامعية ،جامعة الموصل ،العراق,2007

[2]- حمود حسن، مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(وحدة البحوث التربوية) تونس، .1983

العمل السائدة اليوم، فقد اضطرت المرأة إلى العمل في المناجم والمصانع كعمالة غير ماهرة بشكل لا يليق بمكانتها الإنسانية [1]

وفي العصور الحديثة بينت الدراسات المختلفة ومنها دراسة حمد إسعاف أن 43.5%من مجموع العاملات اللواتي أكدن على ضرورة العمل كان الدافع الأول عندهن هو الحاجة المادية وتأكد ذلك أيضا في دراسة مصرية كانت بعنوان الأسرة المصر ية على مشارف القرن الحادي والعشرين أن السبب الرئيسي الذي يدفع بالمرأة المصرية إلى العمل هو الحاجة المادية حيث إن الحقيقة التي تستطيع البيانات الخاصة المتوافرة و التي تؤكدها البحوث
أن العامل المادي هو السبب الرئيسي الذي يدفع بالزوجات إلى الالتحاق بالعمل[2]

وفي لبنان أظهرت دراسة ميدانية أُخرى بعنوان المرأة العربية والعمل أن الدافع وراء عمل المرأة اللبنانية هو الحاجة المادية والرغبة في زيادة دخل الأسرة، إذ يظهر هو الأول حيث أفادت بذلك نسبة 81.2 %من النساء اللبنانيات العاملات المبحوثات وفاقت نسبة هذه الإجابة أي إجابات أخرى، ولا يختلف الأمر بالنسبة للمرأة االسودانية،
فبسبب انخفاض المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية، حيث تنتشر الأسرة الممتدة، وترتفع معدلات الخصوبة عند النساء، مما ينتج عنها زيادة في عدد الأفراد المعالين ، وما يترتب عنها وجود صعوبة بالغة في مواجهة أمور الحياة وتدبير الحاجات الاقتصادية للأسرة كما أوضحت دراسة سعودية أن 25 %من المبحوثات عبرن عن أن هدف المرأة من العمل هو تحقيق عائد مادي بشكل أساسي ، بينما لم توافق نسبة 35 %من أفراد العينة عليها، وامتنعت نسبة 13 %عن إبداء الرأي لعدم تأكدهن وقد ينجم هذا الدافع أسباب متعددة، تختلف من حالة لأُخرى.

5-1-2عدم وجود معيل للأسرة:

تجد المرأة نفسها في كثير من الأحيان مضطرة للبحث عن عمل والخروج إلى العمل في ظروف غير مناسبة، بسبب الأحوال المعيشية والأسرية الصعبة ، مثل عدم وجود مصدر للدخل في الأسرة لسبب أو للآخر، كعدم وجود معيل لها بسبب الطلاق أو وفاة الزوج أو بسبب مرض عضال يمنعه من العمل بالنسبة للمرأة المتزوجة، أو عدم رغبة الزوج بالعمل والاتكال على المرأة، وتشير بعض الدراسات إلى الارتفاع المتزايد لنسبة الأسر التي تعيلها النساء الأمهات لأسباب تتعلق بموت الزوج أو الطلاق أو الهجر أو الانفصال أو تعدد حالات الزواج أحيانا.
إن النساء العاملات دفعن إلى العمل تحت ضغط الحاجة المادية خاصة عندما لا تجد المرأة رجلا أو عائلة تعتمد عليها في لقمة عيشها فإنها سوف تجد نفسها مجبرة على الخروج إلى العمل، ومن ناحية أُخرى تشير حسون أن الغالبية المطلقة من

[1]- حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز .العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993.
[2]- عبد المجيد سيد منصور ، زكريا أحمد الشربيني ، الأسرة عل مشارف القرن 21 ،ط 1، دارالفكر العربي ، القاهرة ، .2000

النساء العاملات ينتمين إلى الشرا ئح السفلى من الطبقة الكادحة، هذا ومن البديهي أن تخصيص جزء من وقت المرأة إلى العمل خارج المنزل من شأنه أن ينعكس على حياة الأسرة [1] وفي دراسة عن المرأة العاملة

الاردنية تبين أن نسبة 66.8 %من النساء المبحوثات يعملن كون المرأة هي المعيلة الوحيدة للأسرة، وفي دراسة عن المرأة السعودية تبين أنه من بين الأسباب المؤدية لعملها الحاجة المادية، هكذا في مثل هذه الحال تتداخل الدوافع الناشئة عن عدم كفاية دخل الأسرة في إشبا حاجاتها المتزايدة أو فقدان العائل لسبب ما و تتداخل الدوافع الاقتصادية مع الظروف والأسباب الاجتماعية أو الصحية.

5-1-3-بطالة أو توقف الزوج عن العمل:

تلعب البطالة المؤقتة أو الدائمة للرجل دورا مهما في حياة الأسرة وينعكس ذلك سلبا على أوضاعها الاقتصادية والنفسية مما يجعل من عمل المرأة عاما لا قسريا، وهذه الظاهرة أكثر تجليا في المجتمعات الصناعية إذ تعطل الزوج عن العمل فتكون ظرفا قاهرا أرغم بعض النساء المتزوجات على العمل، في معظم ا لحالات عندما كانت الظروف صعبة في ميدان الأعمال، كأن يتعطل عدد من الأزواج ولفترات قصيرة، لكن حتى التعطل القصير المدى كان يجر في

أذياله صعوبات مالية خطيرة ، فجميع العمال يتعطلون عن العمل لاسيما العمال غير المهرة ففي مدن الزراعة حيث كانت الزراعة الرئيسة الوحيدة موسمية ، وكانت البطالة تصيب كل أسرة تقريبا كل عام [2]

وفي معظم المجتمعات عندما يكون الزوج عاطلا عن العمل ، فلا يمكن للمرأة أن تقف مكتوفة الأيدي، كما في المجتمع الجزائري، فإن إمكانية العمل مفتوحة بشكل أوسع للنساء وخاصة المثقفات منهن أو من الممكن أن تعمل في مهن هامشية صعبة لفترة مؤقتة ريثما تجد عملا مناسبا.

5-1-4-ارتفاع تكاليف المعيشة وتبدل أنماط السلوك الاستهلاكي: أدى التطور التقني أو التكنولوجي لابتكار تقنيات ووسائل خدمية كثيرة، بحيث أصبحت الكماليات تتحول لحاجيات خلال فترة قصيرة في نظر غالبية أفراد المجتمع ، وهذا التحول أدى لارتفاع فاتورة النفقات على السلع والمنتوجات ، وأمام غلاء المعيشة وتبدل أنماط الاستهلاك وعدم كفاية الدخل الأسري أو دخل الزوج، تضطر المرأة إلى العمل خارج المنزل لتساعد على سد النفقات المختلفة، هكذا وتماشيا مع الحياة العصرية فإن آلاف النساء العربيات من ربات المنازل خرجن للبحث عن عمل بأجر أو عن مصدرا للدخل و بالتالي تزايد الإنفاق وغلاء الأسعار إلى جانب تبدل أنماط السلوك الاستهلاكي كأسباب مؤدية لارتفا أعداد النساء في قوة العمل وارتفا نسبتهن في معدل النشاط الاقتصادي اتضحت المسألة بعد موجة العشرية السوداء، فقد أدت لارتفاع الأسعار وتغير في أنماط السلوك الاستهلاكي مما دفع بأعداد متزايدة من الأسر للسماح للنساء القادرات على

[1]- حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز .العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993

[2]- عبد االعالي مليكة، تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصا ية في عمل المرأة ، جامعة حلب،1989

العمل بل لدفعهن أحيانا للبحث عن عمل خارج المنزل بهدف تحسين
دخل الأسرة وسد بعض الحاجات المتزايد ة وقد بينت دراسة على عينة من النساء العاملات بسوريا أن 11 %من السيدات العاملات كان الدافع لعملهن هو تحسين المستوى المعيشي وزيادة دخل الأسرة ، وكن ينتمين لأسر ذات دخل منخفض أو متوسط، في حين عبرت عن الرغبة في تحقيق الاستقلال المادي عن الزوج وعدم الاتكال عليها بنسبة % 48وهن ينتمين لشرائح متوسطة أو غنية [1] وفي دراسة طبقت على عينة من طالبات
جامعة الملك سعود حول اتجاهات المرأة نحو العمل أوضحت أ ن 52 %أن الدافع لأن تعمل المرأة هو تحسين وضع أسرتها الاقتصاد ي (عبد العزيز القادر ، 1995: 141)وفي دراسة أجريت عن اتجاهات طلبة المدارس نحو عمل المرأة توصلت إلى أن 73 %من طلاب المدارس الثانوية الأردنية كانت مع عمل المرأة لأنه يحسن من وضع الأسرة المادي ، الأمر الذي يؤكد أن الدافع الاقتصادي بهدف تحسين الدخل يحتل مرتبة متقدمة في دوافع المرأة نحو العمل خارج المنزل.

5-1-5الاستقلال الاقتصادي للمرأة:

يهدف قسم من النساء من وراء البحث عن عمل ، أو العمل خارج المنزل إلى الرغبة بالاستقلال المادي عن الزوج ، لأهداف مختلفة كالشعور بالأمن أو الرضا النفسي أو المكانة الاجتماعية، ويكون سعيها للاستقلال الاقتصادي عن الزوج ربما لتلبية احتياجاتها الخاصة التي تتعلق بثيابها وزينتها ، أو تتعلق بمستلزمات المنزل الكمالية ، ويرى بعضهن أن الغاية من العمل هو التحرر من التبعية للرجل ، ويجسد استقلالها الاقتصادي قدرتها على التعامل الحر المتكافئ مع الآخرين، وإشباع حاجاتها المختلفة، ومن ناحية أُخرى فإن الوضع الاقتصادي للفرد ليس مسألة كمية فحسب فقد يكون الدخل كافيا لإشباع حاجات الإنسان الأساسية بل ويفوقها أحيانا ولكنه مع ذلك لا يحقق حالة الشعور بالأمن أو الإشباع أو الرضا النفسي ،كما أنه لا يحقق المكانة الاجتماعية التي يطمح إليها ا لفرد، ويؤكد ذلك وجود بعض الحالات في المجتمع، فمع أن دخل الزوج مرتفع ، إلا أن بعض النساء يعملن بسبب الرغبة بالعمل وتحقيق نوع من الرضا عن الذات.
بناء على ما ذكر تتضح أهمية الدوافع الاقتصادية لعمل المرأة خارج المنزل إذ أن النسبة ا لأكبر يعملن بهدف الحاجات الاقتصادية ولمساندة الزوج لاسيما أن الأجور في الجزائر والدول النامية بشكل عام منخفضة، مما يجعل نسبة كبيرة جدا من

[1]- - حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز .العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993

الأسر الجزائرية يعيشون في دخل محدود، وهذا ما يدفع بأعداد متزايدة من البنات وربات المنازل إلى العمل ومساعدة الأسرة، وقد يكون ارتفاع أجور السكن وشراء السيارة ، من الدوافع الاقتصادية المتممة لعمل المرأة بهدف تأمين

السكن اللائق، والمركب المريح ، وتجدر الإشارة أن الهجرة النسائية لاسيما من دول جنوب وشرق آسيا بسبب الفقر إلى العمل كخدم في المنازل من الظواهر الملفتة للانتباه ، وعلى المستوى العالمي كانت نسبة النساء في عام 2005تعادل نصف جميع المهاجرين على نطاق العالم البالغ عددهم 95مليونا ، ليسهمن في الحد من الفقر في اقتصاد بلدانهن، وكن يرسلن مئات الملايين من الدولارات كتحويلات مالية إلى أسرهن ومجتمعاتهن، وهذه الأموال تشبع البطون الجائعة وتكسوا الأطفال وتعلمهم وتساعد في رعايتهم صحيا، وتحسن مستويات معيشة أسرهن لكن بالنسبة للمرأة الجزائرية من الممكن أن تعمل في أي عمل هامشي عند الضرورة، ومن المستبعد أن تهاجر لبلد أخر لكسب الرزق بسبب عادات ومعتقدات اجتماعية تدفع الرجل بالمقام الأول للسفر وكسب المال.

5-2-دوافع اجتماعية:

أخذت المرأة تشارك في معترك جوانب الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية ، ويظهر ذلك جليا وبشكل كبير في المجال التعليمي والمجال الاقتصادي حيث تخرج المرأة إلى مؤسسات التعليم وأماكن العمل الأخرى تاركة البيت لساعات طويلة، خروج المرأة إلى العمل دون تنسيق جيد مع البيت بكل مايحتاجه من رعاية، تربية وحياة زوجية قد يؤدي إلى زعزعة الأسس التربوية والأخلاقية عند الأبناء وكذلك ازدياد المشاكل الزوجية حتى تصل الأمور أحيانا إلى التفكك الأسري ، والسبب هو أن المرأة هي عمود البيت والركيزة التربوية الأولى والمهمة في الأسرة، النشاط الذي من أجله تخرج المرأة من البيت يحدد طبيعة الحياة الأسرية، لا يكفي أن تخرج المرأة من أجل إثبات نفسها في الحلبة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية على حساب الحياة الأسرية، لأن الأسرة تبقى هي المجال الأساسي الذي يحتاج للمرأة قبل أي مجال آخر .[1]

إن الدوافع الاجتماعية تؤدي دورا مهما في تحفيز المرأة ودفعها نحو العمل ، من ذلك إيمان المرأة بأهمية العمل في حياة الإنسان ، أو شعورها بوجود وقت فراغ لديها يمكن أن تقضيه بالعمل ، كما تنظر بعض الموظفات إلى المساواة مع غيرها في العمل ، ويطمح البعض للحصول على مركز اجتماعي أعلى لتحقيق الذات من خلالها ، وكذلك رغبة المرأة في الالتقاء

[1]- عوفي مصطفى، المرأة العاملة في مضمون الاتفاقيات الدولية للعمل ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ،7جامعة باتنة 2002.

بالآخرين أو الظهور بالمظهر اللائق أمام الآخرين ، كما أن تشجيع بعض الأزواج لزوجاتهم على العمل خارج المنزل له أهمية كبيرة في هذا المجال ، وكذاك التقدم الاجتماعي الحاصل نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حدثت في الآونة الأخيرة وكذاك عناية الأحزاب السياسية برفع مكانة المرأة وتحريرها [1]ويلعب التركيب السكاني أيضا دورا هاما في تحديد أسس التوظيف والعمل ، وكما تؤثر مرحلة التقدم والتخلف الحضاري ، ففي المجتمعات الريفية مازالت تملأ شواغر العمل وتكون حكرا على الرجال دون النساء ، وفي هذه المجتمعات يعملون أعمالا غير منتجة كالحراسة والتنظيف وتقديم الطعام والخدمات للموظفين (.الكبيسي، 1984: 48.)

وفي المجتمعات المتقدمة يكثر فيها استخدام المكائن والحاسبات الالكترونية ، وتستلزم هذه الأعمال مؤهلات علمية متخصصة تشجع اختلاط الرجال والنساء في هذا الأعمال وتشتد المنافسة في التعيين ويتم اختيار أفضل المرشحين بعيدا عن التأثيرات الشخصية لقد أثبتت المرأة مكانتها بوصفها إنسانا مبدعا يسهم في عملية التنمية واستطاعت بواسطة العمل أن تكافح ضد النظرة السلبية المتخلفة لعمل المرأة ، وتساهم في الحياة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(.عوفي مصطفى،2002: 143)

ولكن السعي وراء ما سبق ذكره على حساب الصحة الأسرية يمكن أن يؤدي إلى تدهور العلاقات الأسرية إلى جانب سوء تربية الأطفال ، واذا خرجت المرأة إلى العمل من منطلق حضاري وقيمي وهو المشاركة الفعّالة في المجتمع من أجل التقدم والتحضر والرقي بالأبناء لمستقبل حضاري أفضل، واذا كانت تعمل من أجل تحقيق ذاتها كامرأة فعالة في المجتمع ، ويمكن تلخيص الدوافع الاجتماعية لعمل المرأة بالنقاط التالية:

5-2-1ارتفاع مستوى تعليم المرأة:

إن انخراط المرأة في مراحل التعليم المختلفة وتحررها من الأمية يعد عاملا اجتماعيا حاسما مساعدا لانخراط المرأة في سوق العمل ، فالتعليم و وجود شهادة أو اختصاص معين يؤهلها لتأمين فرصة عمل لنفسها، أو وظيفة في مؤسسة رسمية أو غير رسمية تدر عليها دخلا لتعيل نفسها وتساعد أسرتها أو زوجها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط التعليم والعمل عند المرأة برغبتها في تأمين متطلبات الأبناء وتأمين مستوى من التعليم اللائق بهم، وهو ما تشير إليه العديد من الدراسات العربية والأجنبية، ففي دراسة جرت في فرنسا (لإيليا بيروي) ذكرت أن من بين دوافع العمل عند المرأة مساعدة الأبناء على متابعة وتوفير فرص تعليم أفضل لهم [2]وحول ارتباط تعليم المرأة بفرص العمل في الجزائر تشير دراسة أنه كلما ارتفع

[1]- فرحان أسيا كاظم، دور المرأة العراقية في النشاط الاقتصا ي ، بغداد ، .1980.

[2]- حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز .العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993

مستوى تعليم الإناث كلما أسهمن أكثر في العمل، ففي الحضر والريف يرتفع معدل مساهمة الإناث من حملة الشهادة الليسانس والتكوين المهني كثيرا عن معدل مساهمة الإناث من حملة الشهادات الأقل [1]

:مما يعني أن للتعليم دورا مهما في زيادة نسبة مساهمة النساء في النشاط الاقتصاد ي، وفيما يخص العلاقة بين المستوى التعليمي واتجاهات المرأة نحو العمل ، تبين أن العاملات الحاصلات على الشهادة الليسانس وما فوق أجمعن على ضرورة العمل وكانت نسبتهن 80 %بينما لم تتجاوز نسبة تأييد العمل عند الأميات 33 %من مجموع هذه الفئة ،كما أنه من الصعب جدا على المرأة الأمية أن تجد عملا محترم في المناطق الحضرية، فهناك علاقة بين ارتفا المستوى التعليمي للمرأة وارتفا نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي ومن ثمة يمكن القول أن

تمكين المرأة من التعليم هو أحد الركائز الأساسية لتمكينها من العمل و المشاركة مع الرجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتعد الجزائر خططا لمحو الأمية كليا بين النساء العاملات, واعادة تأهيلهن علميا ومهنيا لرفع مستوى إدماجهن في عملية التنمية ومن الملاحظ أن الكثير من الأعمال اليوم تستلزم مستوى تعليميا مرتفعا، إضافة إلى توافر الخبرات والمهارات في مجالات واختصاصات محددة، ولذلك يختلف نو العمل بين المتعلمات وغير المتعلمات اللواتي ينخرطن في أعمال أو مهن تقليدية كالزراعة أو حرفية أو خدمية بسيطة لا تحتاج إلى تعليم، وبين العمل في الاقتصاد الحديث ، ويوضح توزع النساء في قوة العمل حسب مستوى التعليم أن 82 %من مجموع النساء العاملات يحملن شهادةجامعية وتنخفض هذه النسبة إلى 27 %عند النساء الحاصلات على الشهادة الثانوية ، وفي أمريكا في فترة ما كانت المرأة المتعلمة والموظفة تتحمل عبئا أقل داخل الأسرة حيث أن الأغلبية العظمى من الفتيات يذهبن إلى العمل بعد التخرج من المدرسة العليا ليتقلدن وظائف كتابية، كما يملن في الحقيقة لتحمل مسؤوليات عائلية أقل مما تتحمله غيرهن من النساء اللواتي يقتصر عملهن على رعاية المنزل والعائلة [2]ويستخلص من نتائج دراسة عربية (أن أكبر دافع لخروج المرأة إلى العمل هو رغبتها في استثمار المؤهل الدراسي وتحقيق المنفعة الاجتماعية) فالمؤهل العلمي وفي مختلف الظروف هو رصيد في يد المرأة، تستطيع استخدامه في كل وقت إذا دعت الضرورة لذلك، كما أن التأهيل المهني والتعليم العالي وسنوات الدراسة التي تستنفذ الكثير من الوقت والجهد والمال ، تشكل دوافع عالية لدى المتعلمين من الجنسين الذكور والإناث تجعلهم يضعون هدف العمل كأولوية في حياتهم بعد التخرج ، لكن من الصعب التوفيق بين عمل المرأة و تهيئة الوقت والظروف المناسبة لتربية الأبناء، فتربية الأبناء رسالة إنسانية سامية وعظيمة في الوقت نفسه، والمرأة المتعلمة هي أقدر من غير المتعلمة على التعامل والتواصل مع الأبناء والأسرة بحكم خبرتها واطلاعها ووعيها الثقافي ، لهذا لابد من تهيئة الظروف المناسبة لعدم حدوث تضارب بين عمل المرأة ودورها كأم وزوجة ومربية من الممكن أن تخدم أسرتها ومجتمعها في آن واحد.

[1]- عوفي مصطفى، المرأة العاملة في مضمون الاتفاقيات الدولية للعمل ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ،7جامعة باتنة 2002

[2]- فرحان أسيا كاظم، دور المرأة العراقية في النشاط الاقتصا ي ، بغداد ، .1980

5-2-2الطلاق أو وفاة الزوج:

من المعروف أن الحياة الاجتماعية والأسرية في ظروفنا المعاصرة لا تسير سيرا حسنا دوما، وقد تمر بتغيرات وظروف قاهرة ، مثل الطلاق أو وفاة الزوج مما يهدد كيان الأسرة واستقرارها، وهذا ما يدفع الزوجة للاعتماد على ذاتها في تأمين الدخل ، والبحث عن عمل دائم أو مؤقت أو هامشي ، وبصرف النظر عن قيمة الأجر الذي تتقاضاه وعن الدخل وحجم المنغصات التي تواجهها في العمل وغيره ،فقد يشكل موت الزوج عاملا قاهرا لدفع الزوجة التي لم تعمل سابقا لخوض غمار التجربة وكما يقول حسن محمد بيومي (لقد كان موت الزوج من أكثر الكوارث الطارئة شيوعا التي أرغمت النساء المتزوجات على البحث عن عمل) ففي عام 1957م كان في الولايات المتحدة زهاء مليون أم لأطفال دون سن السادسة من العمر أرامل أو مطلقات أو مهجورات أو لا يعشن مع أزواجهن لأسباب عدة ، وكان يعمل زهاء نصفهن، وفي دراسة قام بها مكتب العمل في الولايات المتحدة تبين أن المصائب الاجتماعية هي التي حملت الزوجات على البحث عن الأعمال ، فمن بين مجموع العاملات، كانت معظمهن إما أرامل أو سبق لهن أن هجرن أزواجهن أو تزوجن من رجال عاجزين عن العمل، فضلا على أن بعض أزواج النساء كانوا عاجزين بصفة مؤقتة عن العمل بسبب المرض أو الإصابة، ومن العاملات من تزوجن من عمال غير مهرة كانوا يتقاضون أجورا زهيدة في وظائف غير منتظمة.

وعلى الرغم من اختلاف ظروف عمل المرأة في البلدان العربية عن ظروف الولايات المتحدة ، إلا أن أسباب عملهن قد تكون متشابهة ، ففي مصر وكما تشير دراسة أجريت في القاهرة عام 2004م

)كانت أسباب عمل المرأة تتراوح بين غياب الزوج لأسباب السفر والهجر والطلاق وبين الموت، لاسيماأن الزوج المتوفى إذا كان ينتمي للطبقات الدنيا لا يترك شيئا يذكر وراءه ، مما يضطر الزوجة إلى مواجهة الواقع والسعي في الحصول على الدخل الذي يؤمن معيشة الأسرة وبقائها، الأمر الذي يحتم على الأرامل والمطلقات الخروج إلى سوق العمل ، ذلك أن معظم النساء اللاتي يعلن أسرهن كن من الأرامل بالمقام الأول ثم المطلقات [1]

فقد أصبحت النساء يحسبن حسابا للمستقبل ويأخذن الحيطة بهذا الشأن كما أظهرت دراسة تماضر حسون (أن زهاء 48 %من السيدات العاملات نظرن إلى العمل على أنه سند أمان أو صك تأمين ضد حوادث الزمان) [2]فعمل المرأة يحقق لها الأمن الاقتصادي ضد التهديدات الواقعية، التي تثير في نفسها الخوف من مستقبلها ومستقبل أولادها كما أنه يخفف من إحساسها بالتبعية الاقتصادية للرجل ويشعرها بقيمتها ومكانتها علاوة على ذلك يشار لنقطة إيجابية في بعض البلدان

[1]- حسن محمد بيومي، الا تجاهات النفسية للشباب السعودي و عمل المرأة في المجتمع، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1987.
[2]- حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز .العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993

المتطورة وهي قيامها على رعاية و خدمة المرأة الأرملة حفظا على كرامتها وثمة شبكات للرعاية في مرحلة الشيخوخة في الدول الغربية وهو ما تفتقر إليه المرأة العربية.

5-2-3 ارتفاع حجم الأسرة:

تتأثر ظروف عمل المرأة بحجم الأسرة، ففي مرحلة ما قبل الزواج قد تجد الفتاة نفسها في أسرة كبيرة لا يتناسب حجمها مع المتطلبات الأساسية لسد احتياجات أسرتها، فقد تترك التعليم لتعمل وتساعد أسرتها أو تعمل بشكل مؤقت مع فترة التعليم الجامعي، أما بعد الزواج فإن إنجاب عدد كبير من الأطفال يصبح من معوقات دخولها سوق العمل، لأن احتمال دخول المرأة إلى سوق العمل يزيد ويرتفع كلما نقص عدد أطفالها وقد لا يكلل الزواج بإنجاب أطفال لأسباب صحية مختلفة ، وتترك هذه المشكلة آثارها على حياة المرأة فتشعر بفراغ كبير يسبب لها المزيد من القلق، خاصة إذا كانت لا تعمل، فقد يكون عدم وجود أولاد في الأسرة من العوامل التي تدفعها للبحث عن العمل لملأ وقت الفراغ بالعمل[1])

5-2-4العنوسة والسعي لتحسين فرص الزواج:

تشهد الحياة الاقتصادية تغيرا كبيرا في جميع المجتمعات مع عولمة التجارة والأسواق ، وترمي هذه التغيرات بظلال ثقيلة على الحياة الاجتماعية يوما بعد يوم، فعلى صعيد الزواج والعمل يتجه قسم من الشباب الذكور في الوقت الحالي لتفضيل الزواج بامرأة عاملة تعينه على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة ، هذه الظروف قد تحول بدورها دون زواجها، أو تأخر زواجه إذا فكر بالارتباط بشريكة لا تعمل، ومن الملاحظ وجود مصلحة في هذا الاتجاه عند عدد لا بأس به بين أوساط الشباب الجزائري، كما أدركت العديد من الفتيات ممن تأخر زواجهن بسبب إكمال التعليم أو لأسباب أخرى، أن حصولها على عمل أو دخل في حال عدم تمكنها من الزواج، قد يكون من الشروط التي تحسن فرصها في الزواج من شاب متوسط أو محدود الدخل إضافة لذلك كشف استطلا للرأي تحت عنوان(أجور النساء طوق نجاتهن من العنوسة) جرى مؤخرا في دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة أن ربة المنزل لم تعد فتاة أحلام الرجال اللذين باتوا يفضلونها عاملة ذات أجر عال لتساندهم في مصاريف الحياة ، وأن نسبة عالية من الرجال العرب لا يمانعون من موظفة تجني دخلا شهريا أعلى مما يكسبونه هم أنفسهم . [2]

[1]- عبد االعالي مليكة، تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصا ية في عمل المرأة ، جامعة حلب،1989

[2]- حسن محمد بيومي، الا تجاهات النفسية للشباب السعودي و عمل المرأة في المجتمع، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1987.

5-2-5تحقيق مكانة اجتماعية:

تعد نظرة المجتمع السلبية أو بعض رجاله لعمل المرأة من الأسباب التي تدفع بعضهن للتحدي، إذ يرى بعض الرجال أن مهمة المرأة محصورة بالتنظيف والطبخ والغسل، كما حرمتها تلك النظرة من ممارسة حقوقها وهواياتها الشخصية داخل البيت أو خراجه ، وأصبح هاجسها الوحيد تحطيم هذه القيود الاجتماعية وملء أوقات فراغها، ولهذا فقد وجدت المرأة في العمل حلا لبعض مشكلاتها ، من ناحية أُخرى يرى علماء الاجتماع أن الإنسان يسعى دائما من أجل توكيد ذا ته، وعلى حد تعبير الكاتب الأمريكي دايل كارنيجي فإن الإنسان يسعى في حياته من أجل أن يكون شيئا مذكورا أي أن يؤدي عملا معينا يشعره بذاته وبوجوده وكينونته لذا من الطبيعي أن تندفع المرأة نحو العمل كي تحقق لنفسها مكانة اجتماعية ، وهذا ما توصلت إليه بعض الدراسات الاجتماعية والنفسية الميدانية والنظرية، ففي دراسة ميدانية عن عمل المرأة توصلت إلى أن % 35من النساء العاملات يعملن من أجل تحقيق مكانة اجتماعية وفي بحث آخر عن اتجاهات الشباب نحو عمل المرأة تبين أن 41 %من الإناث وافقن بشدة على أن المرأة تحصل من خلال العمل على ما يدعم قيمتها الاجتماعية وتتفق هذه النتائج مع الدراسة التي أجراها سليم نعامة 1984في سوريا التي انتهت إلى أن أهم دوافع عمل المرأة تكمن في إشباع حاجاتها النفسية الاجتماعية كاحترام الذات وتطويرها، وضرورة الحصول على المكانة الاجتماعية

وهو ما توصلت إليه دراسة إيمان عبود أن المكانة الاجتماعية التي يوفرها العمل تعد من بين أحد دوافع خروج المرأة إلى العمل، فالرغبة في صحبة الآخرين واشبا الحاجة إلى الانتماء الاجتماعي، الذي يتحقق من خلال الانضمام إلى جماعات صغيرة أو أندية أو تكوين صداقات، أو إنشاء علاقات ود ومحبة، هي من بين دوافع عمل المرأة ، كما أشارت نتائج دراسة (يارو) أن 48 %من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع وارضاء حاجتهن للبقاء في صحبة الآخرين فتحقيق المكانة الاجتماعية عبر العمل يعد دافعا لكثير من العاملات، ولا يقتصر ذلك على المرأة الغربية وان كان الدافع الاقتصادي إلى العمل يشكل أولوية في البلاد العربية إلا أنه لا يمكننا إغفال أهمية المكانة الاجتماعية، التي يكسبها العمل للمرأة العاملة كطريقة من طرق التواصل الاجتماعي مع الآخرين. [1]

5-3-دوافع نفسية:

5-3-1-وجود وقت الفراغ : تعاني النساء عموما من وجود وقت فراغ، لاسيما في ظروف عدم الإنجاب وغيره من الظروف مما يدفع المرأة إلى العمل من أجل سد وقت فراغها الطويل، الذي يسبب بدوره الكثير من الملل والضجر والقلق، ففي دراسة تماضر حسون تبين أن ثمة نسبة 32 % من النساء العاملات يعملن بسبب الملل والضجر [2]لأن دوافع المرأة

[1]- - فرحان أسيا كاظم، دور المرأة العراقية في النشاط الاقتصا ي ، بغداد ، .1980

[2]- حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز .العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993

نسبية تتحدد حسب الوضع الاقتصادي للأسرة وحسب الحاجات المختلفة والرغبات التي تريد تحقيقها، كما لا يعد الدافع لزيادة الدخل هو الأساس الوحيد لعمل المرأة، بل تنوعت دوافع العمل وبدأت تقبل على العمل مدفوعة بدوافع أخرى، فالعمل أصبح بالنسبة لكثير من النساء حاجة نفسية إلى جانب كونه ضرورة اجتماعية، ويلاحظ اليوم أن المرأة قد تخرج إلى العمل مثلا بسبب شعورها بالوحدة، وهذا ما تبين في دراسة (نعامة سليم) أنه من بين كل ثلاث متزوجات يعملن فثمة اثنتان يلتحقن بالعمل بسب الرغبة في الخروج خارج المنزل والشعور بالرضا عن العمل، واتفاق العمل مع ميولهن، وبينت أن واحدة من بين ثلاثة يعمل بسبب الحاجة اتضح أن ثمة 24 %من النساء العاملات يعملن لسد أوقات فراغهن. [1]وفي بحث آخر أجري في الكويت كانت 21 %من النساء العاملات قد التحقن بالعمل قتلا للوقت وللقضاء على الملل والضجر الذي يسببه الجلوس في المنزل. (حسون ، 1993: 21)

ويمكن القول أن خروج المرأة إلى العمل يختلف بحسب الزمان والمكان، وباختلاف حاجات النساء، لكن الشعور بالملل والضجر بسبب الروتين اليومي للأعمال التي تؤديها من خدمة للأطفال ومن الأعمال المنزلية الأخرى كل ذلك قد يكون محرضا لخروجها من المنزل بعد حصولها على فرصة عمل. (عبود إيمان،2002: 80)

2-3-5 توكيد الذات : يضاف للدوافع السابقة نحو العمل وجود دافع توكيد الذات عند المرأة، وحتى تقضي المرأة على الوضع التقليدي الذي وضعها فيه المجتمع الذي ينظر إليها على أنها زوجة وربة بيت وأم لأطفال، ففي دراسة تماضر حسون مثلا أكدت 43 %من النساء العاملات بأن الدافع الأساسي إلى العمل لديهن هو توكيد الذات .(تماضر حسون،1993: 13)

وتجدر الإشارة إلى أن خروج المرأة قد يلبي لديها عدة دوافع في آن معا كما يرى البيومي حسن مثل توكيد الذات إلى جانب الرغبة في المشاركة في الحياة العامة، وسد وقت الفراغ ورفع المستوى الاقتصادي. (البيومي حسن، 1987: 08) وفي شركة الشرق للألبسة الداخلية في دمشق تبين أن نسبة 35 %من العينة أجبن بأن الدافع إلى العمل كان بهدف تلبية الحاجات الأسرية أي الحاجات المادية ولأن حياتهن بلا عمل لا معنى لها.

(نعامة, 1984: 87)

لكن يجب التوضيح بأن توكيد الذات لا يتجلى من خلال خروج المرأة إلى العمل فقط، فثمة أشكال أخرى من النشاط المجتمعي للنساء كالانتماء لجمعيات خيرية أو الأندية النسائية لاسيما بين النساء السوريات من الطبقة الأرستقراطية وفي أمريكا تستعرض دراسة أجريت عن النساء العاملات تبين أن العمل مهم جدا لأنه يمنحهن الشعور بالصحة ويحقق ذواتهن

[1]- الجوير إبراهيم، عمل المرأة في المنزل وخارجه ، مكتبة العبيكان، الرياض، .1995

ويطور مهاراتهن، وأفدن أنهن قبل أن يعملن كن يشعرن بالاكتئاب والملل. [1]

وفي دراسة ميدانية جرت على عينة من النساء العاملات في قطاعات مختلفة في مدينة الرياض ذكرت 53 %منهن أثناء الإجابة أن الغاية من العمل هي الرغبة في تحقيق الذات والاستمتاع بالعمل، كما ذكرت 66 %منهن أيضا بأن العمل حقق لهن آمالهن يمكن التوصل إلى أن دافع المرأة إلى العمل بهدف تأكيد الذات يعد دافعا هاما، لأن عملها يقدم لها راحة نفسية ويشعرها بالرضا وبأنها كائن اجتماعي له دور في بناء المجتمع وتطويره. [2]

كما بينت دراسة كليجر أن هناك عددا كبيرا من النساء يعملن من أجل لذة العمل وما يحققه من إشباعات نفسية أكثر من أولئك اللاتي يعملن لأسباب اقتصادية.

5-4دوافع تعليمية : في مجتمعنا الحديث نجد أن الأسرة أولت اهتماما بالغا لضرورة تعلم المرأة خاصة وتكوينها بالإضافة إلى وعي النساء بحقهن في التعليم ووعي المجتمع بذلك، حيث أصبح تعليمها ضرورة لابد منها للقضاء على الأمية ، كما تجدر الإشارة إلى القول بأن فرص عمل المرأة ترتبط بمستواها التعليمي ، وتندفع للبحث عن عمل مهني مناسب لشهادتها الدراسية حتى لو كانت ولازالت في إطار التمدرس في التدرج كما هو المثال اليوم، وأوضحت العديد من الدراسات على أن العلاقة الوثيقة بين مستوى تعليم المرأة، وبين مستوى وفيات الأطفال حيث أن مستوى تعليم المرأة يترافق مع تدني نسبة وفيات الأطفال، كذلك بينت الدراسات الترابط بين مستوى تعليم المرأة واستعمالها للخدمات الوقائية والعلاجية لها ولأسرتها.

5-5-دوافع ذاتية:

منها تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية ، وكذلك حب الظهور وتحقيق المنفعة الشخصية ، أي طموحات المرأة لا حدود لها بإبراز شخصيتها كفرد فعال في المجتمع ، له حقوق وواجبات باعتبار أن العمل الخارجي وسيلة لاكتساب المكانة الهامة في المجتمع عامة والأسرة خاصة ففي دراسة لفيشر على800 عائلة بها أمهات تخرجن من الكليات بنيويورك (و م أ) تبين أن

[1]- حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز .العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993

[2]-- الجوير إبراهيم، عمل المرأة في المنزل وخارجه ، مكتبة العبيكان، الرياض، .1995

نصف مجموعة اللائي يعملن يشعرن بالملل أثناء وجودهن بالمنازل ، وأن خدمة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية أصبح من الأعمال الروتينية .[1]

وهناك دوافع اخرى كعدم وجود معيل للأسرة ، بطالة وتوقف الزوج عن العمل ، العنوسة والسعي وراء فرص للزواج –

7–متغيرات تحكم خروج المرأة للعمل:

نتطرق لبعض المتغيرات منها:

7–1–المتغير الاقتصادي : يعتبر العامل الاقتصادي من أكثر العوامل استخداما في نظريات التغير، فطبيعة العمل ومصدر الدخل وامكانية الحصول على السلع، والمعايير الاساسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الناس أساسية بالنسبة لمعظم الأسر، ويرتبط هذا التفسير ب "كارل ماركس حيث أن نظريته عن المجتمع ينظر إليها على أنها واحدة من النظريات الحتمية ، كذلك الأمر بالنسبة "لا نجلز " نظرا أنه لا بد من التغيير مما أدى لخلق الملكية الجماعية في هذا النظام الذي كان يستبعد النساء من عالم الشغل مع التقدم الذي شهده العلم في هذا المجال من فتح لمصانع وزيادة النمو الديمغرافي الذي برز في المزار أو المصانع .....الخ، وهذا ما كان يفتقر إليه في الماضي بذلك أصبحت المرأة مساهمة اقتصادية هامة.

7–2–المتغير التكنولوجي:

لقد نشأت التكنولوجيا للتقليل من الجهود العضلية والجسمية في العمل، ورفع مستوى المعيشة واتاحة أوقات الفراغ ومنه نستطيع القول أن التكنولوجيا أساسا اجتماعيا، وتأثير التكنولوجيا على المرأة يكون عادة بطريقة غير مباشرة، ذلك من خلال التصنيع ونمو المدن، أما الناحية المباشرة تظهر في صورة الأدوات المنزلية ووسائل الترفيه، والوسائل والإعلامية لذلك فإن التغيرات المجتمعية التي حدثت في كثير من المجتمعات أسهمت بنصيب كبير في إحداث التقدم العلمي والتكنولوجي وهذه المتغيرات التي تعرضت لها المرأة بصفتها أول شخص قابل لتغير وهذا ليس من الجانب المادي فقط بل هناك تغيرات أحدثتها الأيدولوجية و القيم وكان لها بعض التأثير على أسلوب حياة الأسرة حيث تمتد الحقوق و امتيازات المرأة إلى مجالات متعددة كالعمل في ميادين مختلفة كالتعليم والأنشطة الرياضية

7–3–المتغير الاجتماعي و الثقافي : إن الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات والحكومات من توعية الآباء والأمهات بأهمية التنشئة السليمة في الأسرة وبأهمية السماح للأبناء إناثا وذكورا باتخاذ القرارات الخاصة بهم وتدريبهم على المشاركة

[1]- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

الايجابية منذ الصغر ولو حتى في المسائل البسيطة لنشأة الفتى والفتاة أكثر قدرة ووعيا بأهمية في حياتهم ، وقد ساعد على هذه الأدوار التي تلعبها الدولة والجمعيات والمنظمات المختلفة لمحو الأهمية الثقافية ومساعدة المرأة على تحقيق استقلالها الفكري، واكتسابها مهارات جديدة عن طريق التدريب ودعمها في العمل، وكل هذا جاء كذلك من خلال أجهزة الإعلام المشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى لإبراز مدى المساهمة التي تقدمها [1] وبذلك فإن التغيرات الاجتماعية والتقنية أتاحت للمرأة أن تقوم بدور فعال في جميع مجالات العمل

حيث أظهرت كفاءة عالية ويرجع ذلك إلى زيادة الاهتمام بتعليم ا لم أرة واعطاؤها فرصة مساوية للرجل فقد حول عصر الصناعة أنظار الناس إلى العمل، فأصبحوا ينظرون إليه على أنه نشاط ضروري في حد ذاته إلا أن عدم التحاق المرأة بالعمل، مازال يعتبر شيئا مقبولا لأنها إذا لم تعمل خارج المنزل فيكفي أنها تقوم على رعاية شؤون أسرتها ، ورغم ذلك فالعمل خارج المنزل أصبح جزءا هاما في حياة كثير من النساء حتى لو تحملت إلى جانبه القيام بأعمال المنزل، وقد فتح التحاق المرأة بالعمل مجالات واسعة من النشاط الاجتماعي مما احدث تغيرات هامة في مكانتها في المجتمع

7-4-المتغير السياسي : لقد فرضت المرأة الجزائرية نفسها من خلال مشاركتها في الحياة العامة والخاصة وتفانيها في أداء واجباتها، مما أدى إلى دعم الدولة لمشاركتها في الحياة السياسية بدعوى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك لاعداد وتدريب وترشيح قيادات نسائية للمشاركة في المجالس المحلية والتشريعية وفي قيادة العمل الحزبي وقيادة الأنشطة الثقافية التعاونية المشاركة الفعالة في قيادة الجمعيات الوطنية والولائية، واش ارك الكوادر النسائية ذات كفاءة في صياغة القوانين بصفة عامة والمتعلقة منها بالمرأة بصفة خاصة بما في ذلك قانون العمل الموحد والاستعانة بنساء متخصصات في مجالات مختلفة للإفادة من وجهات نظرهم ومن كفاءتهن المهنية لصياغة تشريعات تعبر عن مصالح المجتمع وبدوره ساهم بشكل أو بآخر في زيادة عدد النساء العاملات في جميع المجالات

إن الوعي السياسي الذي وصلت إليه المرأة وتوليها المناصب القيادية لم يتأتى إلا عن طريق تضافر الجهود والتأكيد على ضرورة عمل المرأة في الجانب السياسي، بالإضافة إلى تطوير قدراتهن السياسية وثقتهن بأنفسهن ووقوف المجتمع إلى المرأة ودعمها والاعتراف بقدراتها وفاعيلة دورها في التنشئة الساسية للأسرة والأبناء لأنهم جيل المستقبل.

[1]- فهمي سامية ، ادوار المرأة الريفية في التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، .2005

8-وضعية المرأة الجزائرية في قانون العمل:

بما أن الجزائر من بين الدول المنظمة إلى منظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات والمعاهدات التي تنص على حماية المرأة العاملة، لذا نجد القانون الجزائري سعى إلى العمل بهذه الاتفاقيات في سن تشريعات وفي سن قوانين العمل سواء للرجال أو النساء.

8-1-مجال الاستخدام واستحقاقات الأجر :

إذ نجد قانون العمل 88/90المؤرخ 28/02/8990م المتعلق بعلاقات العمل، في الفترة الأولى من المادة 04منه على حق العمال في إطار علاقة العمل، في الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل غير المنصب القائم على أهليتهم واستحقاقاتهم تبعا لذلك تنص المادة 89من نفس القانون على أنه تعد باطلة وعديمة الأثر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى التمييز بين العمال، كيف ما كان نوعه في مجال الشغل والأجرة أو ظروف العمل على أساس السن والجنس والوضعية الاجتماعية النسبية والقرابة العائلية، والقناعات السياسية والانتماء أو عدم الانتماء إليها.

ومن خلال هذا نلاحظ أن المشرع الجزائري يؤكد على أن تكون شروط الالتحاق بالعمل محدد بالأطر العلمية التي تعتمد أساسا على كفاءة و تأهيل طالب العمل بصرف النظر عن نو جنسه أو أصله أو انتماءه السياسي.

8-2-العطل و الراحة القانونية والغيابات:

"تنص المادة 22من قانون 88/90على أنه" حق العامل في الراحة يوم كامل في الأسبوعية العادية يوم الجمعة.

أما فيما يخص مجال الغيابات قد جاء في المادة 11الفر 2من الفصل الرابع والخاص بالراحة القانونية والعطل والغيابات على أنه " يحق للمرأة أن تستفيد خلال فترات ما قبل الولادة وما بعدها من عطلة الأمومة طبقا للتشريع المعمول به ويمكنهن الاستعانة من تسهيلات حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة".

8-3-في مجال التأمين على الولادة:

نجد في المادة 11من قانون العمل 88/90على أنه " تستفيد العاملات خلال فترات ما قبل الولادة وما بعدها من عطلة الأمومة، طبقا للتشريع المعمول به، ويمكنهن الاستفادة أيضا من تسهيلات حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة ، وللوقوف على الإجراءات المتخذة في هذا المجال نحاول معرفة القوانين الخاصة بالتأمين على الولادة إذ تعد طبيعة الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة من بين أهم العوامل التي تساعد المرأة العاملة على استقرار حياتها المهنية والأسرية، ويعتمد نظام الحماية الاجتماعية على مبدأ مشاركة العمال في تمويل صندوق الضمان الاجتماعي،

وبهذا يكون للمرأة العاملة الحق في الاستفادة الكاملة من هذه الحماية الاجتماعية في مجال التأمين على الولادة، وذلك بدفع تعويضية " المتعلق بالتأمينات

الاجتماعية في مجال التأمين على الولادة وطبقا للقانون رقم 12/88بتاريخ 2يوليو 8912م ،

المتعلق بالتأمينات الاجتماعية في مجال التأمين على الولادة، وذلك بدفع تعويضية يومية للمرأة العاملة التي تضطر للتوقف عن عملها بسبب الولادة الحق في التعويضية اليومية تساوي 800بالمائة من الأجر اليومي بعد اقتطا اشتراك الضمان الاجتماعي والضريبة [1]

ومنه يمكن القول أن المرأة الجزائرية أخذت جميع حقوقها فيما يخص العمل خاصة في المرحلة الأخيرة إذ سمح لها بالمشاركة في جميع المجالات خصوصا التي كانت فيما مضى تقتصر على الرجال.

وبهذا نجد المشر الجزائري في القوانين التي شرعها أية تمييز بين الرجل والمرأة خاصة فيما يخص قانون العمل إذ ساوى بينهما في الحقوق والواجبات.

9-الإنجازات التي تمت لصالح المرأة الجزائرية:

حظي ملف المرأة في الجزائر منذ الاستقلال بكل اهتمام، مما أدى إلى أخذ المرأة الجزائرية مكانتها في حركية المجتمع، مشاركة بذلك في كافة مسارات التنمية والتطور سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي ، وقد شّكلت خطة عمل ومنهاج بيجين، مرحلة حاسمة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وترجما إصرار المجموعة الدولية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجسيد هذه الحقوق على أرض الواقع ، في هذا السياق، عملت الجزائر التي ساهمت بشكل فعال في المسار الذي تولدت عنة قرارات بيجين الهامة، على ترجمة هذه القرارات واقعيا خاصة في ظل الالتزام بمبادئ وقيم الاتحاد الإفريقي، الذي التزم بالمساواة بين الجنسين، لاسيما تلك المتعلقة بحقوق المرأة وبرتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في إفريقيا واعلانات قمة مابوتو وسياسة الاتحاد الإفريقي الخاصة بمسائل الجنسين المعتمدة خلال مؤتمر القمة في جانفي 2009وكذا برامج ومبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات في مجالات شتى ووضع برامج مكنت من تحقيق إنجازات كبرى يمكن استعراض أبرزها فيما يلي:

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد. 42-1996

9-1تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

إن التقدم المحرز في مجال تقدم المرأة تترجمه عديد المؤشرات الإيجابية ومنها:

●اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي، حيث جاء في برنامجها لسنة :2009

-إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية

-إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء من خلال وضع إستراتيجية وطنية.

-تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة ،

-وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو الأرياف،

-مكافحة العنف ضد النساء وتقليص هذه الظاهرة من خلال اتخاذ إجراءات للتكفل بالضحايا وكذا وضع سياسة وقائية

-وضع التعديل الدستوري الأخير بموجب القانون رقم 01-89المؤرخ في 81نوفمبر ،2001 المعالم في اتجاه تكريس حقوق المرأة وتعزيز حضورها في المجالس المنتخبة، حيث تنص المادة 28 مكرر على أن: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، على أن يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة". وقد تم تكليف لجنة وطنية بإعداد القانون العضوي واعمال هذه المادة الدستورية، علما أن المادة 28من الدستور تضع على عاتق مؤسسات الدولة مسؤولية ضمان المساواة وازالة كل العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في كل مناحي الحياة[1]

●سحب التحفظ الذي سّجلته الجزائر بخصوص المادة 2/9من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والمتعلقة بالمساواة بين حقوق الأم والأب في منح الجنسية الجزائرية للأبناء. وقد تم إقرار هذه المساواة في الجزائر بموجب المادة 4من قانون الجنسية وأعلن رئيس الجمهورية عن سحب هذا التحفظ، بمناسبة الاحتفال بالعيد العالمي للمرأة في 1مارس 2001.

●مواصلة مراجعة المنظومة التشريعية الوطنية وتكييفها مع التزامات الجزائر الدولية: قام المشر الجزائري باتخاذ مجموعة من الإجراءات ترمي إلى ضمان حماية حقوق وحريات الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، تماشيا مع المعايير الدولية المتخذة في هذا الشأن، حيث تم إعادة النظر في مجموعة من القوانين لتدارك مواطن النقص التي تتعارض مع مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق، فقد استحدث قانون الإجراءات المدنية والإدارية قسم شؤون الأسرة ينظر على

[1]- تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2010.

الخصوص في كل الدعاوى المتعلقة لاسيما بالخطبة والزواج وانحلال الرابطة الزوجية وتوابعها والنفقة والحضانة والكفالة والولاية وحماية مصالح القصر، أما في مجال الأحوال الشخصية فقد جاء الأمر رقم 01-02المعدل والمتمم للقانون رقم 88 12 -المؤرخ في 9يونيو 8 المتضمن قانون الأسرة في موعده ليجسد واحدا من الالتزامات الكبرى من أجل ترقية الخلية العائلية عموما ووضعية المرأة على وجه الخصوص من خلال تعزيز حقوقها في المساواة وفي المواطنة طبقا لما ينص عليه الدستور (استعادة التوازن في الحقوق و الواجبات بين الزوجين، الاعتراف للمرأة بحق إبرام عقد زواجها، توحيد سن الزواج بالنسبة للرجل و المرأة و تحديده بسن التاسعة عشر).

- كما جاءت التعديلات التي أدخلت على القانون المتضمن قانون الجنسية الجزائرية المعدل بالأمر رقم 01-08المعدل والمتمم للأمر رقم 90 - 14المؤرخ في 81ديسمبر 8990المتضمن قانون الجنسية الجزائرية، لتكرس المساواة بين الأب والأم في حالة اكتساب الجنسية و ذلك طبقا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق الطفل وكذا تلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، هذا إضافة إلى منح امتياز الحصول على الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية. [1]

9-2-تعليم المرأة وتدريبها:

يعتبر التعليم عاملا مهما خاصة في عصرنا الحاضر، حيث التراكم المعرفي والانفتاح العالمي، وقد نصت سياسة الدولة على مجانية التعليم واجباريته للأفراد بعد سن السادسة، وقد سجلت الفتيات نسبة مشاركة كبيرة في مختلف مراحل التعليم ، ويتبين لنا من خلال النسب المئوية سنتي 2002و2001 أن أكبر نسبة مشاركة الفتيات تمثلها مرحلة التعليم الثانوي والجامعي بنسبة متقاربة بين57.72 % و57.7 %في حين49.03 % تمثلها فتيات مرحلة التعليم المتوسط، و % 47.0تمثلها فتيات مرحلة التعليم الابتدائي، وهذا ما يفسر لنا وعي المجتمع الجزائري لأهمية التعليم ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية.

فقد حرصت الدولة الجزائرية على تطوير التعليم والتكوين وفي هذا الإطار حققت المرأة الجزائرية قفزة نوعية في التعليم سواء من حيث أعداد النساء والفتيات المتعلمات أو من حيث تراجع نسبة الأمية ، وتعد ميزانية وزارة التربية ثاني ميزانية في الدولة. وتقدر بـ 476مليار دج (2008،2009) يخصص منها ما قيمته 100مليار دينار لبناء المؤسسات التربوية و 6ملايير دينار للمنح المدرسية و 6.5 ملايير دينار للكتب المدرسية ومليارا دينار للنقل المدرسي و 12 مليار دج للإطعام المدرسي.

فعلى صعيد السياسات استكملت الجزائر الإصلاح الشامل للنظام التربوي و هو اليوم حيز التنفيذ، إذ تم إصلاح

[1]- تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، .207

المناهج والبرامج التعليمية لكل الأطوار من الابتدائي إلى الثانوي، كما أعيد النظر في المواقيت والطرائق و اعتمدت المقاربة بالكفاءات في التربية والتعليم حيث وضع مخطط لتكوين المكونين ونصبت لجنة الاعتماد والمصادقة التي تقوم باعتماد الكتب المدرسية الجديدة وكل الوثائق التربوية المرافقة. [1]ولقد أدمجت في البرامج، أبعاد جديدة كحقوق الإنسان وحقوق الطفل ومحاربة التمييز ضد المرأة والحق الدولي الإنساني، كما تم تطوير وتعميم التربية السكانية والتربية الصحية والتربية البيئية مع الاستفادة من تجربة التربية الشمولية، كل هذه الأبعاد تكّون الصرح الذي تنبني عليه التربية على المواطنة وتكوين مواطن الغد، فالمبادئ التي تلقنها المدرسة الجزائرية للطفل على ضوء الأهداف والمبادئ الجديدة للإصلاح ، تتعلق بالقيم الإنسانية النبيلة كالسلم والتسامح ونبذ العنف وتقبل الآخر واحترامه مع نبذ كل أشكال التمييز، والتعاون والتضامن إلخ... وكل هذه القيم مستوحاة من تعاليم ديننا الحنيف.

أعيدت هيكلة التعليم الثانوي، حيث تم تقليص عدد الشعب وقسم التعليم ما بعد الإجباري إلى تعليم عام وتكنولوجي إلى جانب التكوين المهني وهو تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين. أما على المستوى القانوني فقد كرس القانون الجديد رقم 08- 04المؤرخ في 23يناير 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المبادئ الدستورية المتعلقة بمجانية التعليم في جميع المستويات واجباريته لجميع الفتيات والفتيان البالغين ست (6) سنوات إلى ست عشرة (16) سنة كاملة وديمقراطيته مع مراعاة النوع الاجتماعي من خلال تعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي.

وينتظر أن تتقلص نسبة الأمية بصورة أكبر خلال السنوات القادمة وذلك بفضل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (2007-2015) والتي تهدف إلى تقليص الأمية إلى 50%في حدود 2012والقضاء عليها تماما في آفاق 2015خاصة وسط الفئة العمرية المتراوحة مابين 15و 49سنة مع التركيز أيضا، على النساء وسكان المناطق الريفية، وقد رصد لإعمالها 50مليار د.ج، وتساهم في تنفيذ هذه الإستراتيجية القطاعات الوزارية والديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع لوزارة التربية الوطنية والجمعيات النشطة في هذا المجال.

9-3-المرأة والصحة:

في إطار إصلاح المنظومة الصحية، عرف قطا الصحة منج ازت هامة كوضع واعمال سياسات وبرامج مناسبة كسياسة السكان وبرامج الصحة الإنجابية والخريطة الصحية الجديدة واستراتيجية النوع الاجتماعي، حققت نتائج معتبرة في مجال

[1]- تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، .2010-27

صحة الأمومة والمرضانية ووفيات الأمهات والأطفال والتكفل بالأشخاص المسنين الذين يستفيدون من الخدمات المجانية بما فيها الدواء.

وقد سمح وجود مستخدمي موظفي الصحة من الجنسين وبرامج حماية الأمومة والطفولة واعتماد سياسة الصحة الجوارية وتكثيف البنية القاعدية للصحة العمومية، بتدعيم الخدمات في هذا المجال، إضافة إلى تخصيص نسبة 8.34 % من ميزانية الدولة لسنة 2009للصحة، كما تم رصد ميزانية إضافية لفائدة عيادات التوليد. [1]وشهدت الخدمات الصحية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة في مجال تحسين وضع الأمومة والطفولة، وتأمين ما يلي:

●صحة المرأة في مجال مراقبة الحمل وتحسين الولادة: فعملية التكفل بالأمومة والمتابعة الصحية لمرحلة ما قبل الولادة وصلت إلى أكثر من 89.4 % سنة ، 2006أما نسبة الولادات التي تتم في الوسط الصحي العمومي فقدرت بـ. 96.5 % سنة .2004

●التنظيم العائلي: حققت برامج التنظيم العائلي نتائج ملموسة فيما يخص تنظيم النسل، حيث أن 62.6 %من النساء يستعملن وسائل منع الحمل وقد بلغ معدل الخصوبة سنة 2006 بـ 2.27 طفل لكل امرأة وبهذا تكون نسبة النمو الديمغرافي قد انخفضت لتصل إلى 1.8% (2007) كما تقدر نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل بـ . 80%

●تخفيض وفيات الأمهات أثناء الولادة: كانت تقدر سنة 1996بـ .174لكل 100.000ولادة حية وتقلصت لتصل سنة 2008إلى86.9 لكل 100.00 ولادة حية، خاصة بعد ما عرفت سنة2000 بداية تطبيق برنامج خاص "بالولادة بدون مخاطر" على المستوى الوطني.

●التكفل بالمرأة الحامل سواء خلال الحمل أو الولادة وما بعدها والمواليد الجدد: شرعت وزارة الصحة في أفريل 2006 في تطبيق البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة وهذا على مدار ثلاث سنوات أي من 2006 إلى 2009وهذا لتقليص نسبة وفيات الأمهات والمواليد بنسبة 05 % السنة الأولى ليصل إلى 30 %سنة ،2008 بغلاف مالي يقدر بـ 2.07مليار دينار تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-439المؤرخ في 10 نوفمبر 2005المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة وممارسة ذلك. [2]

●تدعيم الهياكل القاعدية: إلى جانب المراكز والعيادات الموجودة والمنتشرة عبر كافة أرجاء الوطن سيتم إنشاء وحدات

[1]- تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، .28-2010

[2]- - تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، .29-2010

للعلاج المكثف للحوامل على مستوى كل ولاية واعادة تأهيل قاعات الولادة بالإضافة إلى إنشاء وحدات خاصة بالمواليد حديثي الولادة مع تكوين ورسكلة الإطارات الطبية وشبه الطبية.

●مكافحة السرطان: خاصة سرطان عنق الرحم، وفي هذا الإطار يوجد 83 مركزا عبر ولايات الوطن مختصا في مسح خلايا عنق الرحم تتوفر على وسائل تكنولوجية خاصة بالكشف المبكر عن الأمراض المتسببة في هذا النوع من السرطان.

●وسعيا إلى تحسين الخدمات المقدمة، يستفيد مستخدمي الصحة من التكوين المتواصل سواء داخل الوطن أو خارجه من خلال ملتقيات وأيام دراسية مختصة ودورات تدريبية حيث تم على سبيل المثال، إدخال مادة لفائدة الأطباء والقابلات العاملين في مراكز التخطيط العائلي، تتضمن الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في برامج الصحة الإنجابية كما تم تكوين مقدمي الخدمات في مجال الكشف المبكر و التكفل بالنساء ضحايا العنف....الخ.

●مكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز: تقدر نسبة المصابين الجدد بفيروس السيدا ب 0.17 /100000 ساكن سنة 2007وقد انتقل عدد المصابين من 479 سنة 2000إلى 837نهاية 2007إضافة إلى 2910حالة لحاملي الفيروس.

●وقد تم اتخاذ الإجراءات لمواجهة هذا الداء، ومنها وضع إستراتيجية بهذا الشأن وانشاء مخبر وطني لإجراء التحاليل والفحوصات وانشاء لجنة وطنية قطاعية مكلفة بمتابعة الأم ارض المنتقلة جنسيا ومرض نقص المناعة المكتسبة وتشكيل فوج عمل مواضعي وتنفيذ برنامجي متوسط المدى مع منظمة الصحة العالمية، فقد تم اعتماد خطط عمل قطاعية الخماسية للفترة2007-2011 تتضمن برامج وقائية وأخرى صحية وبرامج للدعم وقد بدأ تنفيذها سنة 2005و تمتد على مدار سنتين، فتتمحور حول 4محاور تتعلق ب:

-حماية السكان خاصة الفئات الهشة.

-التكفل بالأشخاص حاملي فيروس السيدا،

-تجنيد الحركة الجمعوية والمجتمعية،

-دعم المعارف حول الأمراض الجرثومية من خلال التحقيقات حول حمل فيروس السيدا والسلوكيات.

وقد تم إنشاء وتطوير مراكز الكشف المبكر التي تقدم خدماتها مجانا وسريا، على مستوى كل ولايات الوطن "محافظات" الوطن. واتخاذ تدابير ترمي إلى الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الجنين أثناء الوضع.

كما أدى تكريس مفهوم الصحة الإنجابية تطوير الخدمات في هذا المجال، إلى توسيع المعلومات بخصوص التخطيط العائلي ليشمل خاصة الحماية من الأمراض المتنقلة جنسيا ومرض فقدان المناعة / السيدا.كمال يسجل وجود برنامج تعاون أوروبي في مجال الوقاية من مرض السيدا للفترة من .2009-2011

9-4-المرأة والاقتصاد : تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي. وتواصل الجزائر تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن تشريع العمل يمنع أي نو من أنوا التمييز يرتبط بالجنس.

قدر العدد الإجمالي للسكان في جانفي 2007بـ 33.1مليون نسمة منهم 16.934.472امرأة(50.5% رجال و 49.5%نساء،) وبلغت نسبة السكان النشطين 41.7%سنة 2008من المجموع العام للسكان ونسبة العمالة 29%من مجموع السكان النشطين. أما نسبة العمالة النسوية فقد قدرت بنسبة 16.9% دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطا الفلاحي والقطا غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51% من بين النساء النشطات مقابل 54% لدى الرجال.

وقد ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل.

فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال، أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور.

ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية، هي ارتفا نسبة النساء في بعض الفرو والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية: أكثر من 60 %سنة ،(2007)الصحة 60 %سنة (2007)والقضاء أكثر من (36.82%جويلية 2008.)

وفي إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لاسيما بالنسبة للنساء، تم وضع برامج لدعم التشغيل خاصة انطلاقا من سنة 2004تتمثل في:

- برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية: ويمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب إناث وذكور، طالبي العمل على المستوي المحلي والمناطق المحرومة.

وتعد مشاركة المرأة في هذا البرنامج جد معتبرة حيث تمثل نسبة 48.9 %(2005)

●المؤسسات المصغرة: وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى.

ونشير هنا أن نسبة المؤسسات المصغرة التي بادرت بإنشائها نساء وصلت إلى 17.5%سنة 2005 [1]

●القروض المصغرة: يتوجه هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة، 1999 كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر، لفئة البطالين لإنشاء نشاطات مدرة للدخل. وتقدر نسبة النساء المستفيدات من هذه الآلية 70 %سنة 2008.

●برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات: وقد تم وضعها لقائدة خريجي التعليم العالي في حالة بطالة والذي يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق العمل. وقد وص عدد طلبات العنصر النسوي إلى 147.968 طلبا خلال الأربع سنوات الأخيرة. وتحتل المرأة مرتبة متقدمة في هذا البرنامج وذلك بنسبة 65 % من النسبة الإجمالية.

و تم إنشاء عدة آليات وميكانيزمات تسهر على تنفيذ ومتابعة هذه البرامج من أهمها، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما استحدث مخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة جهازا للإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية والإدماج المهني لحاملي شهادات التكوين المهني و والإدماج المهني للأشخاص دون أي تأهيل بالتعاقد مع المؤسسات العمومية والخاصة، يمنح خلالها المستفيدون من مرتب تساهم في تغطيته ميزانية الدولة.

وستكون استفادة النساء من هذه. الأجهزة كبيرة على اعتبار أن نسبة المتخرجات من الجامعة أكبر.

وتبعا لإنشاء "مرصد شغل المرأة " سنة 2002على مستوى الشركة الوطنية للمحروقات(مجمع سوناطراك) التابع لوزارة الطاقة والمناجم جرى تعميم التجربة على مستوى فرو الشركة في بعض ولايات الوطن نظرا للدور الذي تلعبه في تعزيز نسبة التشغيل النسوي في مختلف الوظائف وأنشطة المجمع وتطوير المسار المهني للنساء العاملات في المجمع على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتوفير فرصة اعتلاء النساء العاملات مناصب المسؤولية في جميع مجالات أنشطة المجمع وهذا من خلال:

-اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين فرص التوظيف والتكوين والوصول إلى مناصب المسؤولية.

-التعرف على الصعوبات التي تعرقل تطور المسار المهني للنساء العاملات واقتراح الإجراءات الكفيلة للتغلب على ذلك.

-تطوير أعمال التوعية والإعلام في مجال التعريف بحقوق المرأة في العمل لاسيما ما يتعلق بالترقية المهنية.

-إنشاء بنك معلومات حول سوق العمل النسوي سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

[1]- - تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، .32-2010

●الدور الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي: إن للمرأة في الوسط الريفي دور بارز و محوري في عملية التنمية المحلية المستدامة و في تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها و في تلبية احتياجات السوق المحلية فهي تمثل قوة لا يستهان بها كونها عامل استقرار مادي و اجتماعي بالنسبة لعائلتها و للوسط الريفي.

وقد انتهجت الدولة الجزائرية سياسة لتطوير المجتمع الريفي وخاصة المرأة و هذا بتسطير 9000 مشروع جواري للتنمية الريفية (خماسي 2004 /2009) تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي لـ 800.000 عائلة ريفية و لتطوير المرأة بصفة خاصة وقد ساعدت هذه المشاريع على تنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية.

كما ارتفعت نسبة استفادة النساء من برامج ومشاريع تنمية القطا من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة بـ:

●استصلاح الأراضي عن طريق التنازل،

●برنامج تنمية السهول،

●برنامج تحويل الأنظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية.

●برامج دعم تشغيل الشباب.

علما أن عدد النساء المنخرطات في العمل الفلاحي بصفة دائمة سنة 2006- 2007 قد بلغ 97.686 أي بنسبة 5.41 % و 31.702 متحصلات على بطاقة فلاح تستفدن بموجبها من عدة امتيازات من بينها الحصول على مصادر التمويل خاصة القروض والمساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساء ورجالا دون تمييز، كما بلغ عدد المستثمرات في مجال الفلاحة 46043 (4.7 %) وتم سنة 2008 استحداث نوع جديد من القروض موجه للمرأة الريفية، وهو قرض ذو طابع موسمي من دون فوائد لا تتجاوز مدته العام ونصف العام. ويمكن للريفيات الاستفادة منه من خلال إما تقديم المعنيات لضمانات مقابل الحصول عليه، أو تتم الاستفادة منه في إطار ضمانات جماعية تحصل عليها المرأة من خلال الانتظام في تعاونيات يتم إنشاؤها من قبل نساء الريف.

زيادة على ذلك وضعت إجراءات تصب في خانة مكاسب المرأة الريفية، من بينها قرار تمكينها من كافة التسهيلات من أجل ترقيتها وتطويرها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، كما تم تحويل جزء هام من العشرة آلاف وحدة إنتاجية وحيوانية التي تم إنشاؤها في إطار خلايا التنشيط الريفي البلدي بالجزائر لصالح نساء الريف. [1]

[1]- - تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، .34-2010

وفي مجال التوعية، يتم إرشاد المرأة في المناطق الريفية حول سياسة التجديد الريفي(2007-2013) والبرنامج الجواري للتنمية الريفية المندمجة واطلاعها على آليات التجديد التي وضعتها وزارة الفلاحة لترقية عالم الريف، علما أن مختلف صناديق الدعم التي سخرتها الدولة في هذا الإطار كالوكالة الوطنية للقرض المصغر ستسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية، ويكون عمل المرأة الريفية في هذا الإطار في شكل منظم في إطار تعاونيات.

وقصد التكفل بالمرأة في الوسط الريفي والمساهمة في انجاز برنامج التجديد الريفي ، يقوم قطاع التكوين المهني بالتنسيق مع وزارة الفلاحة من خلال مصالحها اللامركزية ومحافظة الغابات والغرف

الفلاحية، بالتكوين حسب الاحتياجات المحددة في هذا البرنامج ومرافقة المستفيدات لاسيما الفتيات من أجل إدماجهن.

إن النتائج المعتبرة التي تم تحقيقها بفضل مختلف البرامج والآليات تترجم الإرادة الواضحة للدولة، للسماح للمرأة بالوصول إلى الاستقلالية الاقتصادية التي تعد عنصرا حيويا في مجال ترقية الحقوق الأساسية للمرأة. وستعزز هذه المكانة من خلال برامج المخطط الخماسي الممثل في برنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي والبرنامجين الخاصين "الهضاب العليا" و"الجنوب" المقدر غلافها المالي207 مليار دولار.

أما من الناحية القانونية فيمنع تشريع العمل طبقا لأحكام الدستور، أي شكل من أشكال التمييز ويحظر الأمر رقم 06-03المؤرخ في 15يوليو سنة 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية التمييز بين الموظفين بسبب آرائهم أو جنسهم أو أصلهم أو بسبب أي ظرف من ظروفهم الشخصية أو الاجتماعية.

أما القانون 90-11-المؤرخ في 21 أفريل 1990 المعدل والمتمم المتعلق بعلاقات العمل فيضمن الحق في العمل للجميع والمساواة بين الجنسين في التشغيل وعلى استفادتهم من نفس الحقوق الأساسية ويعتبر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى تمييز بين العمال، كيفما كان نوعه، باطلة.

9-5-المرأة في موقع السلطة وصنع القرار:

يكرس الدستور في المادة 31 مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.وتضمن قوانين الانتخابات مبدأ التمثيل المتساوي والعادل للمرأة و الرجل في المجالس المنتخبة ويقدر عدد النساء في البرلمان بـ 35عضو ا(سنة .2009)

وتعزيزا لحضور المرأة وتوسيع حجم مشاركتها في المجالس المنتخبة تم تعديل دستور الجزائر جزئيا في نوفمبر ،2008 ليتضمن التزام الدولة على العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة (المادة 31

مكرر.)وقد تم تشكيل لجنة وطنية تتولى اقتراح مشروع قانون عضوي لإعمال لهذه المادة.

أما على مستوى مناصب اتخاذ القرار فقد تقلدت المرأة عدة مسؤوليات،كوزيرة وسفيرة ومحافظة ورئيسة دائرة ورئيسة مجلس الدولة ورئيسة ديوان كما ترشحت في الانتخابات الرئاسية (سنة 2004 و2009) رئيسة حزب العمال وفازت بالمرتبة الثانية كما مثلت المرأة نسبة 46.49 %من الهيئة الانتخابية و 50.68 %منهن شاركن في الانتخاب سنة 2004.

وبالنسبة للالتحاق بالسلك الدبلوماسي فهو متاح للنساء والرجال حيث تقدر نسبة النساء في المصالح الدبلوماسية سواء بالإدارة المركزية بوزارة الخارجية أو في المصالح المعتمدة بالخارج بدء من منصب سفيرة بـ 25.63 %من مجمو العاملين (فبراير 2009) وهن يشاركن في اللقاءات الدولية وكذلك على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف دون أي تمييز على أساس الجنس. وتعين نساء بصفة منتظمة للاشتراك في وفود جزائرية في مختلف المفاوضات واللقاءات الدولية.كما يرشحن أنفسهن للمناصب الانتخابية في منظومة الأمم المتحدة. ووصلت نسبة النساء القاضيات أكثر من 36.82 %وفي قطاع العدالة بشكل عام، وصلت النسبة إلى (54.82 %) في جويلية 2008 وفي مجال الأمن الوطني تشكل المرأة 50 %من عناصر الشرطة القضائية. [1]

[1]- تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، .36-2010

خلاصة الفصل:

وجهة نظر الدولة الجزائرية اليوم تمس كل الجوانب المتعلقة بالمرأة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، فالدساتير وقوانين الجمهورية الجزائرية خصصت للمرأة حيزا كبيرا،وفصلت في أدوارها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد دون تجاهل دورها الأساسي في الأسرة، فنجد قانون الأسرة الذي يساند نظرة الشريعة الإسلامية في تنظيم الحقوق والواجبات بينها وبين الزوج، كما نجد قانون العمل الذي يساوي في الأجر بينها وبين الرجل في مختلف المناصب والوظائف، إضافة إلى منحها الحق في الإجازات والغيابات أثناء الحمل وبعد الوضع، وتوفير مؤسسات تربوية كرياض الأطفال، دور الحضانة من شأنها التخفيف من الضغوطات الأسرية والمهنية التي تعاني منها الأم العاملة كما منحها هذا القانون حماية خاصة في مجال العمل الليلي، كما نجد أنها تقلدت مناصب عمل رئاسية كانت من قبل حكرا على الرجل.

تم التطرق في هذا الفصل إلى تطور عمل المرأة ودوافع خروجها للعمل وجاء فيف نظرة تاريخية لنشأة وتطور عمل المرأة، و مفهوم عمل المرأة والعمل في العالم الثالث والعربي ودوافع خروج المرأة للعمل منها الدوافع الاقتصادية ودوافع وأسباب اجتماعية ، أما الدوافع النفسية فتناولت وجود وقت الفراغ الذي يدفع المرأة إلى العمل خارج المنزل، ودافع تحقيق الذات، ومن جانب آخر ناقش الفصل الثاني إلى جانب الدوافع والأسباب الآنفة ذكرها دراسات حول دوافع وأسباب خروج المرأة الجزائرية للعمل ، ومتغيرات تحكم خروج المرأة للعمل، الإنجازات التي تمت لصالح المرأة الجزائرية.

الفصل الثالث:تصورات المجتمع وعمل المراة الريفية

- تمهيد
- التنشئة الاجتماعية
- محددات مكانة المرأة في العائلة التقليدية
- المجتمع الريفي وفكرة خروج المرأة للعمل
- المهن النسائية في نظر المجتمع الريفي:
- تقدم المرأة الريفية
- الخاتمة

تمهيد:

يشهد المجتمع العربي مرحلة تاريخية مهمة من اجل مراحل التطور الحضاري والانساني ، وان اهم ما يميز هذه المرحلة هي حالة الصراع المتنامي بين عوامل التغيير ومعطيات التقدم من جهة والتمسك بالماضي ومحددات النهوض التي تحمل في بعض طياتها عوامل القلق من جهة اخرى ، وبناءا على ذلك ، فأن المجتمع العربي في ظل هذه الظروف يواجه تحديات الوجود والبقاء كشعب له سماته الحيوية ومقوماته التاريخية . والمرأة التي تمثل نصف هذا المجتمع تواجه بشكل موازي للرجل هذه التحديات وبصورة مختلفة ترتبط بوجودها ومقامها في المجتمع والتي حصيلتها تصب في مجرى التقدم ليس في صالحها وانما لعموم المجتمع .اكد ميثاق العمل الاجتماعي في الدول العربية الذي صدر عام 1971 ضمن مبادئه الاساسية ان الرجل والمرأة شريكا حياة ومصير لا بد لهما من الاسهام معا في صنع الحياة على اساس التعاون والمساواة .

كذلك اشارات جميع الخطط الوطنية وبرامج التنمية في دول المنطقة على ان الانسان (رجلا او امرأة) هو غاية عملية التنمية ، من اجله تخطط وتنجز وهو في نفس الوقت محركها وصانعها وبجهوده تتحقق وتتم ، كما انه لأعلان السنة الدولية للمرأة لعام 1975 وعقد الامم المتحدة للمرأة (1976 – 1985) المنعقد تحت شعار (مساواة ، تنمية ، سلام) سعى الى وضع الاسس السليمة لتطوير وضع المرأة على كافة الاصعدة واشراكها في عملية التنمية بكل مجالاتها كمنتجة ومستفيدة من نتائجها.

وقد اكدت الحكومات المشتركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين 1995 وكما أشار اليه المؤتمر الانطلاق مما تحقق توافق اداء فيما سبق من مؤتمرات الامم المتحدة واجتماعات القمة المعنية بالمرأة في نيروبي عام 1985 ، والطفل في نيويورك 1995 ، والبيئة والتنمية في ريودي جانيرو عام 1993 ، وحقوق الانسان في فيينا عام 1993 والتنمية الاجتماعية في كوبنهاكن 1995 ، ذلك بهدف تحقيق المساواة والتنمية والسلم ، وقد عقد العزم على تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة ذلك بتوفير فرص العمل .ان نجاح التنمية وخصوصيتها تستوجب بالضرورة مساهمة جميع فئات المجتمع وخاصة تلك الفئة التي حجم دورها لفترات طويلة من ان تمارس فعلها الطبيعي في تطوير المجتمع والمتمثلة بالمرأة سواء حضرية كانت ام ريفية ، ذلك بسبب عوامل ثقافية مرتبطة بالقيم والاعراف والتقاليد الاجتماعية التي يرزح في ظلها المجتمع ، وعليه أصبحت مشاركتها بكافة نشاطات وبرامج التنمية حقيقية موضوعية تفرضها تحديات العصر وتتحدى مجرد دخولها ميادين العمل والانتاج وانما استثمار لكل طاقاتها في البناء والنهوض الحضاري ، حيث ان أحد مميزات المجتمع المتقدم هو التوازن في الدور الذي يلعبه الرجل والمراة وصولا الى امتلاكه لمقومات التطور الذاتي ، وان المرأة يمكن ان تلعب دورا هاما في تحقيق هذا التوازن الاجتماعي لاغراض التنمية والبناء الحضاري.

. Iالمرأة الريفية.

– 1التنشئة الاجتماعية:

أ– مفهوم التنشئة الاجتماعية:

تُعتبر التنشئة الاجتماعية من المحاور الأساسية من المحاور الأساسية في علم الاجتماع، وهو من المفاهيم المتداولة بكثرة خاصة في الدراسات المهتمة بالفرد داخل الاسرة.

لغويًا: جاء في لسان العرب لابن منظور أنّ كلمة "النشأة" من الفعل نَشَأَ –يَنشأُ – نُشوءًا، بمعنى ربَّ – المفاهيم المتداولة بكثرة خاصّة في الدراسات المهتمّة بالفرد داخل الأسرة.

يربيّ – تربيةً –أو أقام، ونشأ الطّفل بمعنى شبَّ وقرُبَ من الإدراك.

اصطلاحًا: كلمة التنشئة الاجتماعية" هي كلمة مترجمة عن اللّغة الفرنسية لكلمةla socialisation sociale لكن المصطلح الصحيح هو الجتمعة، ولكنّه مصطلح قليل الاستعمال.

وككلّ المفاهيم في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، فإنّه يصعب تحديد مفهوم دقيق للتنشئة الاجتماعية بسبب تعدّد النظريات والمدارس، ممّا نتَج عنه تعدّد واختلاف التعاريف خصوصًا بين علماء الاجتماع وعلماء النفس.

يُعتبر إميل دوركايم Durkheim Emile أوّل من استعمل مفهوم التنشئة الاجتماعية في إطار نظري ومنهجي من خلال أعماله السوسيولوجية الخاصّة بالتربية.

حيث يعرّفها كما يلي: "هي عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد اجتماعية وثقافية لتُصبح هي الموجّهات الأساسية لسلوك الفرد في المجتمع"

.كما يُعرّفها قاموس علم الاجتماع "العملية التي يتعلّم الطفل عن طريقها كيف يتكيّف مع الجماعة عند اكتسابه السلوك الاجتماعي الذي تُوافق عليه الجماعة"

.وبالتّالي فإنّ الهدف الذي تصبو إليه التنشئة الاجتماعية هو تأقلم الفرد مع السلوك العام للمجتمع.

إنّ ما يميّز التعاريف الاجتماعية لمفهوم التنشئة الاجتماعية، أنّها تدعو كلّها إلى الاهتمام بالنُّظُم الاجتماعية والأنساق التي من شأنها أن تجعل الفرد قادرًا على الاندماج والتفاعل في المجتمع، فيعرّفها قي روشي Rocher.G بأنها "الصيرورة التي يكتسب الفرد من خلالها العناصر الاجتماعية والثقافية السائدة في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته، فيستطيع التكيّف مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

كما أنّ التنشئة الاجتماعية هي مهمّة جميع أفراد ا تمع من الوالدين إلى الإخوة إلى المعلّم...

أي أنها عملية مستمرّة تعني عملية تعليم الفرد منذ ولادته عادات وأعراف وتقاليد ا تمع أو الجماعة التي يعيش فيها.

وهي تشمل "كافّة الأساليب التي يتلقّاها الفرد من الأسرة خاصّة الوالدين و المحيطين به، من أجل بناء شخصية نامية متوافقة جسميًا ونفسيًا واجتماعيًا وذلك في مواقف كثيرة منها اللّعب والغذاء والتعاون و التنافس والصراع مع الآخرين في كافّة مواقف الحياة."

ممّا سبق يتّضح أنّ التنشئة الاجتماعية هي مجموعة خطوات وعمليات تهدف إلى تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي.

ب– خصائص التنشئة الاجتماعية:

أ– تُعتبر عملية التنشئة الاجتماعية في حقيقتها عملية تعلُّم اجتماعية، حيث يتعلّم الفرد من خلالها ضوابط ومعايير الدور الاجتماعي الذي سوف يَشغله لاحقًا.

ب– تتميّز التنشئة الاجتماعية باستمراريتها أي أنّها عملية مستمرّة طوال حياة الفرد فلا تنتهي إلاّ بانتهاء حياة الفرد، حيث أنّ الهدف منها هو تزويد الفرد بالمعارف وأنماط السلوك حتىّ يتأقلم مع جميع مواقف الحياة الاجتماعية.

جـ– تختلف التنشئة الاجتماعية من مجتمع لآخر، فهي تختلف حسب طبيعة وثقافة المجتمع، فلا يمكن تلقّي نفس القيم والسلوك في مجتمعين مختلفين ثقافياً واجتماعياً.

ج– أهداف التنشئة الاجتماعية:

تهدف التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

أ– اكتساب الثقافة: إنّ التنشئة الاجتماعية هي الطريقة المثلى للفرد من أجل اكتساب السلوك ونقل القِيم ونمط التفكير، أي اكتساب الثقافة المجتمعية الموجودة في محيط الفرد.

ب– دمج الثقافة المجتمعية مع الفرد: ليست التنشئة الاجتماعية عملية نقل للقِيَم والمعايير و فقط، بل هي تكوين ضمير داخلي للفرد، حيث يَ تِ مُّ صقل هذه المعايير والقِ يَ م مع شخصية الفرد ومحيطه، فيُ صبح هذا الفرد قادرًا على التمييز بين المسموح والممنوع وبين المقبول و غير المقبول وبين الحلال والحرام،...

د– **التكيّف مع المحيط الاجتماعي:** إنّ الهدف الأسمى لعملية التنشئة الاجتماعية هو الوصول إلى التكيّف التّام للفرد مع المجتمع، وهذا عبر تكوين شخصية تتلاءم مع المواقف والظروف المختلفة في المجتمع ،وتختلف درجة التكيّف مع اختلاف سنّ الفرد وطبيعة الظروف المحيطة به.

– تهدف التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق الضبط الاجتماعي عن طريق امتثال الأفراد إلى معايير وقِيَم المجتمع.

هـ– وسائل التنشئة الاجتماعية:

نظرًا لكون التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة ومعقّدة فلا بدّ من تظافر جهود عدّة مؤسسات ووسائل ،كلٌّ يعمل على مستواه.

-*الأسرة: تُعتبرَ الأسرة الحلقة الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تُعدّ بمثابة الجماعة الأولى التي يتعلّم فيها الطفل لغته الأولى والتي تُسمّى لغة الأم، فيتمّ تلقينه العادات والتقاليد والقيم، وتبقى معه طول حياته.

وبما أنّ الأمّ مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبًا طيّب الأعراق*

فإنّ كلّ الدراسات وخصوصًا النفسية تشير إلى دور الأمّ في التنشئة الاجتماعية الأسرية باعتبارها النموذج والقدوة التي يحتدي بها الطفل، بالإضافة إلى الحنان والحبّ الذين يجدهما في كنف الأسرة.

-*المدرسة: تُعتبر المدرسة بمثابة الجماعة الثانية بعد الأسرة التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

كما أنّ المدرسة تقوم بتعليم الأطفال أصول القراءة والكتابة فضلاً عن تلقينهم دروسًا في المجالات الدينية والأخلاقية بفضل برامج محدّدة مُسبقًا من طرف خبراء في مجال التربية وعلم النفس، فالمدرسة هي مرآة عاكسة لواقع ا تمع إيديولوجيًا وسياسيًا واجتماعيًا. وبالتالي فإنّ دور المدرسة يُعتبر تكميلياً لدور الأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية.

2-محدّدات مكانة المرأة في العائلة التقليدية:

لم تكن المرأة يومًا داخل العائلة الممتدّة أي ضمن المجتمعات التقليدية في وضعية اجتماعية تُحسَدُ عليها، وهذا بسبب النّظام الأبوي القائم بالرّجال وحدَهم دون النّساء، حيث أنّ "المكانة الاجتماعية للمرأة في هذا النّوع من الأسر تتميّز بالغموض، حيث لم يكن مُعترَفًا ا بشكل واضح، فهي لا تحوز على أيّة سلطة إلاّ في مرحلة متأخّرة بعد وصولها إلى مرتبة الحماة[1]" فيُمكن ببساطة أن نستخلص وجود عاملين وحيدين في تحديد المكانة الاجتماعية للمرأة داخل المجتمعات التقليدية وهما الزواج والإنجاب.

أ– الزواج: بالإضافة إلى الدّور البيولوجي والديمغرافي للزواج داخل المجتمعات البشرية قاطبة فإنّ له دورًا هاما في تحسين المكانة والوضعية الاجتماعية للمرأة في العائلة التقليدية حيث بزَواج الفتاة تُصبح بمعزلٍ عن العنف الرّمزي الممارس عليها والمتمثل في نعتها بـ "البايْرة" وهي التي بلَغَت سنا متقدمّة ولم تتزوّج.

فالفتاة العانس أو البايْرة تُعتَبرُ عِبْئًا على الأسرة التقليدية وخاصّة الذكور لِدَى وَجَبَ التخلّص منه، وهو ما يفسِّر النّبذ النّفسي لكينونتها الإنسانية كما جاء في المثل الشعبي"مسمار في الحيط ولا امراة في البيت". وقد ذكر الباحث علي أفرفار الأسباب النفسية والاجتماعية التي شكّلَت الوعي برفض المرأة والرّغبة في التخلّص منها حيث قال "لا شكّ أنّ أساس هذه

[1] بلقاسم بلحاج، المرأة ومظاهر تغيرّ النظام الأبوي في الأسرة الزواجية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009. ص 47

الرّغبة يكمُن في العلاقة التي أقامتها الثقافة الشعبية بين كرامة الرّجل والبكارة، حيث تمثّل المرأة موضوعًا مخُيفًا يتوجّب على الرّجل التخلّص منه بسرعةٍ إذا هو رَغِبَ في صيانة مركزه ومكانته الاجتماعية" [1].

ليس هذا فحسب بل طبيعة الزواج في حدّ ذاته تلعب دورًا في تغيير المكانة الاجتماعية للمرأة من حيث قيمة "المهر المقدّم أو المكانة الاجتماعية للزّوج ونتائج ليلة الدّخلة

. فلازالت هذه المجتمعات تُقيم تراتبية اجتماعية تأتي في مقدّمتها المرأة البكر ثم تليها المرأة الأرملة وأخيرا المرأة المطلّقة، كما أنّ الثقافة الشعبية تعُجُّ ببعض الأمثال الشعبية التي تبين المرأة المطلّقة وتحذِّر منها في نفس الوقت. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر "ما تزرعش الأرض المعلّقة وما تتزوجّش المرأة المطلّقة"، ذلك أنّ المرأة المطلّقة تُعتبر على المستوى الاجتماعي الشعبي إمرأةً فاشلةً في تكوين الأسرة وبالتالي فإنّ حظوظها في إعادة الزّواج تبقى ضعيفة.

كما أنّ الزواج المفضّل في كلّ المجتمعات التقليدية بدون استثناء هو الزّواج الداخلي أي زواج

الابن بابنة العمّ في حالة النسب أو الانحدار الأبوسي، أو زواج الإبن بابنة الخال في حالة النّسب الأموسي.

لقد أنتجت المجتمعات التقليدية بعض الميكانيزمات الدفاعية لمنع وعدم السّماح للأجانب بحيازة قطعة ارض محصورة داخل ملكٍ عائلي وهذا في حالة تقسيم الإرث الناتج عن الزواج الخارجي، حيث تعتقد هذه المجتمعات تمَام الاعتقاد بأنّ الإرث النسائي هو السبب في تفكيك وتدمير القبيلة، خِلافًا لذلك يُعتبر الزّواج الداخلي كإستراتيجية للحفاظ على تماسك القبيلة وعدم تقسيم الإرث والزيادة في قوّة العصبية، لأجل هذا كانت هذه المجتمعات تبُارِك هذا النوع من الزواج وتَنبُذُ الزّواج الخارجي.

ب– الإنجاب: يُعتبرَ الإنجاب لدى المرأة في العائلة التقليدية عاملاً يساعدها على الارتقاء في السُلَّم الاجتماعي، حيث مباشرةً بعد زواجها تكون اهتمامات جميع أفراد العائلة مُنْصَبَّة حولها منتظرين اليوم الذي تثْبِتُ فيه أنّها غير عاقر.

حيث بإنجاب المرأة تتجنَّب ويلات العنف الرّمزي الممارس ضدّ المرأة التي لا تلِد وهو نعتها بـ"العاقرة"، إضافة إلى أنّ العادات والتقاليد الريفية تجُ مِع على أنّ المرأة العاقر مآلها الطلاق أو في أحسن الأحوال يقوم الرّجل بإعادة الزّواج دون تطليقها، رغم أنّ الرّجل قد يكون هو السبب في حصول العقم الذي هو خاصيّة مشتركة بين الجنسين. ليس هذا فحسب بل إنّ إنجاب البنات في المجتمعات التقليدية يعتبر لا إنجاب أو عقم، ذلك أنّ إنجاب الذّكور هو العامل الوحيد الذي من خلاله تضمن الأسرة مكانتها داخل العائلة التقليدية التي ترَى أنّ الذكور هم الذين يحافظون على استمرار العائلة عن طريق حمل اسمها، وهم الذين يُعيلون الأسرة، وهم الذين يكونون سندًا للأم في حالة وفاة الأب. أمّا البنت فلا تجلِب إلاّ مزيداً من المتاعب للأسرة، فهي ليست فردًا منتجًا داخل العائلة وهي الوحيدة التي يمكنها أن تلطّخ شرف العائلة "وتُبرِز الأمثال

[1] علي أفرفار، صورة المرأة بين المنظور الديني والشعبي والعلماني، دار الطليعة لبنان، 1996، ص 7.

الشعبية أنّ المجتمع يحَمِل نظرة سلبية عن النّساء سواء كُنّ مُسنّات أو شابّات، ويُلصق نّ سلطة التّهديم، ويكمن الفرق الوحيد في أنّ النّساء الشابات خطيرات لأنّ يتمتّعن بجاذبية جنسية" [1]. لكن بوصول المرأة إلى مرتبة الحماة بزواجِ أحد أبنائها حتىّ تُصبح فجأةً صاحبة السّلطة والقرار داخل العائلة، فتلعَب دور الحارسة عن القِيَم التقليدية والمدافعة عن حصنها، فتتنكّر لبنات جنسها، وهي التي سوف تتصدّى يومًا لمحاولة ابنها المتزوّج الإقامة خارج العائلة الممتدّة وتكوين عائلة نووية مستقلة، إنّ كِبرَ سنّ الأولاد وضُعف زوجها أو غيابِه سوف يجَعل منها مدافعة شرسة عن القيم البطريكية، أي إعادة الإنتاج الاجتماعي للعنف الممارس ضدّ المرأة.

كما أنّ الزوجة لا يمكن لها أن تتحدّى وتقِف في وجه الحماة إلاّ بعد إنجابها للأطفال الذكور أي"أصبح لها الآن القرون" كما يقول المثل الشعبي، في إشارة إلى قدرتها الآن على الإيذاء.

وبالتّالي فإنّ المرأة قد تتغيرّ مكانتها الاجتماعية عدّة مرّات داخل نفس النسق التقليدي ويقول هواري عدّي في هذا الصّدد "إنّ الدّورة الأسرية هي دورة أنثوية بالأساس، تبدأ بالفتاة في بيت عائلتها ثمّ تنتقل إلى الزوجة المضطهدة وبعدها الأم الرّحيمة بأطفالها وصولاً إلى الحماة المنتصرة، إنّ هذه الدورة الأسرية تخصّ شخصًا واحدًا بوضعيات اجتماعية مختلفة تعكس أدوارًا اجتماعية متناقضة: دور الفتاة، الزوجة، الأمّ، الحماة، فالزواج ينُهي حياة العزوبية للفتاة ويُدخلها مرتبة الزّوجة، أما ميلاد الأطفال الذّكور فهو طريق للتتويج لدور الأمّ، لكنّ زواج الأبناء سوف يُتيح لها الحصول على السلطة."

-3المجتمع الرّيفي وفكرة خروج المرأة للعمل:

أ-جدول توزيع أفراد العينة -الذكور- حسب رأيهم في خروج المرأة من المنزل لقضاء حوائجها بمفردها:

راي المبحوثين	التكرا ر النسبة	
مع	33	% 82.5
ضد	07	%17.5
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 82.5%من أفراد العينة مع فكرة خروج المرأة بمفردها لقضاء حوائجها، مقابل 17.5%من المبحوثين صرّحوا أنّهم ضدّ فكرة خروج المرأة من المنزل بمفردها لقضاء حوائجها.

[1] فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، مرجع سابق، ص .

نستنتج من خلال الجدول أنّ فكرة خروج المرأة من منزلها بمفردها لقضاء حوائجها لقيت قبولاً واسعًا في منطقة فلاوسن الريفية، وصار المجتمع لا يَجِدُ حرَجًا في خروج المرأة مهما كان سنّها عكس السنوات الماضية أين كانت النساء الطاعنات في السنّ هنّ اللّواتي يحقّ لهنّ الخروج من المنزل لقضاء الحاجيات اليومية

كما أنّ الرّجل الرّيفي كان يستمدّ رجولته وشرفه بإخفاء زوجته عن الرّجال، حيث "إنّ مكانة الرّجل في المغرب التقليدي تتحدّد بعزل النّساء في عائلته، بحيث أنّ رجولته قد تتعرّض إلى الخطر إذا ما تجوّلت زوجته بحريّة في الشّارع."

وما استخلصناه من مقابلتنا أنّ الرّجال الذين هم ضدّ فكرة خروج المرأة بمفردها لا يستندون إلى عادات أو أعراف اجتماعية محدّدة، بل هم في الأصل ذو توجّهات إسلامية معيّنة، فيعتبرون أنّ المرأة مكانتها في المنزل

ب- جدول توزيع أفراد العيّنة –الذكور–حسب رأيهم في فكرة خروج المرأة للعمل:

راي المبحوثين	التكرار	النسبة
مع	29	% 72.5
ضد	07	%27.5
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 72.5%من المبحوثين مع فكرة خروج المرأة للعمل مقابل 27.5% من المبحوثين صرّحوا أنّهم ضدّ فكرة خروج المرأة للعمل.

نستخلص من الجدول أنّ نظرة ا تمع الريفي إلى عمل المرأة قد صار إيجابيًا في مجمله فاتجاه المجتمع التقليدي نحو الفردانية وانحسار روابط التضامن الآلي كان له الأثر البالغ على خروج النساء المنتميات للفئات الاجتماعية الهشّة إلى سوق العمل حيث كانت تقتضي الأعراف والعادات الاجتماعية التكافل والتضامن بين جميع أفراد العائلة الواحدة.

فأصبح أفراد المجتمع ينتجون ميكانيزمات تُدافع عن الطرح الفرداني "فهم يوافقون على أنّ المرأة مثلها مثل الرجل خاضعة لظروف اجتماعية واقتصادية تجبرها على الخروج إلى عالم الشغل كعاملة أجيرة، لم يبق المجتمع قائمًا على مبادئ ومعايير التعاون والتضامن العائلي الذي عرفه المجتمع التقليدي إلاّ في حدود ضيّقة، بل أصبح مجتمعًا يسير في اتجاه قائم على النزعة الفردية شعارها الضمني كلٌّ لنفسه واللّه للجميع

4-المهن النسائية في نظر المجتمع الريفي:

جدول توزيع أفراد العينة –النساء العاملات – حسب الشروط الأسرية المفروضة عليهن:

الشروط الأسرية	التكرار	النسبة
ارتداء الحجاب	39	%97.5
الدخول باكرًا إلى المنزل	40	%100
عدم حضور الاجتماعات		
الهامشية للعمل،	12	%30
وقفات احتجاجية،		
عدم الانخراط في النقابة		100 %
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 97.5%من النساء العاملات قد فُرض عليهن ارتداء الحجاب كشرط للعمل، في حين أنّ كلّ المبحوثات قد فُرِض عليهنّ الدخول باكرًا إلى المنزل كشرط للعمل، بالمقابل كانت 30%تمثل نسبة الشرط الأخير والمتمثل في مجموعة من الضوابط كعدم حضور اجتماعات العمل غير الواجبة الحضور أو عدم الانخراط في النّقابة.

نستخلص من الإحصائيات السابقة أنّ خروج المرأة للعمل كان في الحقيقة نتيجة عقد أخلاقي أبرمته المرأة مع أفراد أسر ا، وبالتالي فهو خروج تحكمه ضوابط وشروط لا يجب الإخلال ا، تتعلّق في مجملها باحترام تقاليد وأعراف العائلة كاللّباس المحتشم والدّخول باكرًا إلى المنزل. فخروج المرأة إلى العمل لا يعني تمرّدها على بعض القِيَم المجتمعية، "يجب أن تحترم بعض الشروط التي يحدّدها المجتمع المحلّي والذي عادة ما تصدر عنه فتاوى سوسيو- ثقافية، فهذه الشروط تعمل على تنظيم عمل المرأة خارج البيت فنستطيع القول أنّ عمل المرأة في ا تمع لا يزال قضية عائلية وهو قرار يخضع لمداولات وشروط، وليس غريبًا أن تقوم المرأة الريفية العاملة بإحضار زوجها أو أخيها إلى مؤسّسة العمل نتيجة مشاكل مهنية بحثة مع زميل العمل أو المسؤول المباشر في العمل.

كما لاحظنا أنّ المرأة الريفية العاملة لا يُسمح لها بحضور اجتماعات العمل غير الرسمية أو حفلات تكريم العمال التي تقام داخل المؤسسة وحتّى الانخراط في العمل النقابي فلا يُعَوَّل عليها كثير.

أخيرًا يمكن القول أنّ "عمل المرأة خارج البيت قد حرّرها من الفقر ولكن لم يحرّرها من هيمنة القيم الاجتماعية العائلية والتقليدية إلاّ في حدود ضيّقة.

تقدم المرأة الريفية:

تسلط «صحيفة الوقائع» الضوء على تقدم المرأة الريفية بالقياس على مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، فتبرز بعض الإنجازات المحققة والفجوات التي لا تزال موجودة. وتقترح الصحيفة أن حال المرأة الريفية، على مستوى العالم وبرغم وجود بعض الاستثناءات، أسوأ من حال الرجل الريفي وكذلك من حال المرأة والرجل في الحضر قياساً على كل مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية حيثما تتوافر المعطيات. وبينما شهدت عملية جمع المعطيات في هذه المجالات تحسناً في السنوات الأخيرة، والذي يأتي في جزء منه بسبب تزايد اهتمام الجهات المانحة والحكومات، فلا يزال هناك نقص عام في

المعطيات، ليست فقط المصنفة بحسب نوع الجنس، ولكن أيضاً المصنفة بحسب المناطق الريفية والحضرية. وكان لذلك أثر على قدراتنا العالمية على رصد التقدم المحرز للأهداف الإنمائية للألفية لجميع الشعوب في جميع المناطق، سواء الحضرية أم الريفية، ولاسيما في المواقع الأكثر احتياجاً لهذا التقدم.

.**الهدف الأول**: القضاء على الفقر المدقع والجوع ضعف إمكانية وصول المرأة الريفية للبنية الأساسية في المناطق الريفية يحد من الفرص المتاحة أمامها للحد من الفقر والجوع تقضي المرأة الريفية وقتاً يفوق ما تقضيه المرأة الحضرية في الحياة الإنجابية

وأعمال المنزل، بما في ذلك الوقت الذي تقضيه في الحصول على المياه والوقود والاعتناء بالأطفال والمرضى من أفراد الأسرة وتجهيز الطعام .

وهذا نتيجة إلى تدني البنية الأساسية والخدمات في المناطق الريفية إلى جانب الأدوار الموروثة ثقافيا للمرأة، والتي تحد من مشاركتها في فرص العمل (انظر الهدفين الثالث والسابع). وفي مواجهة نقص الخدمات والبنية الأساسية، فإن المرأة الريفية تأخذ على عاتقها جزءاً كبيراً من عبء توفير المياه والوقود لأسرتها. ففي المناطق الريفية في غينيا، على سبيل المثال، تقضي المرأة ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل أسبوعياً في جلب الأخشاب والمياه، بينما تقضي المرأة في ملاوي ثمانية أضعاف ما يقضيه الرجل من وقت في أداء هذه المهام.

كما تقضي الفتيات في ملاوي كذلك ثلاثة أضعاف ما يقضيه الفتيان من وقت في جلب الأخشاب والمياه وبالتالي، فإن النساء في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يقضين ما يقرب من 40 مليار 2 ساعة كل عام في جمع الماء ولهذه الأسباب، ونظراً لأن المرأة الريفية تميل إلى عدم الإبلاغ عن عملها كفرد مساهم من أفراد الأسرة؛ ووفقاً للمعطيات المتاحة، فإن عمل الإناث يقل دائماً عن عمل الرجال في الزراعة بين إجمالي السكان البالغين في البلدان النامية، برغم التنوع الكبير لهذا النوع من العمل بين الأقاليم.

وتميل فرص عمل المرأة العاملة لأن تكون أعمالاً قصيرة الأمد، وأقل استقراراً، وأقل حماية من تلك التي يتولاها الرجال الريفيون وسكان الحضر. وذلك يعود إلى بعض الأسباب منها عدم توافر المرونة في ساعات العمل التي تمكن المرأة من التوفيق بين العمل الأُسري والعمل بأجر، إضافة إلى التمييز في فرص العمل ومحدودية تمثيل المرأة في التنظيمات العمالية. تمثل الزراعة، التي هي مصدر مهم من مصادر كسب الرزق للفئات الأكثر فقراً، إحدى وسائل القضاء على الفقر المدقع، ولاسيما بالنسبة للمرأة الريفية. برغم انخفاض إجمالي معدلات عمل المرأة، فإن نسبة السيدات اللاتي يعملن في الزراعة، من بين السيدات العاملات، تتساوى عادة مع مثيلتها من الرجال أو تزيد عليها، وذلك مقارنة بقطاعات أخرى، كما أن

حوالي 70 %من السيدات العاملات في جنوب آسيا وأكثر من 4.60% من السيدات العاملات في أفريقيا جنوب الصحراء يعملن في قطاع الزراعة.

وتوضح المشاركة الكبيرة للمرأة الريفية في قطاع الزراعة، كعاملة ضمن الأسرة أو مساهمة بلا أجر، مدى أهمية إعداد السياسات والبرامج التي تلبي احتياجات الرجال والنساء واهتماماتهم والعقبات التي تواجههم في قطاع الزراعة.

ويشتمل ذلك على تقوية نظم الإرشاد الزراعي للمرأة لكي تكون أكثر تلبية واحتواء ومواجهة العوائق الهيكلية التي تحول دون وصول المرأة للموارد الإنتاجية، وتحسين النظم المالية لتلبية احتياجات المرأة الريفية المنتجة، وصاحبات المشروعات الخاصة بما في ذلك إخراج الشرائح 5 الأقل إنتاجاً من الاقتصاد الريفي .

تحسين إمكانية وصول المرأة للموارد الإنتاجية هو أحد العوامل الأساسية لمكافحة الفقر تمثل المرأة في المتوسط 43 %تقريباً من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية.ٍ نات إلى أن المرأة إذا تمتعت وتشير البي بنفس إمكانية الوصول للموارد الإنتاجية مثل الرجل، فسوف تزيد من عائدات أرضها الزراعية بنسبة 20 إلى 30 ،%محققة نمواً في إجمالي الإنتاج الزراعي بالبلدان النامية بنسبة 2،5 إلى 4 ،%مما يؤدي إلى 6 تخفيض عدد سكان العالم الذين يعانون من الجوع بنسبة 12 %إلى 17 .% وقد تمثل الأرض أهم الأصول المملوكة للأسر، بالنسبة للنساء والرجال في المناطق الريفية، لدعم الإنتاج وتوفير الأمن الغذائي والتغذوي وتأمين مصدر للدخل. ومع ذلك، فإحدى المقارنات الدولية لمعطيات التعداد السكاني الزراعي تشير إلى أنه نتيجة لمجموعة من العقبات القانونية والثقافية في توريث الأراضي، تقل ملكية المرأة من الأراضي الزراعية واستخدامها عن 20 %من إجمالي مالكي 8 وتمثل المرأة أقل من 5 %من الأراضي. إجمالي حائزي الأراضي الزراعية في شمال 9 أفريقيا وغرب آسيا، بينما تبلغ هذه النسبة 15 %في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

ِّنات هائلة تشير إلى أن الأسر وهناك بي الريفية التي تعيلها أنثى تعاني كذلك من ضعف إمكانية الوصول إلى نطاق واسع من الأصول والخدمات الإنتاجية الضرورية لسبل المعيشة في الريف، وذلك بصورة أكبر من الأسر التي يعيلها ذكر، ومن هذه الأصول المملوكة والخدمات: السماد والمواشي والمعدات الآلية، وتحسين أنواع البذور وخدمات الإرشاد والتثقيف الزراعيين.

وعلى نفس المنوال، هناك سبعة من بين تسعة بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تقل فيها حظوظ الأسر التي تعيلها الأنثى في الاستعانة بالقروض عن الأسر التي يعيلها الذكور. التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية قد يقلص من عدد الأطفال الناقصي الوزن.

تشير مجموعة كبيرة من المؤشرات البحثية إلى أن وضع دخل إضافي في يد المرأة يترجم على الأرض إلى تحسين تغذية الأطفال وصحتهم وتعليمهم .

ومع هذا، فالمعطيات المتاحة حول تغذية الطفل والمصنفة بحسب الموقع الريفي/ الحضري ونوع الجنس لا تزال ضئيلة. ففي جميع المناطق النامية في العالم، تتزايد احتمالات أن يولد الأطفال الريفيون أقل وزنا عن نظرائهم في الحضر .

فبين عامي 1990 و2008 ،انخفضت نسبة الأطفال دون الخامسة في المناطق النامية ممن كانوا يعانون نقص الوزن من 31 %إلى 26 ،% غير أن بعض أجزاء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا شهدت زيادة في التفاوت بين الأطفال الريفيين والحضريين. 14 ويشير الشكل 3 إلى أنه في جنوب ووسط القارة الأمريكية، تتزايد احتمالات أن يكون أطفال المناطق القروية ناقصي الوزن بنسبة 1،8 ضعفاً عن نظرائهم في المناطق الحضرية؛ والأقاليم الأخرى ليست أفضل حالاً. وقد يسهم تحسين تغذية الأمهات وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الإصحاح والخدمات الصحية، والتي يفتقر إليها كثير من المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً، مساهمة كبيرة في معالجة هذا الوضع.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي يمثل الفقر وعدم المساواة عقبتين على طريق تعميم التعليم إن عاماً إضافياً في التعليم الابتدائي يزيد من أجور الفتيات فيما بعد بنسبة 10 – 20 ،%ويشجع الفتيات على عدم الزواج في وقت مبكر، وأن ينجبن أولاداً أقل، ويقلل من احتمالات تعرضهن للعنف. 15 ومع هذا، ففي مناطق كثيرة من العالم، يرى الناس أن تعليم الفتيات أقل أهمية من تعليم الفتيان.

وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من تحقيق تقدم كبير في مجال تضييق الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، تظل هناك فجوة كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية. وتشير المعطيات الأسرية الواردة من 42 بلداً إلى أن احتمالات ترك الفتيات الريفيات للتعليم تزيد عنها لدى الفتيان الريفيين، بينما تزيد هذه الاحتمالات بمقدار الضعفين لدى الفتيات الريفيات عما هو عليه لدى الفتيات في الحضر.

تنتشر العقبات الاجتماعية والثقافية والمطالبات بفرص عمل في المناطق الريفية، في الأغلب وبصورة أكبر، إلى جانب ما يعد "عقاباً" 17 على بعد المسافة، وهي العقبات التي تبقي على الفتيات محرومات من التعليم.

ففي باكستان، يقل التحاق الفتيات بالتعليم بنسبة 20% كلما بعدت المسافة عن المدرسة بمقدار نصف كيلومتر .

إذاً، فتقليل المسافة إلى المدرسة يرفع من نسبة التحاق الفتيات بالتعليم، ويزيد من انتظامهن بالفصول الدراسية؛ وقد ساهم بناء مدارس محلية داخل المجتمعات الريفية في زيادة التحاق الفتيات بالتعليم في مصر وإندونيسيا والعديد من البلدان الأفريقية. أما تكاليف التعليم فهي عقبة أخرى، ولاسيما لدى الأسر الفقيرة في المناطق الريفية.

النساء الريفيات يمثلن النسبة الأكبر من الأميين في العالم تمثل السيدات ما يزيد على ثلثي الأميين في العالم البالغ عددهم 796 مليون شخص، وكثير منهن يعشن في المناطق الريفية.

وفي بعض البلدان، يقل عدد السيدات الريفيات اللاتي يعرفن القراءة والكتابة بكثير عن الرجال الريفيين .

ففي كمبوديا، على سبيل المثال، 48 %من السيدات الريفيات أميات، مقارنة بـ 14% فقط من الرجال الريفيين، بينما تبلغ نسبة الأمية في بوركينافاسو 78 %بين السيدات الريفيات و63 %بين الرجال الريفيين. 20 ومع هذا، فالمعرفة بالقراءة والكتابة والتعليم قد يمثلان أداتين مهمتين لتمكين المرأة الريفية ومحاربة الفقر والجوع .

وفي الحقيقة، تزيد حظوظ المرأة المتعلمة لأن تكون في حالة صحية أفضل أكبر على اتخاذ القرارات داخل أسرتها. وأن تكسب دخلاً أعلى وأن تتمتع

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتضاعف حرمان الفتيات الريفيات في الانتظام بالتعليم الثانوي العام إن للانتظام في التعليم الثانوي آثاره على مستقبل العمل والفرص الاقتصادية، وكذلك على الحصائل الصحية، حيث البنات إلى أن الفتيات الريفيات أقل حظوظاً في الانتظام بالمدارس الثانوية

عن الفتيان الريفيين، وتقل حظوظهن بكثير عن الفتيات الحضريات. ينتظم 39,5 %من الفتيات الريفيات بالمدارس الثانوية مقارنة بـ 45% من الفتيان الريفيين، و59 %من الفتيات الحضريات، و60 %من الفتيان الحضريين.

تقل حظوظ النساء الريفيات عن الرجال الريفيين في العمل مقابل أجر تشير المعطيات الحديثة الواردة من عددٍ من البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى أن النساء أقل حظاً من الرجال في المشاركة في العمالة مقابل أجر في الريف (سواء في المجال الزراعي أو غير الزراعي) (الشكل 6 ،(بل يلاحظ أنهن أكثر نشاطاً في الاقتصاد الريفي غير الرسمي، الذي يجري خارج معايير العمل. وعندما يعملن مقابل أجر، فالنساء الريفيات يعملن في الأغلب بدوام جزئي و/أو في عمل موسمي و/أو عمل منخفض الدخل. 24 ويزيد متوسط أجور الرجال عنه لدى النساء في كل من المناطق الريفية والحضرية. وفي بعض البلدان، تكون فجوة الدخول بين المرأة والرجل أوسع في المناطق الريفية .

كما تزيد احتمالات عمل المرأة الريفية كأحد العمال المساهمين من الأسرة عن الرجل الريفي .

وعلاوة على ذلك، فإن المرأة الريفية تعمل عادة لساعات أطول من الرجال، إذا ما أخذنا في الاعتبار مسؤوليات الإنتاج المدفوع الأجر، والإنجاب غير المدفوع الأجر ومسؤوليات المنزل، والرعاية.

ففي بنين وتنزانيا، مثلاً، تعمل المرأة 17،4 و14 ساعة على التوالي أكثر من الرجل أسبوعياً، بينما تعمل المرأة الريفية و12 ساعة أكثر من الرجل في الحضر. 27 في الهند 11 ساعة أكثر من المرأة الحضرية في معظم المناطق، ينخفض تمثيل المرأة في السياسة ودوائر صنع القرار أحرز تقدم في مجال التمثيل السياسي للمرأة منذ عام 1995،وشمل

ذلك أفريقيا وأجزاء كبيرة من آسيا، حيث ظهرت حالات تتسم بزيادة واضحة في تواجد المرأة في المجالس النيابية. فقد حققت رواندا، على نحو مدهش، مكاسب كبيرة في هذا المضمار، حيث تمثل المرأة حالياً 56 %من البرلمان، مقارنة بـ 17 %عام 1995.

أما على الصعيد العالمي، لا تزال هناك فجوة قائمة في إمكانية وصول المرأة لسدة الحكم، وفي إدماجها في دوائر صنع القرار والقيادة على كافة المستويات، بما في ذلك المجالس القروية. تشير المعلومات المتاحة من آسيا لعام 2010 إلى أن المرأة هناك مثلت ما بين 0,2) %بنغلاديش) و7%كمبوديا) من رؤساء المجالس القروية، بينما مثلت النواب المنتخبين في المجالس القروية .

بين 1,6%) سريلانكا) و31) %باكستان) من يعاني الكثير من النساء في الريف من العنف الأسري إلا أن قلة منهن فقط يطلبن المساعدة من الأمور الأساسية لضمان تمكين النساء واستئصال شأفة الفقر أن نتصدى للعلاقات ذات القوة غير المتساوية بين الجنسين

، والمعتقدات الدائمة التي تتسبب في استمرار العنف المرتكز على اختلاف الجنس، والممارسات التقليدية الضارة (مثل ختان الإناث،والزواج في سن الطفولة، وحرمان الزوجات من الميراث .(

فوفقاً لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية في بلدان متعددة، فإن النساء في المناطق الريفية يبلغن عن معاناة من الإيذاء البدني أكثر مما لدى النساء في الحضر.

إلا أن المعطيات المستمدة من الدراسة لا تبدي نموذجاً واضحاً في ما يتعلق بإمكانية حصول النساء في الريف أو الحضر على الخدمات بما يساعدهن في معالجة هذا الإيذاء البدني. ويمكن القول بوجه عام أن النساء يساورهن الشك حول ما إذا كانت هذه الخدمات ستقدم لهن المساعدة التي يحتجن إليها .

كما أنهن يخشين على سلامة أطفالهن وعلى سلامتهن الشخصية إذا ما أبلغن عن تعرضهن للعنف. وقد يكون الوصول إلى الشرطة أو خدمات تقديم المشورة والخدمات القانونية أكثر صعوبة بالنسبة للمرأة الريفية مما هي عليه في المدن، وذلك بسبب عدم توافر وسائل النقل وبعد المسافة عن أماكن تقديم الخدمات، على سبيل المثال.

الهدف الرابع: خفض معدلات الوفيات بين الأطفال لا تزال معدلات الوفيات بين الأطفال في المناطق الريفية أعلى منها في المناطق الحضرية لقد شهدت جميع أقاليم العالم، بين عامي 1990 و2009 ،انخفاضاً ملموساً في معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة، حتى أن بعض المناطق النامية قد وصلت أو كادت تصل إلى الأهداف الموضوعة لعام 2015 ،31 إلا أن المعطيات المتوافرة حالياً تجعل من المستحيل التعرف على مدى تفاوت معدلات الوفيات بين الفتيان

والفتيات. فعلى الرغم من تفاوت مستويات الوفيات بين الأطفال تفاوتاً كبيراً بين بلد وآخر، فإنً المعدلات في المناطق الريفية تكون عادة

اعلى بكثير مما هي عليه في المناطق الحضرية

. وتعاني بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من أعلى معدلات للوفيات في الريف، وبشكل عام الوفيات دون سن الخامسة. إلا أن المناطق الريفية تتساوى في غالب الأحيان فيما بينها من حيث الحرمان في البلدان التي تنخفض فيها معدلات الوفيات دون سن الخامسة انخفاضاً كبيراً؛ فعلى سبيل المثال؛ في هندوراس، نجد أن احتمال موت الأطفال في الريف دون سن الخامسة يقترب من ضعف الاحتمالات لدى أطفال الحضر.

ومن بين المناطق النامية، نجد أن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وشرق آسيا لديها مستويات منخفضة نسبياً من الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة، إلا أن هذه البلدان لديها أيضا أعلى مستويات عدم المساواة بين سكان الريف والحضر. وعلى وجه الإجمال، فإن احتمالات تعرض الأطفال دون سن الخامسة للموت في ريف المناطق النامية تزيد بمقدار 1،4 ضعفاً عن نظرائهم في المدن.

تعليم النساء من المحددات الرئيسية لبقاء أطفالهن على قيد الحياة تشير المعطيات المتوافرة من 68 بلداً لديها معطيات حول الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة، موزعة وفق تعليم الأمهات، إلى أن تعليم الأمهات هو أحد العوامل الرئيسية في تحديد ما إذا كان أطفالهن سيبقون على قيد الحياة ويجتازون السنوات الخمس الأولى من أعمارهم.

ففرصة الطفل في البقاء على قيد الحياة تزداد عند حصول أمه على تعليم ثانويٍ أو عال. والأطفال المولودون لأمهات غير متعلمات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تزيد احتمالات تعرضهم للموت بمقدار 3،1 ضعفاً عن أطفال الأمهات اللاتي يحصلن على تعليم ثانوي أو تعليم عالي، وبمقدار 1،6 ضعفاً عن أطفال الأمهات اللاتي يحصلن على تعليم ابتدائي.34 وتشير هذه الحقائق إلى أن أوجه القصور في تعليم النساء الريفيات تؤثر تأثيراً أوسع نطاقاً وأطول أمداً على رفاهية وعافية الأسرة وعلى جهود الحد من الفقر.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة يتلقى المزيد من النساء المساعدة أثناء الولادة، ولكن أوجه عدم المساواة لا تزال موجودة إن الخدمات الصحية العالية الجودة في الصحة الإنجابية والتدخلات في الوقت المناسب ضرورية لتحقيق صحة جيدة للأمهات، إلا أن مئات الآلاف من الأمهات يمتن كل عام بسبب غياب مثل هذه الخدمات. وفي معظم المناطق النامية، يتاح للنساء الريفيات فرص أقل للحصول على خدمات عاملين صحيين ماهرين في الولادة، وذلك رغم تناقص أوجه الفروق المترسخة بين الريف والحضر في جميع المناطق، بل وزوالها تماماً في بعضها.

تشهد المرأة الريفية جوانب تحسن في الرعاية السابقة للولادة، ولكنها لا تزال أقل من المرأة الحضرية في الفترة بين عامي 1990 و2008 ،زادت النسبة المئوية للنساء الريفيات اللاتي يتلقين الرعاية السابقة للولادة مرة واحدة على الأقل خلال فترة حملهن من 55 %إلى 66 ،%في حين زادت تلك النسبة لدى النساء الحضريات من 84 %إلى 89 %في الفترة ذاتها. ورغم أن ذلك يشير إلى أن التغطية بالرعاية السابقة للولادة قد تحسنت بوتيرة أكثر سرعة في المناطق الريفية، إلا أن الفجوة لا تزال كبيرة.

وتشير المعطيات المتوفرة عن المدة من أواسط تسعينيات القرن العشرين حتى أواسط وأواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أن بعض البلدان التي يغلب عليها السمة الريفية (أي التي يعيش 60 %من سكانهاُ ماً ملحوظاً في في الريف) قد حققت تقدم التغطية بالرعاية السابقة للولادة (حيث يتلقين 4 زيارات على الأقل) في المناطق الريفية.

) وفي آسيا، حققت بنغلاديش مكاسب هامة في التغطية بالرعاية السابقة للولادة، ولكنها ظلت تحت مستوى 20 %من التغطية عام 2007 ،أما الهند ونيبال فقد شهدتا تحسناً ولكنهما ظلا تحت مستوى 30 %من التغطية عامي 2005 و2006 على التوالي. وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، زادت التغطية في ناميبيا بما يقارب 20 %بين عامي 1992 و2006 ، غير أن معظم البلدان الأخرى لم تحقق إلاُ م، بل إنُ ماً ضئيلاً أو لم تحقق أي تقدما لكثير منها شهد انخفاضاً في التغطية.

الهدف السادس :مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض فهم النساء الريفيات لكيفية انتشار فيروس الإيدز أقل مما لدى النساء الحضريات. وتلك هي الخطوة الأولى في تفادي العدوى. يشكل النساء، على الصعيد العالمي، نصف البالغين (15 عاماً وأكثر) الذين يتعايشون مع الإيدز في عام 2010.

وتعتبر الشابات على وجه الخصوص أكثر عرضة من غيرهن للعدوى بالإيدز، حيث يشكلن 64 %من حالات العدوى بالإيدز في أنحاء العالم .

ومع هذا، فإن 33% من الشبان و20 %من الشابات فقط في المناطق النامية لديهم معارف شاملة وصحيحة عن الإيدز، 40 وتقل احتمالات معرفة الشباب في المناطق الريفية، ولاسيما الشابات، حول طرق الوقاية أو استخدام الواقي الذكري مما لدى أقرانهم في المناطق الحضرية .

وتشير المعطيات التي جمعتها منظمة الصحة العالمية من 25 بلداً أن النساء الاقل دائماً تقريباً من النساء الريفيات يكن الحضريات في الإفادة بمعرفتهن بطرق انتقال الإيدز جنسياً، وفي بعض الحالات تصل هوامش الزيادة إلى 20- 50 .%ومما يثير الاهتمام أنه في العديد من البلدان ذات المستويات المرتفعة للعدوى بالإيدز (ملاوي، ورواندا، وزامبيا، وتنزانيا،

وأوغندا، وزامبيا،وزيمبابوي)، تقل الفجوة بين الحضر والريف، مما قد يعكس نجاح التدخلات العامة وحملات إذكاء الوعي في تلك البلدان.

عدم تكافؤ المعالجة بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية تشير التقديرات إلى أن عدد من تتاح له المعالجة بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل يبلغ 6,6 ملايين نسمة (47 % منهم مؤهل للمعالجة) وذلك في نهاية عام 2010.

وتبدو التغطية بالمعالجة بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية أعلى لدى النساء منها لدى الذكور.

ففي جميع البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، تشير التقديرات إلى أن 53 % من النساء المؤهلات للمعالجةً يتلقين المعالجة في نهاية عام 2010 كن مقارنة بـ 40 % من الرجال .

وقد كانت التغطية لدى النساء أعلى منها لدى الرجال في كل من شرق آسيا وجنوبها،

وجنوب شرقها، وفي أفريقيا جنوب الكاريبي فقد كان العكس صحيحاً. الصحراء .

أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة ورغم أن البحوث حول أنماط الاستفادة من المعالجة لا تزال في مراحلها الباكرة فيما يتعلق بفهم جوانب الاختلاف في قبول المعالجة من حيث الموقع الريفي في مقابل الموقع الحضري، فإن هناك بينات هامة مستمدة من الأوبئة في شتى أنحاء العالم تشير إلى أن إمكانية حصول سكان الريف على خدمات المعالجة تكون أقل منها لدى سكان الحضر، وذلك رغم أن الأوضاع آخذة في التحسن في بعض البلدان مع توسع نطاق الخدمات (مثل السنغال وأوغندا (

الخاتمة:

لايزال المجتمع الريفي لم يتقبل فكرة خروج المراة للعمل خصوصا في بعض القطاعات والمجالات .كما لاحظنا ان الإرتباط بالنساء العاملات لازال مقتصرا علي الطبقة المتعلمة والمثقفة كما أنّ المجتمع الريفي يصنّف بعض المهن على أساس جنسي ،ومن ثمَّ يقبل فقط ببعض المهن كمهن نسائية.

وفي الأخير وقفنا على حقيقة صراع الأدوار عند المرأة العاملة وهو عدم التوفيق بين المهام الوظيفية و المهام الأسرية وما ينتج عنه من مشاكل أسرية ومشاكل مهنية على السواء.

دراسة ميدانية

بمتوسطة احمد التجاني بعين ماضي

بالأغواط

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول و الثاني والثالث إلى المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في تصورات المجتمع وعمل المراة الريفية, نأتي إلى الجانب التطبيقي للدراسة الذي نحاول من خلاله إسقاط الجانب النظري على متوسطة احمد التجاني بلدية عين ماضي بالاغواط , و ذلك بغرض معرفة دور عمل المراة في الوسط الريفي و ستكون الدراسة التطبيقية في هذا الفصل على النحو التالي :

1- المدخل المنهجي للدراسة الميدانية.

2- عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية

1- المدخل المنهجي للدراسة الميدانية :

1.1 الإطار الزماني للدراسة : بدأت الدراسة في شهر جوان 2020 حيث بدأت بالدراسة الإستطلاعية و القراءات النظرية المتعلقة بوضوع الدراسة , أما الدراسة الميدانية فبدأت في 01 أوت2020 .

1.2 الإطار المكاني للدراسة : تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى متوسطة احمد التجاني بلدية عين ماضي بالأغواط وسنتطرق بالتفصيل إلى تعريف المؤسسة .

1- تعريف المؤسسة :

متوسطة احمد التجاني الكائنة بعين ماضي بولاية الاغواط هي مؤسسة تربوية تحتوي علي كل من الاقسام السنة اولى والثانية والثالثة والرابعة متوسط حيث انها المتوسطة الوحيدة بهاته المنطقة وهي تساهم بشكل فعال في تربية وتأطير سلوك التلاميذ وتحصلت في العديد من المرات على المراكز الاولى بالولاية وتحتوي على عدة مرافق منها قاعة للرياضة ومطعم مكتبة للمطالعة وقاعة انترنيت.

1.3 -الاطار البشري:

يتمثل الإطار البشري في هذه الدراسة في عدد العمال والاطارات البيداغوجية بمجموع يد عاملة قدرت ب 40 موظف وهي مقسمة على النحو التالي :

- الاساتذة 10
- المستشارين التربويين 10
- العامل المهني 10
- الاطارات10

1.5 أدوات الدراسة :

تمثلت أدوات جمع البيانات فيما يلي:

أولا: الملاحظة.

هي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر البحث التجريبي، وأكثرها أهمية وحيوية، لأنها المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي، فالباحث يستطيع عن طريق الملاحظة كما يقول "فان دالين" أن يجمع الحقائق التي تساعده على تبيين المشكلة عن طريق استخداماته وكذلك يكتشف الدلائل أو العلامات التي تمكنه من بناء حل نظري لمشكلة البحث أي الملاحظة هي التي تقود إلى وضع الفرضيات وحتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات

والملاحظة العلمية هي :عملية مراقبة ومشاهدة السلوك الظاهرات والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات، والتنبؤ بسلوك الظاهرة أو توجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته.

استخدمت هذه الأداة من خلال الدراسة الاستطلاعية للمؤسسة في محاولة تحديد التصورات الاجتماعية تجاه عمل المراة الريفية.

ثانيا: المقابلة.

المقابلة هي أداة بارزة من أدوات البحث العلمي وهي من أهم الوسائل المعتمد عليها في جمع المعلومات، و بغرض الحصول على معلومات حول نشاط المؤسسة بصفة عامة، وقسم إدارة الموارد البشرية بصفة خاصة، قمنا بإجراء بعض المقابلات مع تلاميذ عمال في المؤسسة، تضمنت مجموعة من الأسئلة. وتعرف المقابلة بأنها: تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو آراء أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية

ثالثا: الاستبيان.

هو من أهم طرق جمع البيانات وأكثرها انتشارا، بحيث يمكن تعريفه على أنه: مجموعة من الأسئلة المصممة للتوصل من خلالها إلى حقائق يهدف إليها الباحث.

1. أنواع الاستبيان: يمكن تقسيمها إلى :

- الاستبيان المغلق: هو استبيان يطلب فيه من المبحوث الاختيار من الإجابات المحددة له.
- الاستبيان المفتوح: هي أسئلة غير محددة الإجابة، يترك للمبحوث فيها أن يجيب على الأسئلة بالطريقة التي يرتئيها مناسبة، أي إبداء رأيه.
- الاستبيان المغلق المفتوح: يتكون من مزيج من النوعين السابقين من الأسئلة المفتوحة والمغلقة.

. كيفية بناء الاستبيان وعرضه: تم إعداد الاستبيان بأسئلة مغلقة ومفتوحة بما يتناسب ومتطلبات الدراسة وبالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في تصميمه، وتم إعداده وفق المراحل التالية:

- تحديد أهداف الاستبيان ثم ترتيب محتوياته وأخيرا عرضه في قالب الكتابة
- تحكيم الاستبيان و عرضه على الأستاذ المشرف .
- تعديل الاستبيان حسب ما رآه المشرف من تصحيح ما يجب تصحيحه وحذف ما كان غيرضروري.
- توزيع الاستبيان على مفردات العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- تجميع نتائج الاستبيان والتي هي من أهم الخطوات للوصول إلى نتائج علمية تفيدنا في إثراء موضوع البحث .

وقد تم بناء الاستبيان على محورين أساسيين وهم:

✓ المحور الأول: المعلومات الشخصية .

وشمل هذا المحور مجموعة من البيانات والمعلومات الشخصية والوظيفية خصت العينة المراد دراستها، حيث ضم أربعة فقرات تتعلق بكل من:

- الجنس.
- العمر.
- المستوى التعليمي.
- الخبرة في العمل.

✓ **الحور الثاني :** أسئلة خاصة بتصورات المجتمع تجاه عمل المراة في الوسط الريفي ورضا المراة عن نفسها

1.6– عينة الدراسة :

- ✓ حيث تم اختيار عينة عشوائية حاولت أن تكون مراعية لشروط العينة السليمة، فتكونت من 30 موظف، وتم اعتبار جميع الاساتذة والعمال عبارة عن نساء، وقد بلغت نسبة عينة الدراسة 15% من المجتمع.

- ✓ **الشكل01: عينة البحث.**

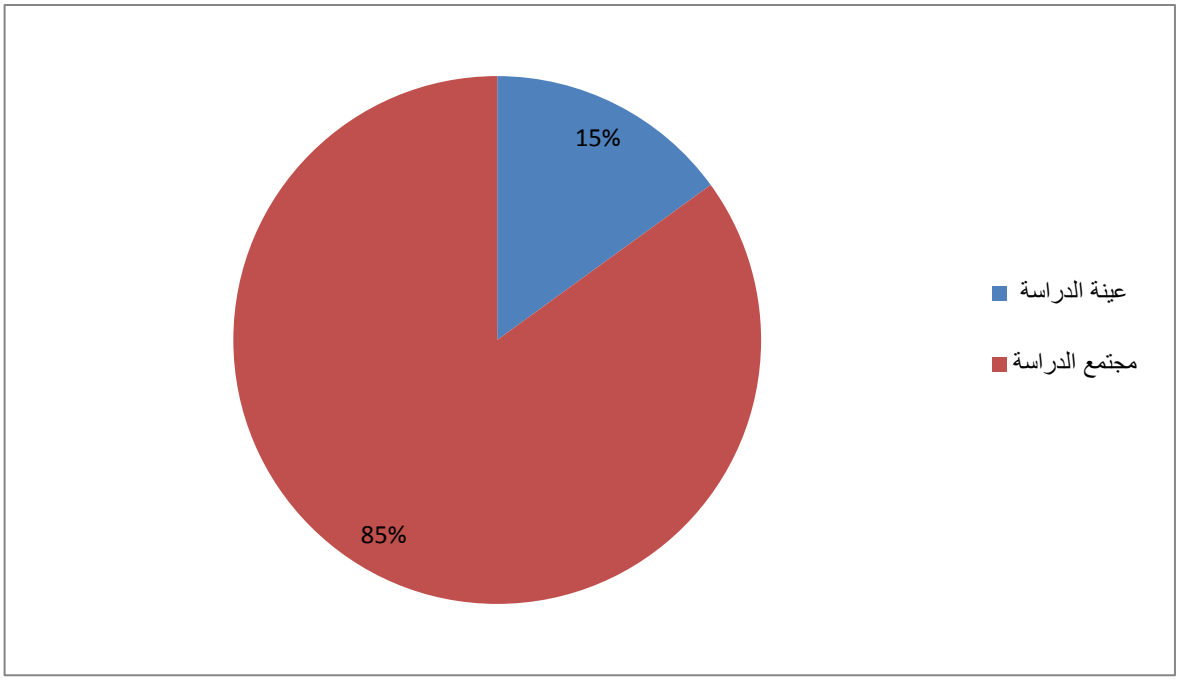

المصدر : من إعداد الطالبة

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان وذلك من خلال دراسة الاتساق الداخلي الحساب معامل الثبات لها، ومن تم توزيعها على مفردات العينة حيث تم توزيع 30 نسخة من الاستبيان واسترجع منها 30 قابلة للدراسة حيث أجري عليها التحليل الإحصائي لتحليل البيانات الخام المكونة من إجابات عينة الدراسة وتعد عملية التحليل الإحصائي للبيانات أهم مراحل البحث العلمي الميداني وهي المرحلة التي تبنى على أساس نتائج الدراسة المتعلقة بالجانب التطبيقي، ولمعرفة دور المتغير المستقل عمل المراة في المتغير التابع تصورات المجتمع في متوسطة احمد التجاني بلدية عين ماضي بالأغواط

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق للخصائص الوصفية على أساس المعايير التالية: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة. ثم التحليل الأهم النتائج المتوصل إليها بخصوص متغيرات الدراسة وفي الأخير اختبار صحة أو خطأ فرضيات الدراسة وذلك كما يلي:

1-التحليل الوصفي لخصائص العينة.

اختبار فرضيات الدراسة

1-التحليل الوصفي لخصائص العينة.

1.1 توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة من حيث الجنس من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول 01 توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	66.7
أنثى	10	33.3
المجموع	30	100

.

يبين الجدول أعلاه أن 66.67 % من أفراد عينة الدراسة هم ذكور، و 33 .33 %من الإناث، أي ارتفاع نسبة العاملين من جنس ذكر في متوسطة احمد التجاني بلدية عين ماضي الاغواط , مقابل انخفاض نسبة العاملين من الإناث، ويرجع هذا إلى طبيعة نظرة المجتمع الريفي الى عمل المراة.

الشكل 02: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس .

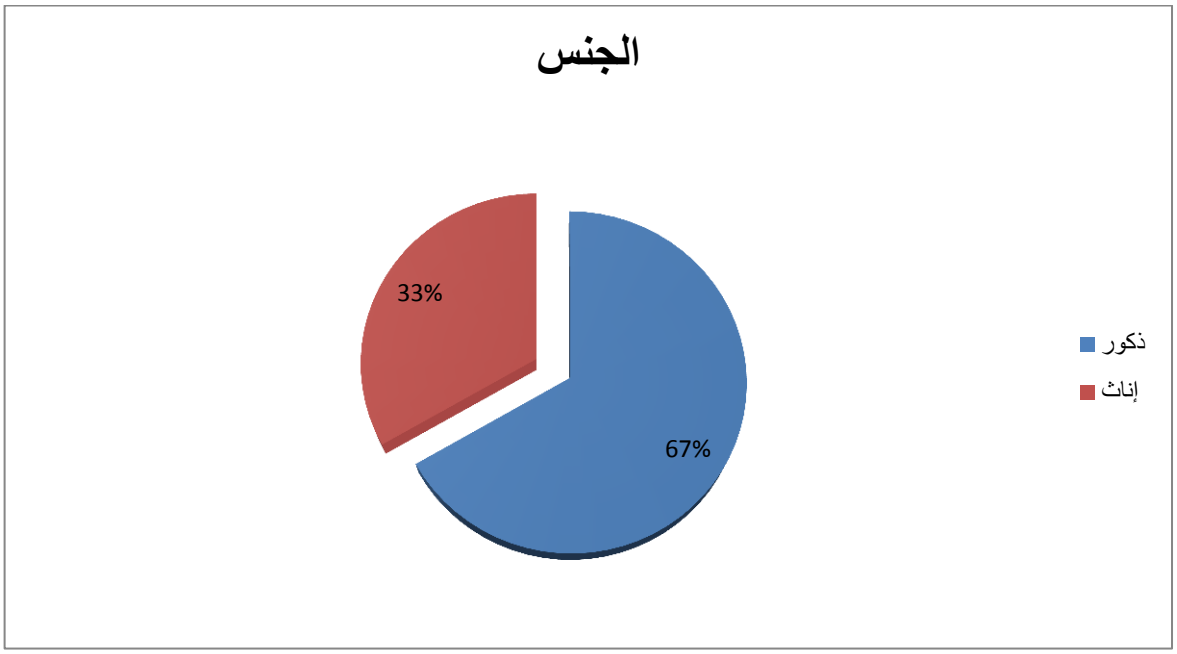

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS

1.2توزيع عينة الدراسة حسب العمر

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة من حيث العمر من خلال الجدول والشكل الموالين:

الجدول 02: توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
21-30سنة	6	%20
31-40سنة	16	%53.3
41-50سنة	6	%20
أكثر من 50 سنة	2	%6.7
المجموع	30	%100

الشكل 03: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

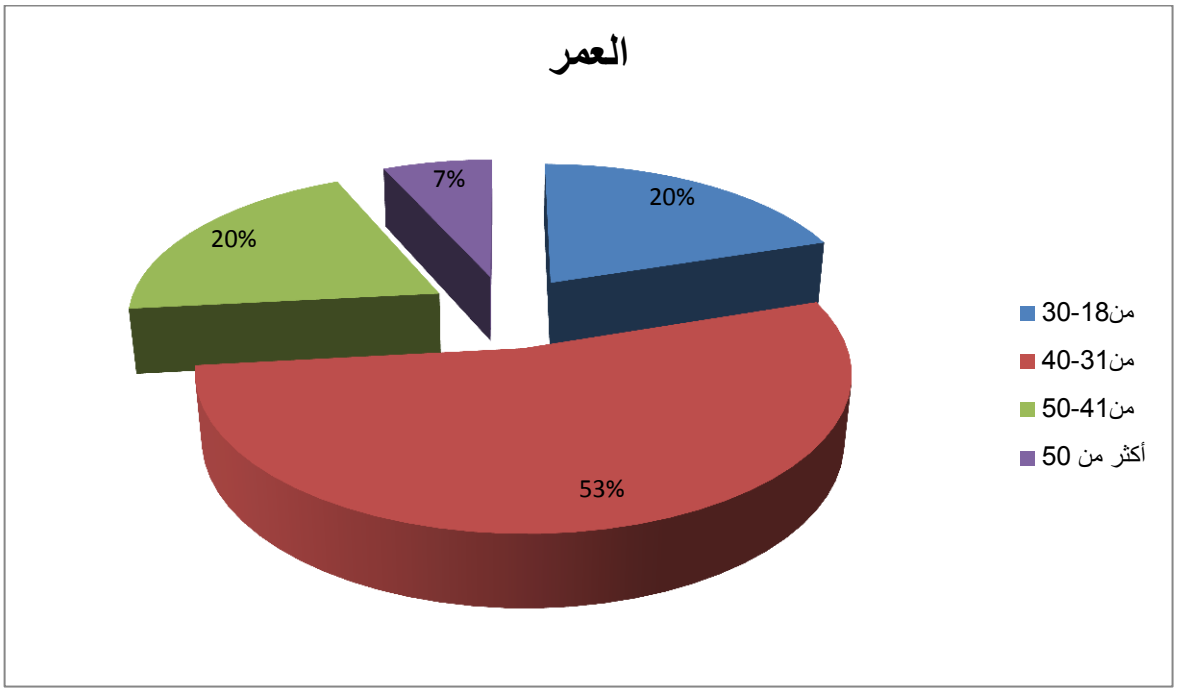

المصدر من إعداد الطالبة ناءا على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 20% من أفراد عينة البحث كانت أعمارهم في الفئة العمرية ما بين 18 و30 سنة، وأن ما نسبته 53 . 3 % من أفراد العينة كانت أعمارهم من 31 إلى 40 عام، وأن ما نسبته 20% من أفراد العينة كان سنهم ما بين 41 و50 سنة، وأن نسبة 7 6% من أفراد العينة كانت أعمارهم

أكثر من 50 سنة. ومما سبق نستنتج أن عينة البحث تتميز بنسبة عالية من الشباب أعمارهم من 18 إلى 40 سنة قدرت ب73.3 %

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول 03 : توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	2 21	%6.7 %70

جامعي دراسات عليا أخرى	6 1	%20 %3.3
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 6.7% من أفراد العينة يحملون الشهادة الثانوية، ونسبة 70% من أفراد العينة من ذوي الشهادات الجامعية، أما حاملي شهادات الدراسات العليا فبلغت نسبتهم 20% من عينة الدراسة، أما حاملي شهادات المهن التقنية فكانت نسبتهم قليلة وبلغت 3.3% . ومما سبق نستنسج أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يحملون الشهادات الجامعية بنسبة اجمالية قدرت ب 90%، وهذا يدل على استثمار المؤسسة محل الدراسة في الكفاءات الجامعية بهدف تحسين مستوى خدماتها.

الشكل 04: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي :

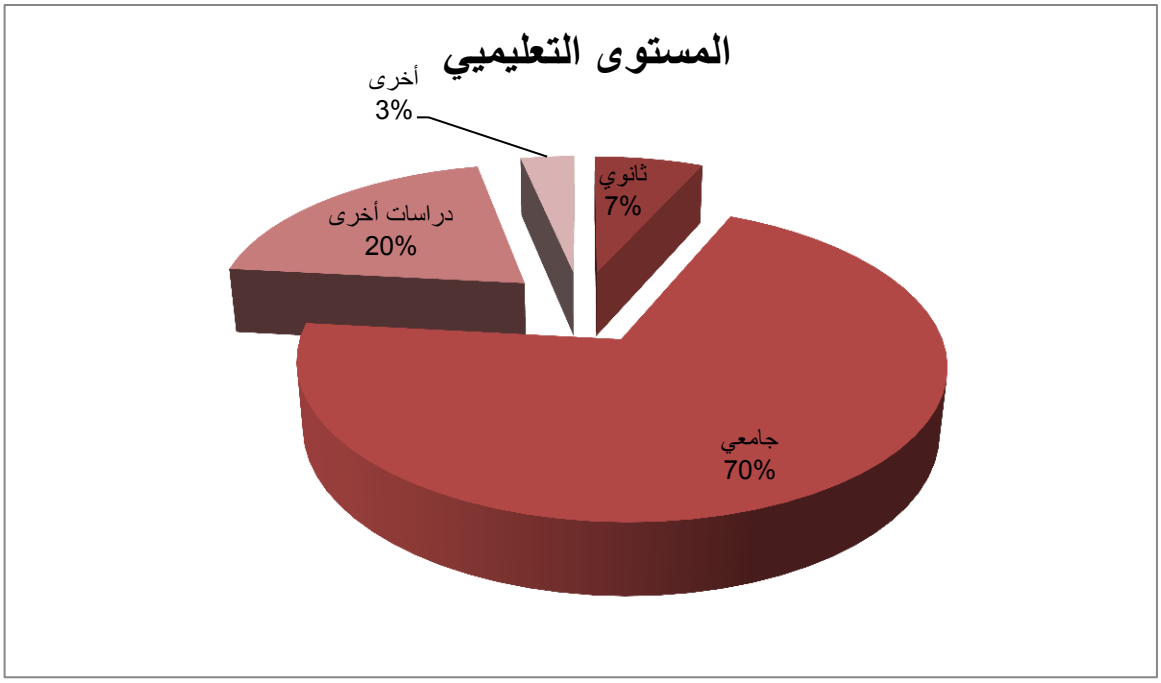

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

الجدول 04: توزيع العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من5–10سنوات 11 –15سنة 16–20سنة أكثر من 20	18 7 2 3	%60 %23.3 %6.7 %10
المجموع	30	%100

1.4 الشكل 05: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

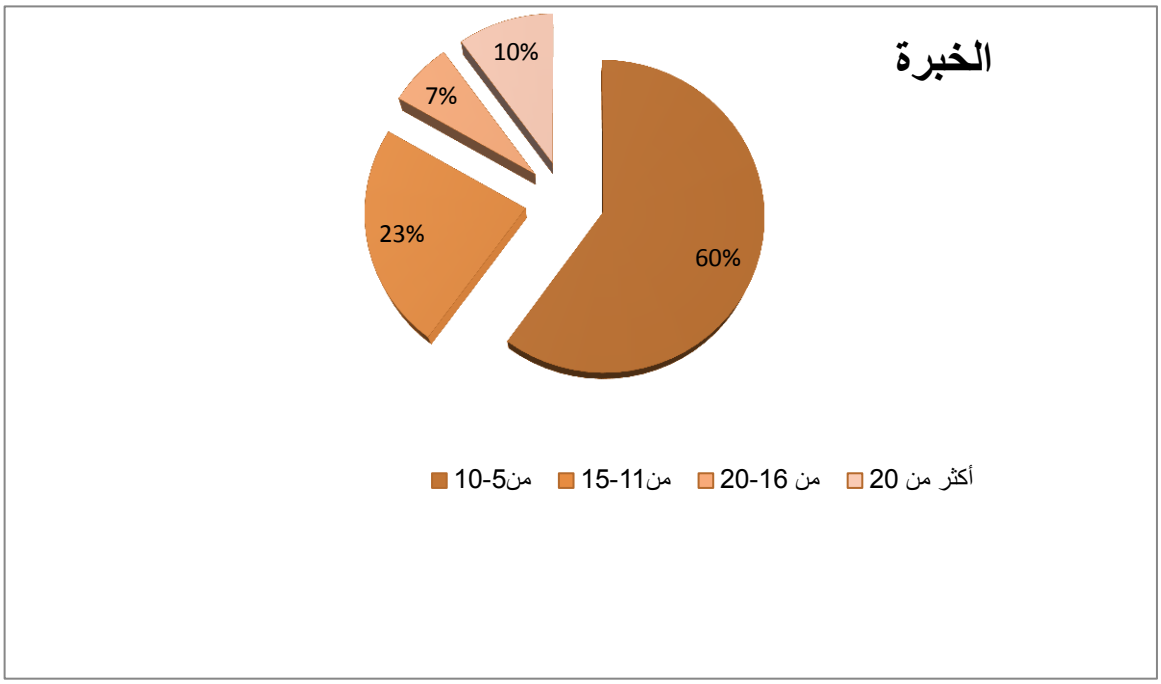

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS

يبين الجدول السابق أن نسبة 60% من عينة الدراسة تمثلت سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى 10 سنوات، وأن نسبة 23 . 3 % من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم بين 11 و15 سنة، في حين تراوحت سنوات الخبرة لنسبة 6.7% من أفراد عينة الدراسة ما بين 16 20 سنة، أما نسبة أفراد العينة الذين لديهم أكثر من 20 سنة خبرة فبلغت نسبتهم 10%. فنلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الخبرة من 5 إلى 15 سنة بلغت **83.3%** وهي نسبة كبيرة هذا ما يعني أن عدد كبير من المبحوثين لديهم سنوات خبرة طويلة في مجال عملهم، ما يجعل إجاباتهم على أسئلة الاستبيان أكثر دلالة حول علاقة المجتمع بعمل المراة في الوسط الريفي.

1- إختبار فرضيات الدراسة .

1.2 تحليل و تفسير البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى

تمثلت الفرضية الأولى في: مساهمة عمل المرأة في التوفيق بين رضا النفس واحتياجاتها الذاتية في متوسطة احمد تجاني بلدية عين ماضي الاغواط , و منه سوف نقوم بعرض مجموعة من الجداول للتأكد من طبيعة العلاقة بين المجتمع الريفي وعمل المرأة.

عرض ومناقشة النتائج:

السؤال الأول: هل عمل المراة اوصلها للرضى الذاتي والنفسي والاسري ؟

جدول رقم (:05)يبين رضا عمل المرأة عن نفسها

البنود / الأبعاد	مجموع البنود السلبية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	مجموع البنود الإيجابية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
الأبعاد الأسرية	6385	25.54	%58.40	5152	20.60	%41.59

توضح نتائج

الجدول رقم (05) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للبنود الأسرية السلبية والإيجابية حيث كان مجموع البنود التي تمثل الآثار السلبية لخروج المرأة للعمل 6385درجة بمتوسط حسابي25.54وبنسبة مئوية 58.40%بينما كان مجموع البنود التي تمثل الآثار الايجابية لخروج المرأة للعمل 5152درجة بمتوسط حسابي 20.60وبنسبة مئوية 41.59%ومن خلا ل هذه النتائج يمكن أن نعتبر الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة للعمل كانت في عمومها بين السلبية والإيجابية إلا أن خروجها حسب عينة الدراسة يؤثر سلبا على الأسرة وعلى ذاتها (المرأة نفسها كأم وزوجة وزوجها والأبناء. (

مناقشة وتفسير نتائج التساؤل الأول:

عمل المرأة خارج البيت له آثار سلبية على الأسرة وعلى نفسها ويمكن تفسير هذه النتائج أن خروج المرأة للعمل ولد لديها صراعا دائما حول كيفية التوفيق بين العمل المنزلي و العمل الخارجي، والتوفيق بين رعاية الأطفال و الأعمال المنزلية و عملية الإنتاج التي تمارسها من خلال نشاطها المهني، فتضطر الأم العاملة إلى التردد على البيت و المدرسة

لمتابعة أطفالها و يتعقد الأمر عندما يزداد عدد الأبناء، لذلك ترى الكثير من الأمهات أن خروجها للعمل يتركها تضحي بأسرتها أو بعملها ، فهي بذلك تثبت عجزها في أداء مهمتها الأساسية، تنشئة أطفالها المحضونين بل و حتى في تدبير شؤون البيت نتيجة الإرهاق الجسماني و النفساني الذي تتعرض له، فتعارض الدورين معا يجعلها لا تتقن أي منهما إضافة لذالك فإن خروج المرأة للعمل باستمرار ولساعات طويلة له تأثيرا سلبيا على صحتهن، من حيث أن كل مهنة لها مشكلاتها ومتاعبها التي تخلف آثارا صحية معينة نفسية أو جسدية، و يمكن إرجاع ذلك إلى الصراع التي تعاني منه المرأة المتزوجة حيث أن الاختيار بين البيت و العمل اختيار صعب و يمثل مشكلة انفعالية لها تسبب لها عديدا من الإحباطات و التوتر و القلق و الحيرة مما ينعكس على اتزانها الانفعالي، و جميع الدراسات السيكولوجية ترى أن المرأة العاملة تواجه جملة من الاضطرابات النفسية نتيجة خروجها للعمل ، رغم أنها خرجت للعمل بملء إرادتها ، فالمرأة العاملة تشعر بالاكتئاب و الإحساس بالذنب ، فهي متشتتة الفكر ما بين عملها و ضرورة تأديته على أكمل وجه و ما بين أسرتها و أطفالها و منزلها، إن تواجدها في هذه الحالة يجعلها فريسة التوتر المستمر الذي يهدد بناء شخصيتها فينعكس على سلوكاتها و تصرفاتها اتجاه زوجها وأبنائها وتتفق نتائج هذه الدراسة مع **دراسة حلمي(1997)** فقد أشارت إلى ما تعانيه الأم العاملة من صراع للأدوار في المجتمع الإماراتي ،

حيث تعاني من أعباء كثيرة من تربية الأبناء و متابعة تحصيلهم الدراسي و تلبية احتياجات الزوج و القيام بالعلاقات الاجتماعية مع الأهل و الأصدقاء، وأكدت بعض الدراسات وجود اتجاهات أقل إيجابية لدى النساء العاملات المتزوجات مقارنة بنظيراتهن غير العاملات، فالمرأة المتزوجة كثيرا ما تعيش إحساسا بالذنب بالنسبة لبيتها و زوجها ، منها **دراسة لمي الخطاب (2005)** بسوريا حيث أظهرت النتائج أن معظم العاملات المتزوجات لا يستطعن التوفيق بين عملهن داخل المنزل وخارجه مما يترك أثرا سلبيا على أدائهن في المنزل وعلى إنتاجيتهن في العمل، ويمكن أن يلعب المستوى التعليمي دوره في النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة حيث أن الفرق بين المتوسط الحسابي للآثار السلبية لعمل المرأة والمتوسط الحسابي للآثار الإيجابية لم يكن كبيرة ويمكن إرجاع ذالك إلى أن أغلب عينة الدراسة كان ليها المؤهل العلمي مستوى جامعي، وأن عدد الأطفال له أثر في نتائج هذه الدراسة حيث بينت **دراسة هادي رضا مختار (1997)** بالكويت أن المستوى التعليمي للزوجة العاملة والمستوى التعليمي للزوج وعدد الأبناء هي العوامل المؤثرة في عدم الاستقرار الأسري عند المرأة العاملة، فارتفاع المستوى التعليمي للزوجة العاملة أدى ذلك إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري، فكلما ارتفع عدد الأولاد كلما زادت احتمالات عدم الاستقرار الأسري، لأنه في رأي الباحث زيادة عدد الأبناء يعني مسؤوليات أكبر على عاتق المرأة العاملة، ومواجهتها لعدد أكبر من الأدوار، وخلق حالة من عدم الاستقرار الأسري ، وقد بينت

دراسة **دراسة منى يونس 1987**الآثار السلبية للعمل على دور الأم في مجال صحة أطفالها تبين أن نسبة 92%منهن يصرحن أنهن يضطررن إلى ترك أطفالهن مع من لا يرعاهن ولا يحميهن مثلهن و78 % صرحن عن خوفهن وقلقهن على أطفالهن و

8%تطلبن من أطفالهن التوقف عن العمل عند عودتهن من العمل ، الآثار السلبية لعمل المرأة على دورها اتجاه صحة الأسرة ككل تبين أن أفراد الأسرة تعتقدن أن العمل يتسبب في معاناة الأم من التعب وتوتر الأعصاب وأرجعت نتائج دراستها إلى عدم قيام الأمهات بتوزيع جهودهن وطاقاتهن وواجباتهن وحقوقهن بعدالة ووفق تخطيط معين لجهلهن بذلك ولانخفاض مستواهن التعليمي، وتبين كذلك أن أفراد الأسرة يرون بأن العمل مسئول عن امتناع الأم عن الاعتناء بمظهرها في المنزل ، وترى بعض الدراسات الأخرى (مثل نتائج هذه الدراسة) أن خروج المرأة للعمل له آثار إيجابية على الأسرة حيث بينت دراسة للباحثة **كاميليا عبد الفتاح (1984)** أن العمل يحقق للمرأة إشباعات نفسية اجتماعية تتعلق بالأهمية والمكانة والشعور بالقيمة، وأن اشتغال المرأة يحقق لها الأمن الاقتصادي ضد التهديدات الواقعية والمتوهمة التي تثير في نفسها المخاوف بالنسبة لمستقبلها ومستقبل أولادها، كما أن الأمن الاقتصادي يخفف من إحساسها بالتبعية للرجل فضلا عما تشعره كنتيجة للاستقلال الاقتصادي من شعور بالقيمة والمكانة، إن اشتغال المرأة يساعد على الاستقرار النفسي والنضج الانفعالي للأطفال ويجعلهم أكثر اعتماد على أنفسهم، وأشار **إسعاف حمد** في دراسة له سنة 1992أن المرأة العاملة تملك شعورا قويا من حيث ثقتها بنفسها مما ساعد على تفتح الأسرة أكثر على العالم الخارجي وزيادة الاستقرار الأسري في بيتها ، كما ذكرت الدراسة أن مساعدة الزوج تشكل حافزا مهما لاندفاع المرأة العاملة وحماسها إلى العمل، وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة العاملة أصبح لها اتخاذ القرار مع زوجها في بعض الأمور الأسرية كعدد الأولاد والخروج من المنزل ، بعد مقارنة نتائج هذه الدراسة بالدراسات السابقة يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة لم تختلف عليها كثيرا ، حيث أن عمل المرأة خارج البيت يترك آثارا سلبية وأخرى إيجابية تنعكس على المرأة العاملة نفسها وعلى زوجها وأبنائها، ويبقى الاختلاف قائما في مختلف النتائج حسب خصائص مجتمع وعينة الدراسة وتلعب المتغيرات الوسيطية دورها في النتائج المتحصل عليها كالمستوى التعليمي للمرأة العاملة وعدد الأولاد والمستوى التعليمي للزوج ومكان الإقامة ومدة الزواج وطبيعة العمل

السؤال الثاني: هل استطاعت المراة حقيقة التوفيق بين العمل واسرتها ؟

جدول رقم : (06) يبين استطاعة المراة في التوفيق بين العمل واسرتها.

البنود / الأبعاد	مجموع البنود السلبية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	مجموع البنود الإيجابية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
الأبعاد الاجتماعية	5615	22,46	%51.88	4902	19,60	%48.11

توضح نتائج الجدول رقم (06) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للبنود الاجتماعية السلبية والإيجابية حيث كان مجموع البنود التي تمثل الآثار السلبية لخروج المرأة للعمل 5615درجة بمتوسط حسابي 22.46وبنسبة مئوية 51.88%بينما كان مجموع البنود التي تمثل الآثار الايجابية لخروج المرأة للعمل 4902درجة بمتوسط حسابي 19.60وبنسبة مئوية ، 48.11%ومن خلا ل هذه النتائج يمكن أن نعتبر الآثار الاجتماعية الناجمة عن خروج المرأة للعمل كانت في عمومها بين السلبية والإيجابية إلا أن خروجها حسب عينة الدراسة يؤثر سلبا على محيطها الاجتماعي (علاقتها بأقربائها وجيرانها وزملائها في العمل.)

مناقشة وتفسير نتائج التساؤل الثاني:

عمل المرأة خارج البيت له آثار سلبية على محيطها الاجتماعي ويمكن تفسير هذه النتائج بأن خروج المرأة للعمل حتم عليها إعادة تشكيل شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرية من أجل التكيف مع ظروف عملها، وهذه النتائج تعبر عن صورة العلاقة الموجودة بين المرأة العاملة خارج البيت وجيرانها وأقاربها على مستوى الأسرة الممتدة ، فقد تميزت بالإيجاز الشديد بحيث لم يعد لديها والوقت الكافي لأن تزور جاراتها فأصبحت علاقاتها محدودة وسطحية، إن المرأة العاملة كثيرا ما تجد نفسها أمام مطالب و توقعات متعددة و اختيارات صعبة قد تكون مستحيلة ، فما تنتظره الاسرة وما ينتظره الأقارب والجيران من زيارات متبادلة والحضور لمختلف المناسبات لا يمكن أداؤه نتيجة عملها الخارجي من جهة وعملها المنزلي من جهة أخرى ، و ما تتوقعه الأسرة الممتدة والأقارب والجيران منها حال بينها ومطالب البيت و ضيق الوقت و نقص الجهد، و ما تتمناه لذاتها قد لا يتاح لها عندما تجد نفسها موضوعة دائما أمام اختيارات و أولويات متعددة تأجيل هذا و تقديم آخر حتى تتمكن من المحافظة

على الحد الأدنى من استمرارية العلاقات ولم تختلف نتائج هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى حيث بينت دراسة **وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد العام النسائي في سوريا**(1992) المشكلات الناتجة عن خروج الزوجة إلى العمل) أن الزوجة العاملة لا تجد الوقت الكافي لإنشاء علاقات اجتماعية مع الجوار بحجة أن الوقت المتبقي من

العمل خارج البيت تصرفه الزوجة في رعاية زوجها وأبنائها وتحضير مستلزمات عملها لليوم الموالي ، كما بينت دراسة **المسلمي شيخة (1995)** أن خروج المرأة للعمل أدى للحد من تبادل الزيارات والهدايا في المناسبات مما خلق نوع من العزلة لديها خصوصا أن أغلب أوقات المرأة العاملة إما في العمل أو البيت ، أما عن تقارب هذه النتائج بين سلبيات وايجابيات الآثار الاجتماعية لعمل المرأة، فإن المكانة الاجتماعية التي حققتها المرأة العاملة بفضل خروجها للعمل ودخلها الشهري مكنتها من الحد من بعض السلبيات فعلاقاتها بعيدا عن محيطها

الاجتماعي مع مربيات الروضات وزملائها في العمل، خلق لها علاقات جديدة يصعب على المرأة الماكثة بالبيت ربطها فقد بينت دراسة **المعمري (2005)** أن هناك آثار اجتماعية لعمل الزوجة منها ما هو إيجابي ، مثل أن العمل أثر إيجابا على حياتها الأسرية وأكسبها القدرة على حل المشكلات الأسرية وتفهمها.

وتطمح المرأة العاملة للحصول على مركز اجتماعي أعلى لتحقيق الذات من خلال العمل، وكذالك رغبة المرأة في الالتقاء بالآخرين أو الظهور بالمظهر اللائق أمام الآخرين ، كما أن تشجيع بعض الأزواج لزوجاتهم على العمل خارج المنزل له أهمية كبيرة في هذا المجال ، وكذالك التقدم الاجتماعي الحاصل نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حدثت في الآونة الأخيرة وكذالك عناية الأحزاب السياسية برفع مكانة المرأة وتحريرها.

الفرضية : هل عمل المراة عائق ام حافز او ميزة اضافية لها لمواصلة حياتها الاجتماعية ؟

جدول رقم : (07) يبين الآثار والعوائق والميزات لعمل المرأة.

الأبعاد الأسرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع البنود	المرتبة
أثر عملها على نفسها	16,60	2,265	4150	02
أثر عملها على زوجها	15,69	1,694	3924	03
أثر عملها على أبنائها	19,70	1,938	4926	01

نتائج الجدول رقم (07) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد الأسرية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل، حيث كان مجموع البنود في البعد الثالث لأثر عملها على أبنائها 4926درجة بمتوسط حسابي 19.70وبانحراف معياري 1.938في المرتبة الأولى بينما كان مجموع البنود في البعد الأول لأثر عملها على نفسها 4150درجة بمتوسط حسابي 16.60 وبانحراف معياري 2.265في المرتبة الثانية وكان مجموع البنود في البعد الثاني لأثر عملها على زوجها 3924درجة بمتوسط حسابي 15.69وبانحراف معياري 1.694في المرتبة الثالثة.

مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية :

من خلال النتائج المتحصل عليها يظهر أن البعد الأسري الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل هو البعد الثالث أثر عمل المرأة على الأبناء، ويمكن تفسير ذالك أن الأمهات يعتقدن أن المتضرر الأول من غيابها عن البيت هم أبناؤها وفلذات أكبادها وبالتالي هو عائق امام حياتها الاجتماعية ، وكثير ما تشعر المرأة بالذنب عندما تترك أبناءها في دور الحضانة أو عند الجيران أو الأقارب و تشعر أن أطفالها يعوقونها عن تحقيق رغبتها في العمل فإن علاقاتها بهم قد تتأثر سلبا إلى حد كبير، وقد يتوقع البعض أن أطفال الأم التي تعمل خارج المنزل يختلفون عن أطفال الأم غير المشتغلة ، و ذلك بافتراض أن المشتغلة تختلف عن الأخرى في اتجاهاتها نحو تربية الطفل و في تدريبها على ذلك ، و لكن المشاهدات و البحوث لا تدعم هذا الافتراض و أكد هذا **بحث (بيترسون** (إذ لم يجد فروقا في العلاقات بين الأم و الابن بالنسبة لمجموعتي الأمهات المشتغلات و غير المشتغلات، و قد تعرضت بحوث أخرى للقلق و الذنب الذي يميز الأمهات العاملات فقد لاحظت)**كليجر** (أن المفحوصات من الأمهات المشتغلات أظهرن قلقا و إحساسا بالذنب بالنسبة لأطفالهن كما قررن أنهن يملن للتعويض عن غيابهن

بالمحاولة الشديدة ليكن أمهات صالحات، كما بين **(فيشر)**أيضا أن كثيرا من الأمهات المشتغلات يحاولن بشدة أن يثبتن لأنفسهن و لأقاربهن أنهن لم يهملن أطفالهن و أنهن يقضين معهن ساعات فعلية أكثر مما تقضيه في المتوسط ربات البيوت، و قد بين كل من **(لويل و بورشينال)**أن البيوت التي فيها الأم تعمل تميل إلى تفضيل طرق نظامية حاسمة و تشجيع

أطفالها على الإستقلال، كما بين **(هوفمان)**أن اتجاه الأم المشتغلة نحو النظام يتوقف على اتجاهها نحو العمل فالأمهات المشتغلات اللائي يستمتعن بعملهن كن أقل شدة في إتباع النظام ليستخدمن وسائل سيطرة و سلطة مع أطفالهن أقل من الأمهات غير المشتغلات، و وأشارت الدكتورة **(بثينة قنديل)**في دراستها للمقارنة بين أبناء الأمهات المشتغلات و غير المشتغلات من حيث بعض نواحي شخصيتهن و قد انتهت أنه لم يظهر البحث أن لنوع الأم البديلة تأثيرا على تكيف الأبناء فلا يوجد فرق بين الأطفال الذين كانوا يتركون في رعاية الأقارب و أولئك الذين كانوا يتركون في رعاية الخدم، وأن أبناء المشتغلات أكثر طموحا من غيرهم ، وأن درجة تعليم الأم ليس له أثر في تكيف الأبناء إذا قارنا بين أبناء الأمهات المشتغلات اللاتي نلن تعليما متوسطا و تعليما عاليا ، و لكن الأثر واضح عندما نقارن بين الأمهات المتعلمات و اللائي لم ينلن أي قسط من التعليم.

وقد جاء البعد الأول لأثر عمل المرأة على نفسها في المرتبة الثانية أن المرأة تواجه جملة من الاضطرابات النفسية نتيجة خروجها للعمل ، رغم أنها خرجت للعمل بملء إرادتها .فالمرأة العاملة تشعر بالاكتئاب و الإحساس بالذنب ، فهي متشتتة الفكر ما بين عملها و ضرورة تأديته على أكمل وجه و ما بين أسرتها و أطفالها و منزلها إن تواجدها في هذه الحالة يجعلها فريسة التوتر المستمر الذي يهدد بناء شخصيتها فينعكس على سلوكاتها و تصرفاتها و يرافق هذه المشاعر بعض الأعراض الأخرى الثانوية مثل فقدان الشهية و الأرق و البكاء المتكرر ، و إذا ما اشتدت حالة الاكتئاب تحولت إلى مرض و من تم عجز عن العمل، كما أن المرأة العاملة كثيرا ما تنتابها مشاعر الخوف و

القلق هذا الأخير الذي يعمل كإشارة إنذار للأنا بوجود خطر و تهديد داخلي أو خارجي يهدد الشخصية و بالتالي إعداد العدة لمواجهته بحشد مزيد من الطاقة لحماية الشخصية، و تتنوع مصادر القلق لدى المرأة العاملة فقد يعود إلى عدم قدرتها على إرضاء دافع الأمومة أو بسبب ظروف العمل و عدم التكيف معها في مقابل حاجتها للحفاظ على مكانتها المهنية و إثبات قدرتها الوظيفية، هذا بالإضافة إلى كونها تحت حالة التوتر و الانفعال سواء في العمل أو في المنزل نتيجة تحملها ما يفوق طاقتها .

أما من الناحية الجسمية فإن عمل المرأة يخلف لدى الغالبية من النساء اضطرابات في الجهاز الهضمي و ارتفاع ضغط الدم و ارتجاف و خفقان في القلب ناهيك عن الأعراض الوجدانية و العقلية مثل صعوبة في التركيز ، ضعف الذاكرة ، صعوبة اتخاذ القرارات و هذا كله يعكس ضعف في الأداء و هو من بين آثار الإجهاد الطويلة، فالمرأة المتزوجة كثيرا ما تعيش إحساسا بالذنب بالنسبة لبيتها و زوجها.

و لاشك أن الدور الاجتماعي الذي تقوم به المرأة المتزوجة العاملة و تعدد مسؤولياتها لا يساعدها كثيرا على أن تتفرغ لشؤون بيتها و أولادها هذا بخلاف الضغوط التي تقابلها داخل العمل كالعلاقة بالرؤساء و الزملاء و المرؤوسين، و هي ضغوط لا يمكنها أن تتخلص من تأثيرها على منزلها و مما يترتب عليه اضطراب حياتها العائلية و فقدانها القدرة على التكيف و تحقيق ما تصبو إليه من سعادة زوجية.

وجاء البعد الثاني لأثر عمل المرأة على زوجها في المرتبة الأخيرة ويمكن تفسير ذالك أن المرأة العاملة لا تجد أن عملها يشكل لديها عائق في التوافق بينها وبين زوجها خصوصا إذا كان الزوج راضيا عن عمل زوجته وتساعده في النفقات الملقاة على عاتقه والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها العولمة الحديثة، رغم ذالك فإن خروج المرأة للعمل أدى إلى ظهور صراعات بين الزوجين لم تكن موجودة قبل ذالك ويرى **مصطفى عوفي (2003)** أن مطالبة المرأة بالقيام ببعض الأدوار التي كانت تعرف أنها من اختصاص الزوج أدى هذا الفعل إلى الصراع بين الزوجين، فلم يصبح الرجل هو المسيطر على الزوجة والأبناء ولم تصبح القرارات الأسرية من حق الرجل وحده بل أصبحت تشاركه المرأة هذا الحق، إن مجرد خروج المرأة للعمل يولد فراغا داخل البيت وهذا بدوره يؤثر على الاستقرار العائلي ويحدث تغيير في العلاقة الزوجية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة، وقد تبين من بحث قامت

به " ناي " سنة 1980أن المناقشات كانت أكثر حدوثا بين الزوجات والأزواج في الأسر التي تعمل فيها الزوجة، فكانت النسبة بين العاملات اللائي طلبن الطلاق في وقت ما بالنسبة لغير العاملات فلقد بلغت المشتغلات % 60وغير العاملات47 % ونتيجة هذا البحث تدل على أن غير العاملة من النساء، أكثر توافقا من العاملة ، كما أشارت كاميليا عبد الفتاح أن دخل المرأة العاملة هو أحد أسباب أو السبب الرئيسي في الخلاف بين الزوجين لأسر بعض العاملات وهذا بسبب رفض الزوجة المشاركة في نفقات الأسرة ومساعدة الزوج في تحمل أعباءها، فالوضع الاقتصادي هو الآخر عامل مهم في نشوب الخلافات بين الأزواج في أسر العاملات، فالمرأة العاملة قد يطالبها زوجها بالمساهمة بدخلها كله أو يستولي عليه بالقوة وهذا يؤدي إلى الصراع الزوجي.

بعد معرفة الأبعاد الأسرية الأكثر تأثر بخروج المرأة للعمل، سيحاول الباحث التفصيل أكثر في هذه الدراسة لمعرفة البنود الأسرية السلبية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل، والجدول الموالي يوضح البنود الأسرية الأكثر تأثرا في البعد الأول أثر عمل المرأة على نفسها:

استنتاج عام:

يستنتج مما سبق أن عمل المرأة خارج البيت له آثار سلبية على الأسرة بحيث أن خروجها للعمل باستمرار ولساعات طويلة له تأثيرا سلبيا على صحتهن، من حيث أن كل مهنة لها مشكلاتها ومتاعبها التي تخلف آثارا صحية معينة نفسية أو جسدية، و يمكن إرجاع ذلك إلى الصراع التي تعاني منه المرأة المتزوجة حيث أن الاختيار بين البيت و العمل اختيار صعب و يمثل مشكلة انفعالية لها تسبب لها عديدا من الإحباطات و التوتر و القلق و الحيرة مما ينعكس على اتزانها الانفعالي، فالمرأة العاملة تشعر بالاكتئاب و الإحساس بالذنب ، فهي متشتتة الفكر ما بين عملها و ضرورة تأديته على أكمل وجه و ما بين أسرتها و أطفالها و منزلها، من خلال النتائج المتحصل

عليها يظهر أن البعد الأسري الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل هو البعد الثالث أثر عمل المرأة على الأبناء، وكثير ما تشعر المرأة بالذنب عندما تترك أبناءها في دور الحضانة أو عند الجيران أو الأقارب و تشعر أن أطفالها يعوقونها عن تحقيق رغبتها في العمل فإن علاقاتها بهم قد تتأثر سلبا إلى حد كبير، وبينت نتائج هذه الدراسة أن المرأة العاملة لا تجد أن عملها يشكل لديها عائق في التوافق بينها وبين زوجها خصوصا إذا كان الزوج راضيا عن عمل زوجته وتساعده في النفقات الملقاة على عاتقه والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها العولمة الحديثة، وبينت نتائج هذه الدراسة أن خروج المرأة للعمل حتم عليها إعادة تشكيل شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرية من أجل التكيف مع ظروف عملها، وهذه النتائج تعبر عن صورة العلاقة الموجودة بين المرأة العاملة خارج البيت وجيرانها وأقاربها على مستوى الأسرة الممتدة ، فقد تميزت بالإيجاز الشديد بحيث لم يعد لديها والوقت الكافي لأن تزور جاراتها فأصبحت علاقاتها محدودة وسطحية، وبينت الدراسة الحالية جملة من المعوقات الأسرية والاجتماعية لخروج المرأة للعمل أهمها عدم تفهم الأزواج لطبيعة عمل المرأة ،عدم القدرة على التوفيق بين عمل البيت والعمل خارج البيت ، صعوبة متابعة الأبناء داخل البيت وفي المدارس، ثقافة المجتمع محدودة اتجاه مساهمة المرأة في التنمية المنشودة للبلاد، ضعف الخدمات الاجتماعية في مكان العمل كدور الحضانة، وبينت الدراسة الحالية جملة من الحلول المقترحة للحد من هذه المعوقات أهمها تعميق مفهوم عمل المراة وابراز أهمية دورها في العملية التنموية، توفير السكن الوظيفي قرب مكان العمل للموظفات تقليص عدد ساعات العمل بالنسبة

للمرأة الحاضنة للأبناء، توفر خدمات رعاية الطفولة ودور الحضانة للعناية بالأطفال وقت عمل الأُم حتى تطمئن على طفلها في هذه الدور وقت وجودها في العمل، زيادة الراتب الشهري للمرأة الحاضنة للأبناء

الاقتراحات:

يمكن عرض التوصيات بعد النتائج التي خلصت إليها الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1- دراسات علمية أكثر عمقا لأثر عمل المرأة على نفسها والكشف عن الاضطرابات المصاحبة لها في صراع الدور بين العمل والبيت

2- تعميق مفهوم عمل المرأة وإبراز أهمية دورها في العملية التنموية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إلقاء المحاضرات لطلاب وطالبات المدارس والجامعات تتعلق بإبراز دور المرأة في العملية التنموية التي تنشدها البلاد.

3- تعديل أنظمة العمل في المجال الإداري المعمول به حاليا يتماشى مع أوضاع واحتياجات المرأة العاملة.

4- توفر خدمات رعاية الطفولة ودور الحضانة للعناية بالأطفال وقت عمل الأُم حتى تطمئن على طفلها في هذه الدور وقت وجودها في العمل وتتمكن من قيامها بدورها الوظيفي على أكمل وجه.

5- إلقاء محاضرات ودورات تساعد المرأة العاملة في القطاع الصحي على معرفة القوانين والأنظمة المعمول به في هذا القطاع حتى تعرف مالها وماعليها

الخاتمة:

لا يمكن دراسة ظاهرة خروج المرأة للعمل معزولة عن عالمها الخارجي– الأسرة و المجتمع –لذلك قبل أن ندرس المرأة في المجتمع لا بد من دراستها داخل الأسرة، من حيث هي أم و زوجة باعتبار المجتمع نسق كلي تتفاعل فيه كل الأنساق الفرعية، وهذا ما بينته هذه الدراسة التي عالجت موضوع الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت من حيث الأدوار والوظائف المكلفة بها داخل الأسرة و خارجها وفق ما تمليه عليها القيم الثقافية للمجتمع والتي تحدد بدورها مكانة المرأة بين أبنائها وزوجها ودوافع خروجها للعمل وانعكاسات عملها على الأسرة والمجتمع، و لا يمكن فهم مكانة المرأة العاملة داخل الأسرة وخرجها قبل تحديد مكانتها كأم، لأن الحياة الاجتماعية للمرأة العاملة أصبحت معقدة بعدما تحملت مسؤولية دورين كبيرين يستدعي كل واحد منهما جهد عضلي و فكري كبيرين باختلاف المجتمع الذي تنتمي إليه و باختلاف الثقافة التي تحدد سلوكها و أدوارها، إلا أن صعوبة تأدية الدورين أحدثت سلسة من التساؤلات التي حاول الكثير من الباحثين الإجابة عليها ميدانيا، خاصة و أن دائرة التأثير اتسعت إلى أن شملت كل أفراد الأسرة ولم تعد ظاهرة عمل المرأة تتعلق بها فحسب بل أصبحت انشغال المجتمع ككل باعتبارها نصف المجتمع من جهة وعصب الأسرة من جهة ثانية

المصادر والمراجع

1- ابن محمد الرماني زيد، اضطراب العمال ...السبب في عمل المرأة، مقال إستراتجية عمل المرأة 2003،
2- إحسان محمد الحسن ،علم إجتماع المرأة ، دار وائل للنشر ،ط ،2عمان ، .2014
3- الأصفر أحمد، أثر المستوى المعيشي للأسرة في المعاني الاجتماعية لعمل المرأة، مكتبة الأزهر ، 2005
4- بن زيان مليكة, عمل الزوجة وانعكساته على العلاقات الاسرية, دار الطباعة للنشر , قسنطينة , 2004

5- بوتفنوشت مصطفى، العائلة الجزائرية ر التطور و ال خصائص الحديثة، ترجمة، دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1980.
6- تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، .2010
7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد. 42-1996
8- الجوير إبراهيم، عمل المرأة في المنزل وخارجه ، مكتبة العبيكان، الرياض، .1995
9- حسن محمد بيومي، الا تجاهات النفسية للشباب السعودي و عمل المرأة في المجتمع، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1987.

10- حسون تماضر، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993.
11- حمد إسعاف ، مساهمة المرأة في قوة العمل ودورها في عملية التنمية دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية في مدينة دمشق، جامعة دمشق،.1992
12- حمود حسن، مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(وحدة البحوث التربوية) تونس، .1983
13- حيدر خضر سلمان ، دوافع العمل لدى المرأة العاملة ، المكتبة الجامعية ،جامعة الموصل ،العراق,2007
14- حيدر خضر سلمان ، دوافع العمل لدى المرأة العاملة ، المكتبة الجامعية ،جامعة الموصل ،العراق,2007
15- خليل حامد، المرأة والعمل، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق،1999

16- سيد فهمي محمد، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم ال الث، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية ، .2004
17- شكري علي وآخرون ، علم اجتماع العائلة ، الجامعة العربية ، دمشق . 1988
18- شلق محمد وأخرون، المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية، بحوث ومناقشات، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1 .1987

19- شلق محمد وأخرون، المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية، بحوث ومناقشات، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1 .1987
20- شمدين عفاف ، واقع وعمل المرأة بين النظرية والتطبيق ، الجامعة العربية، دمشق،1998 .
21- عبد االعالي مليكة، تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصا ية في عمل المرأة ، جامعة حلب،1989
22- عبد المجيد سيد منصور ، زكريا أحمد الشربيني ، الأسرة عل مشارف القرن 21 ،ط 1، دارالفكر العربي ، القاهرة ، .2000
23- عوفي مصطفى، المرأة العاملة في مضمون الاتفاقيات الدولية للعمل ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ،7جامعة باتنة 2002
24- فرحان أسيا كاظم، دور المرأة العراقية في النشاط الاقتصا ي ، بغداد ، .1980
25- الفقيه البشير، ، المرأة العربية المعاصرة واشكالية المجتمع الذكوري ، دار ومكتبة البلاد للطباعة والنشر، ب ط، .2009
26- فهمي سامية ، ادوار المرأة الريفية في التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، .2005
27- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية، بيروت، .1972

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الاغواط
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
تخصص علم اجتماع تنظيم و عمل
قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

استبيان

دراسة حالة التصورات الاجتماعية تجاه عمل المرأة في الوسط الريفي بمتوسطة احمد التجاني بلدية عين ماضي ولاية الاغواط

من اعداد الطالبة:

- **نورالدين خيرة**

نضع بين ايديكم هذا الاستبيان والذي تم اعداده استكمالا لمتطلبات نيل شهادة **ماستر** تحت عنوان : **التصورات الاجتماعية تجاه عمل المرأة في الوسط الريفي** .راجين منكم بالإجابة على ما تضمنه الاستبيان من أسئلة وذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة الصحيحة.

كما نحيطكم علما أن إجاباتكم ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، ولا شك أن اجابتك بوضوح يكون لها دور كبير في تحقيق أهداف الدراسة علما أنها في غاية السرية ، شاكرين لكم تعاونكم معنا ..... والله الموفق.

القسم الأول : البيانات الشخصية

1-الجنس:

ذكر ☐ انثى ☐

2-العمر :

من 21 الي 30 سنة ☐ من 31 سنة الى 40 سنة ☐

من 41 سنة الى 50 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر ☐

3-المستوى التعليمي:

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐ اخرى ☐

القسم الثاني :

1- **هل عمل المراة اوصلها للرضى الذاتي والنفسي والاسري ؟** ☐

2- **هل استطاعت المراة حقيقة التوفيق بين العمل واسرتها ؟** ☐

3- **هل عمل المراة عائق ام حافز او ميزة اضافية لها لمواصلة حياتها الاجتماعية ؟** ☐

4- ما طبيعة الآثار الأسرية المترتبة عن خروج المرأة للعمل ؟ ☐

☐

5- ما طبيعة الآثار الاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة للعمل ؟

6- ما هي الأبعاد الأسرية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل ؟ ☐

7- ما هي الأبعاد الاجتماعية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل ؟ ☐

8- هل توجد فروق في الآثار الأسرية المترتبة عن خروج المرأة للعمل تعزى لمتغير ☐

الحالة الاجتماعية ؟

9- هل توجد فروق في الآثار الأسرية المترتبة عن خروج المرأة للعمل تعزى لمتغير ☐

عدد الأولاد؟

10- هل توجد فروق في الآثار الاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة للعمل

تعزى لمتغير السن ؟

11- هل توجد فروق في الآثار الاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة للعمل

تعزى لمتغير مدة الزواج ؟

12- هل مشاركة عمل المرأة في العمل السياسي يؤثر على حياتها

الاجتماعية؟

13- هل التغيير في المفاهيم الفكرية والاجتماعية يحفز المرأة على العمل؟

14- **هل** العلاقة بين الزوج والمرأة أثناء خروجها للعمل مدة طويلة خارج المنزل

ينعكس سلبا ام ايجابا؟

15- هل يساهم عمل المراة في نمو عجلة التنمية ؟

16- هل يتغير سلوك المرأة بعد العمل ؟

17- هل العمل غاية لها ام وسيلة ؟

18- هل نظرة المرأة للعمل هي هي قبل 20 سنة ام تغيرت ؟

19- هل استطاعت حقيقة التوفيق بين العمل واسرتها وجيرانها ؟

20- هل تجد السرعة والالتزام بمواعيد تلبية طلباتك ؟

21- هل معاملة المرأة في الحياة المهنية مثل معاملة الرجل؟

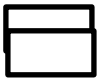

22- هل عمل المرأة يؤهلها لمزاولة جميع الوضائف ؟

23- هل عمل المرأة يؤثر سلبا على اولادها ؟